الأمم المتحدة

A/79/72–E/2024/12

# الجمعية العامة
# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 April 2024
Arabic
Original: English

**الجمعية العامة**
**الدورة التاسعة والسبعون**
البند 23 (أ) من القائمة الأولية*
**الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية**

**المجلس الاقتصادي والاجتماعي**
**دورة عام 2024**
27 تموز/يوليه 2023 – 24 تموز/يوليه 2024
البند 7 (أ) من جدول الأعمال
**الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال التعاون الإنمائي الدولي: متابعة توصيات الجمعية العامة والمجلس في مجال السياسات العامة**

# تنفيذ قرار الجمعية العامة 233/75 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

**تقرير الأمين العام**

موجز

يقدم هذا التقرير، منذ اعتماده في عام 2020، تحليلا دقيقا لتنفيذ قرار الجمعية العامة 233/75 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. ويقدم التقرير أيضا معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ الولايات الواردة في قرار الجمعية العامة 279/72 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

وفي عام 2023، قام العالم بتقييم الوعد الرسمي الذي قُطع في عام 2015. وفي الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود تحت رعاية الجمعية العامة الذي اعتمد في أيلول/سبتمبر 2023 (انظر قرار الجمعية العامة 1/78، المرفق)، جرى الاعتراف على نطاق واسع بين الدول الأعضاء بأن العالم قد تغير بشكل جذري منذ مؤتمر القمة الأول المعني بأهداف التنمية المستدامة في عام 2019 ومنذ اعتماد أهداف التنمية المستدامة في عام 2015. وحيث أن 15 في المائة فقط من الغايات تسير في مسارها الصحيح، فقد أشارت الدول الأعضاء إلى ضرورة تصحيح مسار

* A/79/50.

24-06833 (A) 070524 130524

الرجاء إعادة استعمال الورق

التقدم فورا وتسريع وتيرته، خشية أن تستمر معاناة العالم من الفقر واتساع نطاق أوجه عدم المساواة ومن الأزمات المتعددة والمترابطة.

بيد أنه لا يزال من الممكن تحقيق هذا الوعد. وقد رسمت الدول الأعضاء الطريق من خلال مبادرات شديدة الأثر ترمي إلى دعم ستة مجالات مستهدفة تحتاج إلى تحولات عاجلة، وهي التالية: (أ) تحويل المنظومات الغذائية؛ (ب) التحولات في مجال الطاقة وإمكانية الحصول عليها؛ (ج) الربط الرقمي؛ (د) الثغرات في التعليم والمهارات؛ (هـ) فرص العمل اللائق والحماية الاجتماعية، بما في ذلك الرعاية الصحية؛ (و) أزمة الكوكب الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. ومن المقرر أن تواكب المبادرات "قاطرات" تتيح توسيع نطاق خدمات الدعم الإنمائية المقدمة من أجل تعزيز البيئة السياساتية والتنظيمية في البلدان، وبناء مجموعات مشاريع جاهزة للسوق، وجمع الشركاء وأصحاب المصلحة الذين يمكنهم المساهمة في النتائج المتوقعة، وترتيب المزيج المناسب من أدوات التمويل لتحقيق هذه التحولات. وينصبّ التركيز على التحولات الرئيسية باعتبارها مسرعات تدعمها قدرات "القاطرات" القوية. وعند اقتران التحولات بعمل "القاطرات" المتعلق بوسائل التنفيذ ستتاح مجموعة أدوات الإنقاذ التي يطلبها العالم.

ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية المعاد تنظيمها جاهزة لتقديم الدعم لهذا المحور الحاسم. ويفصّل هذا التقرير كيف عملت المنظومة الإنمائية من أجل إعادة تنظيم آليات التنسيق وطرائق العمل والأدوات والخبرات والموارد للدفع قدما على نحو متضافر مع اقترابنا من عام 2030.

والتقدم الذي أُحرز تقدم ملموس. وتبيّن التعليقات الواردة من الحكومات والمنسقين المقيمين وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية أن الاتجاه لا يزال إيجابيا بشأن نتائج الإصلاحات المتعلّقة بضمان تقديم دعم أفضل للأولويات الوطنية، وكذلك بشأن التحسينات المتصورة للمواءمة مع الخطط الوطنية، وتحسين التنسيق في دعم السياسات، والتخطيط المشترك، وزيادة الاتساق في جهود الاتصال، وتقاسم أماكن المكاتب في بعض البلدان. ولا تزال عملية إعادة التنظيم تحقّق عائدا مذهلا على الاستثمار، حيث أبلغت كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عن تحقيق مكاسب غير مسبوقة في الكفاءة بلغت 553 مليون دولار في عام 2023، بزيادة قدرها 37 في المائة في عام واحد. وتعيد الوكالات توجيه هذه الموارد إلى الدعم المقدّم على الصعيد القطري. وكذلك بدأت الجهود المبذولة لتنويع قاعدة التمويل تؤتي ثمارها، حيث يقدم القطاع الخاص بليون دولار إضافي من التمويل غير الأساسي.

ومع ذلك، ومن أجل زيادة الدعم للإسراع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة باستخدام التحولات وفق النطاق والطموح والوتيرة المنشودة، سيتعيّن على الدول الأعضاء وأفرقة الأمم المتحدة على حد سواء أن تبذل جهودا أكبر. وأساس ذلك ضرورة التعجيل بتحقيق الوعود، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى إجراء تغييرات في السلوكيات وفي أنماط التمويل. ويجب أن تدعم هذه التحولات أدوات ودورات مختلفة لإدارة الأعمال والبرامج، من شأنها أن تعزز قدرة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على التنفيذ بطريقة متسقة ومنسقة. وستكون التحولات في طبيعة التمويل المقدم إلى المنظومة حاسمة أيضا. وسيحدّد نجاحُنا في مواجهة انخفاض التمويل الأساسي وضمان توفّر التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به لنظام المنسقين المقيمين، فضلا عن زيادة الموارد المخصصة لصناديق التمويل الجماعي مدى قدرتنا على تقديم الدعم التحويلي.

وفي هذا السياق، بدأت في تشرين الأول/أكتوبر 2023 مشاورات مكثفة مع الدول الأعضاء ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لإعادة تنشيط اتفاق التمويل. ويجري عرض اتفاق التمويل المبسط والأكثر استراتيجية إلى جانب هذا التقرير (انظر A/79/72/Add.2-E/2024/12/Add.2). ويقدم هذا التقرير أيضا معلومات مستكملة عن أوجه الكفاءة على نطاق المنظومة وعن تعزيز الإدارة القائمة على النتائج، بما يشمل التشغيل الكامل لمكتب التقييم على نطاق المنظومة التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

والغرض من هذا التقرير هو إثراء مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جزئه المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي ستُعقد في أيار/مايو 2024، ومناقشات الجمعية العامة في إجراء استعراضها الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2024 في دورتها التاسعة والسبعين. ويظل استعراض التنفيذ والإشراف عليه من خلال المجلس جزءا لا يتجزأ من تعزيز تنفيذ التعاون الإنمائي على الصعيد القطري. وسيوفر الاستعراض المقبل التوجيه السياساتي الحيوي اللازم لتعزيز الدعم الذي تقدّمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بغية تسريع وتيرة العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

والغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات اللازمة لإشراف الدول الأعضاء على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتيسير المساءلة، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ السياسات المؤسسية لمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. ويُظهر التقرير النتائج المصممة لتتبع التقدم المحرز في الوفاء بولايات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020. ويعتمد على مخزون من البيانات، بما في ذلك الاستقصاءات[أ] والأفكار المتعمقة المنبثقة عن التقييمات والتقييمات الأخرى التي أجريت في عام 2023، لتوفير تحليل للتقدم المحرز والتحديات يقوم على الأدلة.

واستنادا إلى هذه النتائج، يعرض التقرير أيضا إجراءات متابعة محددة وتوصيات من الأمين العام لكي تنظر فيها الدول الأعضاء.

(أ) أجرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أربعة استقصاءات في أواخر عام 2023 وأوائل عام 2024. وهي تشمل استقصاء لآراء حكومات البلدان المضيفة، أنجزها 73 في المائة من البلدان، واستقصاء الحكومات التي تقدم تبرعات لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وقد ورد منها 71 ردا. وردّ جميع المنسقين المقيمين البالغ عددهم 129 منسقا مقيما على استقصاء المنسقين المقيمين، بينما شارك 808 من أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية من 46 كيانا في استقصاء الأفرقة القطرية. وردّت على استقصاء مقار كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية 30 منظمة تمثّل نسبة 97 في المائة من مجموع الإنفاق على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وقد استخدم نظام إدارة المعلومات الذي يديره مكتب التنسيق الإنمائي على نطاق واسع كمصدر لهذا التقرير.

# أولا – مقدمة

1 – في أيلول/سبتمبر 2023، دق مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة جرس الإنذار ووضع خطة إنقاذ لعكس التأخر في مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة قبل فوات الأوان. وأكد إعلان سياسي قوي من جديد الطبيعة العالمية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 والمسؤولية المشتركة عن تنفيذها. وفي ذلك الإعلان، رحّبت الدول الأعضاء بالجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لإصلاح نفسها والتزمت بتقديم الدعم الكامل للمنظومة، بما في ذلك نظام المنسقين المقيمين والصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة.

2 – ولا تزال البيانات الواردة في هذا التقرير توفر أدلة وفيرة على أن عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قد آتت ثمارها. وفي حين يسعى العالم إلى تسريع وتيرة التقدم، يمكننا أن نقول بثقة إن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مستعدة لتعظيم فوائد التغييرات التي نُفّذت وتوسيع نطاق العمل فيما تبقّى من سنين حتى عام 2030. ونظام المنسقين المقيمين الذي أُعيد تنشيطه في صلب هذه المنظومة الإنمائية، وقد وُحّد تماما في قلب الأمانة العامة للأمم المتحدة ووُطّدت صلاته على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وقد مكنت الإصلاحات التي اضطُلع بها من تحسين مواءمة وثائق التخطيط للأمم المتحدة مع الاحتياجات والأولويات الوطنية، بما في ذلك أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وفي العام الماضي، اعتبرت 96 في المائة من الحكومات أن أفرقة الأمم المتحدة القطرية تستجيب بفعالية للأولويات الوطنية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، اعتبر 94 في المائة منها أن الأنشطة المنفذة ضمن أطر التعاون تتماشى بشكل وثيق مع احتياجات الحكومات، بزيادة عن عام 2019 حيث بلغت هذه النسبة 81 في المائة، عندما كانت الإصلاحات لا تزال في مراحلها الأولى. وستكون رعاية هذه الإنجازات وتوسيع نطاقها في السنوات المقبلة وضمان استعداد الجميع للتنفيذ، اختبارا حاسما لأهمية وفعالية جهازنا الإنمائي في الأمم المتحدة.

3 – وما من شك في أن الطريق أمامنا سيكون معقدا. والنجاح يوجب علينا الانتقال إلى مرحلة جديدة وتغيير وتيرة التقدّم ونطاقه وأثره فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولن يكون نهج "العمل كالمعتاد" أو التقدم التدريجي كافيا. ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية تنتقل – تدريجيا ولكن باطراد – من نهج قطاعي إلى نهج أكثر تكاملا. وهي على استعداد متزايد للعمل في مجالات التحول الرئيسية التي يمكن أن ترفع وتدعم تحقيق التنمية المستدامة، وهي تولي اهتماما أكبر لمساعدة البلدان على حشد وسائل التنفيذ، وهي دعوة طال أمدها من الدول النامية. ومن شأن زيادة التركيز على هذه "القاطرات" أن تزيد من تجميع أصول المنظومة بهدف إيلاء الأولوية لدعم لتنمية القدرات والتحولات في السياسات والأطر التنظيمية، ولتصميم مجموعات مشاريع استثمارية مقبولة مصرفياً، وتعبئة التمويل وبناء القدرات في البلدان.

4 – ومع تعزيز الإصلاحات إلى حد كبير، من واجبنا المشترك أن نكفل أن نتكيف بشكل دائم مع العمل على نطاق المنظومة ونصقله للاستجابة بسرعة إلى الاحتياجات في الميدان. ولا تزال بعض الأبعاد تتطلب الاهتمام على سبيل الأولوية. فعلى سبيل المثال، يجب زيادة تعزيز المواءمة التشغيلية عبر كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وزيادة مواءمة نماذج الأعمال والتشكيلات القطرية ومجموعات المهارات مع الأولويات المكرسة في كل إطار من أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وسيشهد العام المقبل أيضا مواصلة توحيد عملنا لتحقيق أوجه كفاءة على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتعزيز

المساءلة، بسبل منها الرصد الأوثق لقائمة الإصلاحات المرجعية المتعلقة بتنفيذ إصلاحات المنظومة[1] والتفعيل الكامل لمكتب التقييم على نطاق المنظومة.

5 - ولا نزال ملتزمين تماما بالتعزيز المستمر لرقابة الدول الأعضاء على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما يشمل نظام المنسقين المقيمين. ونرحب بالنقاط العديدة المتعلقة بتعزيز الرقابة التي أثيرت خلال التبادلات الأخيرة مع الدول الأعضاء بشأن تمويل نظام المنسقين المقيمين. ويواصل رئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المشاركة في القيادة مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومكتب المجلس لضمان أن يفضي الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية إلى إنفاذ رقابة قوية.

6 - ولا يزال تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية شاغلا رئيسيا. فعلى الرغم من الجهود التي تبذلها العديد من الدول الأعضاء، ظلّ التمويل أقل من الاحتياجات الهائلة لتنفيذ خطة عام 2030. ويستمر تقديمه بطريقة لا تحفّز استجابة أكثر استراتيجية وتعاونا، بل تضر بها في بعض الأحيان. وفي عام 2023، قدّمت الدول الأعضاء 71 في المائة من التمويل لأنشطة المنظمة الإنمائية، بيد أن معظم هذه المساهمات ظلّت مخصصة بشكل كبير لمشاريع ونواتج محددة. وانخفض التمويل الأساسي للأنشطة المتعلقة بالتنمية إلى 18,3 في المائة في عام 2023، بعد أن كان 21,4 في المائة في عام 2022، ليظل أدنى بكثير من الهدف المحدد في اتفاق التمويل لعام 2019 وهو 30 في المائة. ولم ترق التبرعات لنظام المنسقين المقيمين مرة أخرى في عام 2023 إلى المستوى المطلوب، مما يؤكد أن نموذج التمويل الحالي قد يكون غير كاف في الأجلين المتوسط والطويل.

7 - وفي هذا السياق، ونظرا للتقلب الكامن في طبيعة التبرعات المقدمة لنظام المنسقين المقيمين، فقد قدّمتُ اقتراحا إلى الجمعية العامة لتحويل جزء من التمويل من أموال الميزانية العادية (انظر A/78/753). ويُعرَض أيضا اتفاق تمويل مجدد (انظر A/79/72/Add.2-E/2024/12/Add.2) لتعزيز الشراكة بين كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء، بهدف مشترك يتمثل في تعزيز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لكي تكون أكثر فعالية وتعاونا وكفاءة من أي وقت مضى. ويهدف اتفاق التمويل المعاد تنشيطه إلى تقديم مجموعة من الالتزامات لتوجيه قرارات التمويل، وبالتالي زيادة تعزيز الإبلاغ عن النتائج والشفافية والوضوح والمساءلة.

8 - والحالة التي تواجهنا واضحة وضوح الشمس. فعلى مدى السنوات الأربع الماضية، ظهرت منظومة إنمائية للأمم المتحدة أكثر فعالية وتماسكا وشفافية وخضوعا للمساءلة، تقدم حلولا متكاملة على نطاق المنظومة لتنفيذ خطة عام 2030. وقد أسفرت الإصلاحات عن عوائد استثمار مذهلة، إذ تحققت مكاسب في الكفاءة بقيمة 553 مليون دولار في عام 2023. وهذا التطور جار مع توحيد المنظومة الإنمائية، وتعزيز القدرات والعلاقات القائمة، واستكشاف شراكات وحدود جديدة. ومع ذلك، إذا كان للعالم أن يغير مجرى الأمور ويحقق أهداف التنمية المستدامة في السنوات الست المقبلة، فسيتعين على المنظومة أيضا أن تقفز وتزيد إلى أقصى حد من مكاسب التغييرات التي أجريناها معا منذ اعتماد قرار الجمعية العامة التاريخي 279/72. وبالعمل معا سننجح. ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على أهبة الاستعداد لذلك.

(1) القائمة المرجعية المتعلقة بتنفيذ إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية هي استجابة مباشرة لطلب قدمته الدول الأعضاء في قرار الجمعية العامة 4/76 إلى رئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وتوفر القائمة المرجعية سلسلة من المقاييس تُشجِّع الكيانات على استخدامها عند تقديم التقارير إلى مجالس إدارتها، بهدف تيسير الإشراف على تنفيذ خطة إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

# ثانيا – حفز العمل في التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المعاد تنظيمها

## ألف – التركيز على مرحلة جديدة من العمل: السرعة والنطاق والأثر

9 – استجابة لنداءات الدول الأعضاء في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات في عام 2016، شهدت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تحولا عميقا بهدف دعم البلدان بشكل أفضل وتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد أولت الإصلاحات الأولوية لتعزيز القيادة من أجل التنمية، وتمكين الأفرقة القطرية من ترجمة الالتزامات العالمية إلى إجراءات فعالة على الصعيد القطري، والتحول إلى إسداء المشورة المتكاملة في مجال السياسات، والاستفادة بسلاسة من الخبرات وتقديمها من جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ومع ذلك، من أجل تنفيذ الإجراءات المسرّعة والطموحة التي طلبتها الدول الأعضاء في الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد برعاية الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2023، ستحتاج المنظومة إلى أن تبذل جهودا مركزة واستراتيجية، وأن تستفيد استفادة كاملة من جميع التغييرات والأدوات الجديدة التي استحدثتها هذه الإصلاحات.

### التحولات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة: مسارات الاستثمار للتسريع بتحقيق الأهداف

10 – تماشيا مع الإعلان السياسي، أوضحت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المجالات الرئيسية التي يُقدّم فيها الدعم للبلدان لإحراز تقدم في التحولات المستدامة في المجالات المترابطة التي يمكن أن يكون للاستثمارات الموسعة فيها آثار تحفيزية ومضاعفة على أهداف التنمية المستدامة. وتشمل هذه المجالات ما يلي: (أ) تحويل المنظومات الغذائية؛ (ب) التحولات في مجال الطاقة وإمكانية الحصول عليها؛ (ج) الربط الرقمي؛ (د) الثغرات في التعليم والمهارات؛ (هـ) فرص العمل اللائق والحماية الاجتماعية، بما في ذلك الرعاية الصحية؛ (و) أزمة الكوكب الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، على النحو المبين أدناه.

11 – وبصورة عامة، فإن المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في وضع جيد للمساعدة في إطلاق التحولات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. بيد أنه، لكي يكون المنسقون المقيمون فعالين تماما، يتعيّن عليهم – أكثر من أي وقت مضى – الاستفادة من خبرات الأمم المتحدة المتاحة في جميع أنحاء العالم لتقديم الدعم المخصص للبلدان بهدف المضي قدما بهذه التحولات. والسبيل الرئيسي لتحقيق ذلك هو الاستفادة من أربع قدرات "للقاطرات" تتمحور حول وسائل التنفيذ، وهي: (أ) تمكين التحولات عبر السياسات والأطر التنظيمية؛ (ب) تحديد مجموعات المشاريع الوطنية الجاهزة للسوق؛ (ج) عقد شراكات لتمويل هذه المبادرات؛ (د) بناء المؤسسات والقدرات على نطاق واسع لتوجيه التحولات وضمان استدامتها.

12 – وبتسخير قوة معارف المنظومة الإنمائية وشبكاتها وخبراتها وقدراتها على جمع أصحاب المصلحة، سنعمل عن كثب مع الدول الأعضاء لحشد الطاقات وإقامة الشراكات بهدف دفع عجلة التقدم بوتيرة أسرع. وقد أظهر استقصاء البلدان المستفيدة من البرامج لعام 2023 أن معظم هذه البلدان (ما متوسطه 75 في

المائة منها) صنّف الدعم الذي قدّمته أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المجالات الستة التي سُلّط الضوء عليها أنه فعال (انظر الشكل 1).

الشكل 1

**الحكومات التي صنّفت الدعم المقدم من أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المجالات التالية على أنه فعال**

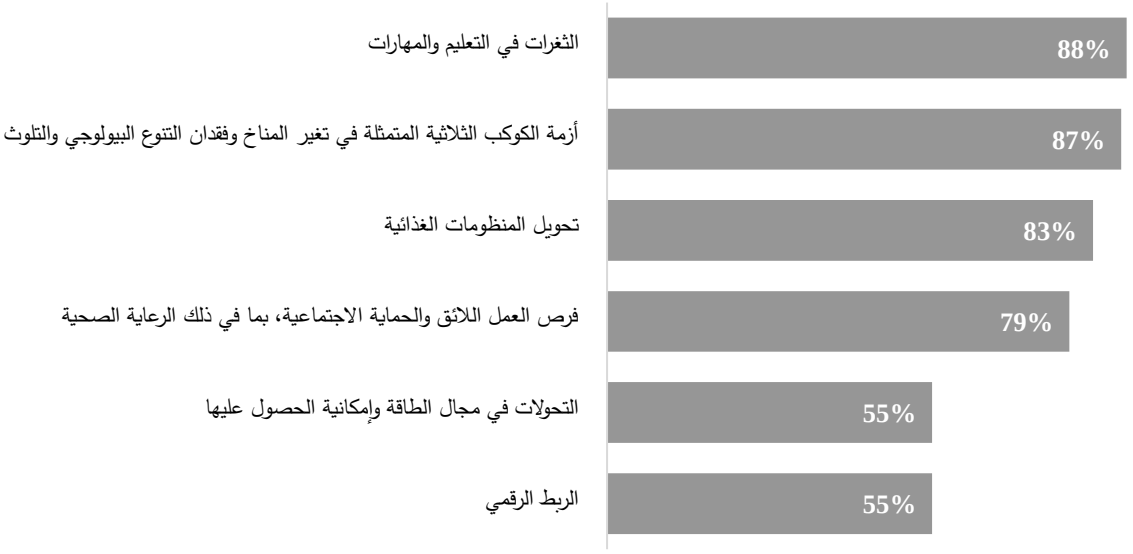


*المصدر*: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للحكومات لعام 2023.

13 - وفي الدورة المقبلة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وما بعدها، سيتمثل أحد الأهداف الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في رفع قدرات "القاطرات" في كل بلد. وقد أثبتت الاستراتيجيات المتكاملة والدعم السياساتي التي تعطي الأولوية للتنمية المستدامة الطويلة الأجل أن أثرها أكبر من أثر المشاريع الصغيرة المجزأة التي لا تزال سائدة. ولتكثيف التمويل، سيتعين على الأمم المتحدة أن تزيد إلى أقصى حد من صلاحيتها لعقد الاجتماعات بهدف مساعدة الحكومات على جذب الاستثمارات العامة والخاصة، وتنويع آليات التمويل، وإقامة شراكات مبتكرة. وسيظل تعزيز المؤسسات أساسيا في دعم الحكومات والمؤسسات العامة في قيادة هذه العملية، بمشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص.

**أربع قدرات "للقاطرات" لدعم تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة**

14 - وفيما يتعلق بقدرات "القاطرة" المصممة لمساعدة البلدان على التغلب على الاختناقات الشائعة التي تعترض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لدينا أساس جيد يمكننا البناء عليه. وتتفق معظم الحكومات على أن الأمم المتحدة تدعم السياسات الشاملة لعدة قطاعات والأطر التنظيمية (86 في المائة)، وتحدد فرص الاستثمار العام والخاص القابلة للتطوير (75 في المائة)، وتبني القدرات المؤسسية العامة (79 في المائة). بيد أن نسبة اتفاق الحكومات كانت أدنى فيما يتعلق بدعم الأمم المتحدة للدعوة إلى تهيئة "حيّز لإبرام الصفقات" بين مختلف أصحاب المصلحة للتركيز على مزيج التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (انظر الجدول 1). وهناك فرص واضحة لتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على التوصل إلى مزيج تمويلي أكثر تنوعا.

15 - ومع ذلك، فإن الاستقصاءات التي ردت عليها الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي لديها برامج صغيرة جدا (أقل من 20 مليون دولار) أظهرت مستوى اتفاق أدنى - بنسبة تتراوح بين 7 و 12 نقطة مئوية في المتوسط - بشأن قدرات المنظومة على دعم تلك البلدان عبر القدرات الأربع "للقاطرات". وهذا يبين أنه رغم التقدم المحرز من خلال استعراض المكاتب المتعددة الأقطار وغيرها من آليات دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية، لا يزال أمامنا طريق طويل لنقطعه لتحسين خدمة هذه المجموعة الحاسمة من الدول الأعضاء التي تمثل ما يزيد قليلا على خُمس أعضاء الأمم المتحدة، والتي لا تزال ضعيفة للغاية على جبهات عديدة.

16 - وتجدر الإشارة أيضا إلى أن حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية، كثيرا ما خصت بالذكر محدودية التمويل والقدرات باعتبارهما العقبتان اللتان تعترضان الدعم الكافي لقدرات "القاطرات" الأربع. ودعت إلى زيادة الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في بناء القدرات الوطنية في مجال البيانات وفي تقديم مساعدة تقنية أكثر استدامة وضمان مشاركة القطاع الخاص ودعمه في تطوير وتنفيذ آليات التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

17 - وعلى الصعيد العالمي، يجب أن توائم الموارد التحولات. وكانت الخطوة الأولى إيلاء الأولوية للتحولات في الاستراتيجية المنقحة للصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، ولكن سيكون من الضروري بذل جهد أوسع للمضي قدما.

الجدول 1

**دعم المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لقدرات "القاطرات" الأربع للنهوض بأهداف التنمية المستدامة**

| | *دعم التغيير في السياسات الوطنية المشتركة بين القطاعات والأطر التنظيمية* | *تحديد الفرص الوطنية للاستثمارات العامة والخاصة على نطاق واسع* | *عقد اجتماع لمجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة مع التركيز على مزيج التمويل* | *بناء قدرات المؤسسات العامة* |
|---|---|---|---|---|
| توافق الحكومات على أن الأمم المتحدة قامت بما يلي: | 86 في المائة | 75 في المائة | 63 في المائة | 79 في المائة |
| يوافق المنسقون المقيمون على أن فريق الأمم المتحدة القطري أسهم فيما يلي: | 93 في المائة | 66 في المائة | 86 في المائة | 94 في المائة |
| أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري يوافقون على أن المنسق المقيم قاد الفريق القطري فيما يلي: | 84 في المائة | 60 في المائة | 68 في المائة | 74 في المائة |

*المصدر*: الاستقصاءات التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لآراء الحكومات والمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لعام 2023.

*ملاحظة*: تشير أسئلة الاستقصاء الموجهة للحكومات إلى المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وتشير أسئلة الاستقصاء الموجهة للمنسقين المقيمين إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وتشير أسئلة الاستقصاء الموجهة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية إلى قيادة المنسقين المقيمين في دعم الأفرقة.

18 - وبالنظر عن كثب إلى مجالات التحول الرئيسية، نلاحظ بعض التطورات المشجعة.

**المنظومات الغذائية**

19 - تحت قيادة رئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وباسمي، دعمت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية منظومات غذائية قوية ومستدامة، بما في ذلك من خلال مركز الأمم المتحدة لتنسيق المنظومات الغذائية تحت إشراف الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) - واستضافته منظمة الأغذية والزراعة في روما. وقد أُنشئ مركز التنسيق بعد مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021، وهو يدعم التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة بشأن القضايا المتعلقة بتحويل المنظومات الغذائية. وفي تموز/يوليه 2023، نظّم المركز وقفة تقييم نتائج مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية بعد مرور سنتين على انعقاده في روما، حيث قدّمت 108 بلدان (من أصل 126 بلدا لديها مسارات وطنية) تقارير مرحلية طوعية. وقد تُوّجت وقفة تقييم المنظومات الغذائية بإطلاق دعوة الأمين العام للعمل من أجل "تسريع وتيرة تحويل المنظومات الغذائية: جعل المنظومات الغذائية تعمل من أجل الناس والكوكب"، التي تحدد الأهداف الرئيسية للمنظومات الغذائية، ومنها تأمين الحيز المالي وإتاحة الوصول إلى الموارد بهدف تسريع وتيرة تحويل المنظومات الغذائية وتوفير الإغاثة الفورية للبلدان النامية، ومواءمة المسارات الوطنية والسياسات الزراعية مع تحديثات المساهمات الوطنية المحددة والأهداف المناخية الواردة في خطط التكيف بحلول عام 2025 وتعزيز أمن المنظومات الغذائية العالمية.

20 - وبالتعاون مع أمانة الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، يدعم مركز الأمم المتحدة لتنسيق المنظومات الغذائية البرمجة المتكاملة بشأن تحويل النظم الغذائية، والتي ستقدم بفضل الدعم المقدم من قاعدة واسعة من الجهات المانحة. وتهدف هذه المبادرة إلى إقامة شراكات قوية لمواجهة تحديات التمويل الحاسمة على الصعيد القطري.

21 - وتضع كيانات الأمم المتحدة المنظومات الغذائية المستدامة كمرحلة انتقالية ذات أولوية لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة ودمج الأنشطة ذات الصلة في مجالات العمل الأساسية، ومساعدة 127 دولة عضوا في اتخاذ خطوات ملموسة في جميع المجالات. وتضطلع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بدور في تنفيذ الأولويات المحددة في بيان الأمين العام في وقفة تقييم المنظومات الغذائية والدعوة إلى العمل من أجل تسريع وتيرة تحويل المنظومات الغذائية. ويشمل ذلك دعم المنظومات الغذائية لزيادة الدخل، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وتعزيز القدرة على الصمود، وتحسين التغذية، وزيادة كفاءة استعمال المياه، وتعزيز صحة الإنسان والحيوان والنظم الإيكولوجية. وقد عززت الدول الأعضاء أهدافا مماثلة في الإعلان الرائد بشأن الزراعة المستدامة والمنظومات الغذائية المرنة والعمل المناخي المنبثق عن الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

**التحولات في مجال الطاقة وإمكانية الحصول عليها**

22 - في عام 2021، كان لا يزال زهاء 675 مليون شخص بدون كهرباء و 2,3 بليون شخص لا قدرة لهم على الوصول إلى وقود الطهي النظيف. ولا يزال عشر سكان العالم غير قادرين على الحصول على الكهرباء، وهذه فجوة مرتبطة بعجز في كل مجال من مجالات التنمية تقريبا، بدءا من خدمات الرعاية الصحية وصولا إلى الدخل والمساواة بين الجنسين. وإذا لم تبذل جهود إضافية أو تتخذ تدابير، سيُحرم قرابة 660 مليون شخص، معظمهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، من الحصول على الكهرباء في

عام 2030، وسيحرم 1,9 بليون شخص من الوصول إلى وقود الطهي النظيف، ويعيش 6 من كل 10 أشخاص من هؤلاء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

23 - وما فتئت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تدعم الدول الأعضاء في تحويل اقتصاداتها نحو نظم الطاقة النظيفة والمتجددة التي يسهل الوصول إليها باعتبارها حجر الزاوية في مسارات التنمية المستدامة فيها. وفي عام 2021، أطلق النظام اتفاقات الأمم المتحدة بشأن الطاقة، بتنسيق من شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، التي يشترك في رئاستها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والطاقة المستدامة للجميع، كمنصة للالتزامات الطوعية على المستوى القطري لتحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 وبلوغ صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050. وفي مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023، حشدت الاتفاقات بشأن الطاقة 1,3 تريليون دولار من الالتزامات لدفع الإجراءات لتسريع الانتقال إلى استعمال الطاقة الخضراء على الصعيد القطري بحلول عام 2030. ومن خلال الاتفاقات بشأن الطاقة، تدفع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عجلة التقدم والدعم للحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين في دعم قدرات وسياسات البلدان النامية بهدف تعزيز إمكانية الحصول على الكهرباء، والطهي النظيف، وكفاءة الطاقة، والانتقال إلى استعمال الطاقة المتجددة، وتعبئة التمويل والاستثمار.

24 - وتدعم منظومة الأمم المتحدة أيضا، بقيادة المنسقين المقيمين، الجهود التعاونية بشأن التحول في مجال الطاقة، مثل الشراكة من أجل انتقال عادل في مجال الطاقة. وفي عام 2023، قدمت إندونيسيا وفييت نام خططهما الاستثمارية في إطار هذه الشراكات في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وواصلت جنوب أفريقيا إحراز تقدم في تنفيذ هذه الشراكة، في حين أُعلن عن شراكة جديدة مع السنغال. ويدعم المنسقون المقيمون وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بنشاط الحكومات في تنفيذ الشراكات.

25 - ويسلط التقرير المرحلي بشأن اتفاقات الطاقة لعام 2023 الضوء على أنه منذ بدء اعتماد هذه الاتفاقات في عام 2021، تعزّز الوصول إلى الكهرباء لما عدده 129 مليون شخص وتوفّر الطهي النظيف لما عدده 22 مليون شخص. وبين عامي 2021 و 2023، حشدت الاتفاقيات 105 بلايين دولار. وقد جرى التعهد بما يزيد عن تريليون دولار للاستثمارات المستقبلية، منها ما نسبته 80 في المائة من القطاع الخاص، مما يؤكد قيمة هذه الاتفاقات في الاستفادة من التمويل لتحقيق مكاسب تتعلق بالطاقة والعديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى. ويمكن أيضا أن تكون اتفاقات الطاقة بمثابة دليل لأفرقة الأمم المتحدة القطرية وأن تساعد على توجيه التدفقات المالية إلى البلدان النامية دعما للطاقة النظيفة من خلال تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين والتعاون الدولي.

26 - وبقيادة المنسقين المقيمين ومن خلال خبرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من كيانات أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مجال السياسات، تدعم الأمم المتحدة الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحديث وتنفيذ مساهمات محددة وطنيا طموحة على نطاق الاقتصاد، واضحة الأهداف والتمويل للتوقف عن استخدام عن الوقود الأحفوري وزيادة استخدام الطاقة المتجددة والفعالة والنظيفة. ووجد استقصاء عام 2023 أن ما نسبته 28 في المائة من الحكومات المضيفة تعتقد أن أفرقة الأمم المتحدة القطرية يمكنها أن تفعل المزيد لدعم إتاحة الحصول على الطاقة وضمان القدرة على تحمل تكاليفها. وتشير عدة مبادرات دولية بارزة يجري تنفيذها حاليا إلى إمكانية الربط بين الطاقة والتنمية المستدامة، من قبيل الجهود التي يقودها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوسيع الشبكات الصغيرة وتحسين إمدادات الطاقة في المجتمعات المحلية الريفية في 21 بلدا أفريقيا.

**الربط الرقمي**

27 - يمكن أن تكون التكنولوجيات الرقمية حافزا قويا للتحولات المهمة الأخرى، بما في ذلك ما يتعلق منها بالحماية الاجتماعية والفجوات في التعليم والمهارات والمنظومات الغذائية وإمكانية الحصول إلى الطاقة. ويمكنها تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق ثلثي غايات أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، لا يزال الربط الرقمي الشامل حلما بعيد المنال بالنسبة لما عدده 2,6 بليون شخص في البلدان المنخفضة الدخل، ولا سيما للنساء والفتيات. وفي الوقت نفسه، تتجاوز وتيرة التقدم التكنولوجي ومدى وصوله قدرة أنظمة الحوكمة على مواكبته.

28 - وأقر الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020 بأهمية تحسين الشمول الرقمي. وأعربت نسبة 79 في المائة من الحكومات التي طلبت الدعم في مجال التكنولوجيا الرقمية والتعاون الرقمي عن ارتياحها لفعالية فريق الأمم المتحدة القطري في تحسين الشمول الرقمي وسد الفجوة الرقمية. وأعقب ذلك الرضا عن دعم حماية الفضاء الإلكتروني (61 في المائة) وتنظيم تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي (42 في المائة). وأعربت البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا عن الرضا بدرجة أكبر من البلدان المنخفضة الدخل (انظر الشكل 2).

الشكل 2

**تعليقات الحكومات على فعالية الدعم الذي يقدمه فريق الأمم المتحدة القطري في مجال التكنولوجيا الرقمية والتعاون الرقمي**

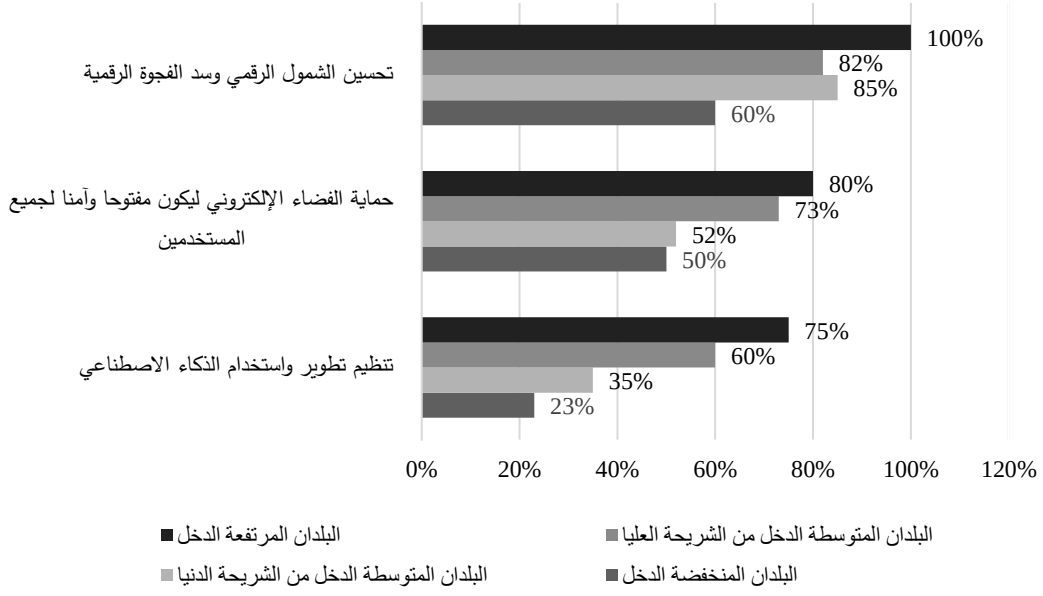


*المصدر*: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للحكومات لعام 2023.

29 - وأبلغ المنسقون المقيمون عن تحسّن طفيف في الدعم الذي تتلقاه الأفرقة القطرية من مقر الكيان في مجال التحول الرقمي، بزيادة 5 نقاط مئوية عن عام 2021، ليبلغ 50 في المائة في عام 2023. وأشار عدة منسقين مقيمين إلى الحاجة إلى مزيد من أنشطة بناء القدرات من المكاتب الإقليمية ومكاتب المقر.

وبغية تمكين الأفرقة القطرية من تقديم عروض القيمة الشاملة بشأن التحول الرقمي، يجب توسيع نطاق الجهود وتسريعها. فعلى سبيل المثال، جمعت منصة التعاون الإقليمي لأوروبا ووسط آسيا 22 كيانا من كيانات الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات ودعم الأفرقة القطرية المعنية بالتنفيذ الرقمي، بما في ذلك من خلال مجموعة أدوات الأمم المتحدة للتنمية الرقمية[2].

30 - وسيدعم الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، بنافذته المخصصة للتحول الرقمي، الأفرقة القطرية، بقيادة المنسقين المقيمين، للمساعدة في دفع التحول الرقمي قدما في البلدان. وتخضع المقترحات حاليا للتقييم النهائي والتحقق من الجودة، وقد وضعت خطط لتنفيذ برامج مشتركة في النصف الأول من عام 2024.

31 - والمبادرة الكبيرة الأثر المتعلقة بالبنية التحتية العامة الرقمية والمبادرة الرقمية لأهداف التنمية المستدامة، اللتان يقودهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الدولي للاتصالات، بدعم من كيانات أخرى متعددة، مثال رئيسي على تفعيل رؤيتنا المشتركة بشأن التعاون الرقمي. وتهدف هذه المبادرة، المبينة في الموجز السياساتي 5[3] بشأن خطتنا المشتركة والتي تقوم على خريطة الطريق من أجل التعاون الرقمي (A/74/821)، إلى المساعدة في تطوير حلول البنية التحتية العامة الرقمية القائمة على الحقوق والتي محورها الناس في 100 بلد بحلول عام 2030. وقد نجح إطلاق المبادرة في عام 2023 في حشد 400 مليون دولار، وقدّم أول إطار عالمي لضمانات البنية التحتية العامة الرقمية[4]. وسيُعرض التقدم المحرز والخطط المتعلقة بالإطار في الفترة التي تسبق مؤتمر القمة المعني بالمستقبل لعام 2024، بما في ذلك من خلال تفعيل مركز موارد الضمانات.

32 - ومنذ إطلاقه في عام 2021، حشد التحالف الرقمي للشراكة من أجل بناء القدرة على الاتصال بشبكة الإنترنت (Partner2Connect) مبلغا قدره 36 بليون دولار في 138 دولة من أجل تعزيز الربط الرقمي المجدي في المجتمعات المحلية التي يصعب وصلها بالإنترنت. ووُجّهت نسبة 31 في المائة من التبرعات المعلنة إلى أقل البلدان نموا، وتدعم ما نسبته 21 في المائة منها النساء والفتيات. وفي عام 2023، حشد التحالف 7 بلايين دولار، بزيادة قدرها 51 في المائة عن السنوات السابقة. وعلاوة على ذلك، أُطلقت لوحة متابعة الربط الرقمي الشاملة والمجدية[5] في تموز/يوليه 2023 لمساعدة البلدان على تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الربط الرقمي الطموحة لعام 2030 وهي متاحة الآن في أكثر من 220 بلدا واقتصادا.

33 - وإن سرعة الذكاء الاصطناعي ومدى وصوله غير مسبوقين، وكذلك الثغرات في حوكمته. وطابعه العالمي يعني أنه يجب أن يتمتع كل بلد ومجتمع بإمكانية الوصول إلى الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية الرقمية والبيانات التي يتطلبها. إنها لحظة مناسبة لكي تكثّف منظومة الأمم المتحدة الإنمائية جهودها

(2) United Nations Digital Transformation Group for Europe and Central Asia, “UN digital development toolbox: guidelines, frameworks and tools supporting the United Nations development system delivery on digital in Europe and Central Asia”, version 1.2 (May 2023).

(3) الأمم المتحدة، ”الموجز السياساتي 5 بشأن خطتنا المشتركة: إبرام اتفاق رقمي عالمي من أجل مستقبل رقمي مفتوح وحُرّ وآمن للجميع“، أيار/مايو 2023.

(4) انظر www.dpi-safeguards.org.

(5) انظر datahub.itu.int/dashboards/umc/?e=USA.

الجماعية بهدف تعزيز الحوكمة الفعالة للذكاء الاصطناعي وتعزيز الفرص العادلة لجميع البلدان، دون ترك أي شخص خلف الركب.

34 - وكان إنشاء الهيئة الاستشارية الرفيعة المستوى المعنية بالذكاء الاصطناعي في عام 2023 خطوة كبيرة نحو الحوكمة الدولية للذكاء الاصطناعي. والتقرير المؤقت[6] الذي وضعته الهيئة يتضمّن توصيات بشأن الحوكمة الدولية الشاملة للذكاء الاصطناعي للبشرية. فهو يؤطر الحوكمة باعتبارها عامل تمكين رئيسيا لتسخير فوائد الذكاء الاصطناعي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسينشر تقرير نهائي قبل انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل بعد مشاورات مكثفة مع أصحاب المصلحة.

35 - وخلال الدورة المقبلة للاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، يجب أن تكثّف منظومة الأمم المتحدة الإنمائية جهودها المبذولة لدعم الحكومات في سد الفجوات الرقمية وتحقيق تحوّل رقمي عادل. ويشمل ذلك تعزيز ترابط البنية التحتية الرقمية، وتحسين الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، وبناء القدرات وتعزيز إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة، وتهيئة فضاء إلكتروني مفتوح وآمن ومأمون، وسد الفجوة بين الجنسين. ويمكن أن يفضي الاتفاق على إبرام اتفاق رقمي عالمي في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل إلى تعزيز العمل العالمي الرامي إلى سد الفجوة الرقمية، وتعزيز القدرات من أجل أن تكون الحوكمة الوطنية والدولية أمتن في مجال للذكاء الاصطناعي، وتعزيز نهج للتعاون الرقمي محوره الإنسان.

**الثغرات في التعليم والمهارات**

36 - ومع انحراف شديد عن مسار التقدم نحو تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، وانقسام المجتمعات أكثر فأكثر، والرقمنة، والقوى الأخرى التي تعطل عالم العمل، فقد حان الوقت الآن لإعادة التفكير بصورة أساسية في النظم التعليمية وتسريع التحول لكي يصبح التعلم مدى الحياة والمعارف والمهارات ركيزة أساسية في رؤية كل بلد من أجل مستقبل أفضل. وهذه هي التوصية الأساسية للموجز السياساتي الذي وضعته الأمم المتحدة بشأن "تحويل التعليم"، وصدر في عام 2023، والذي يعتمد على الالتزامات الوطنية بتحويل التعليم التي قدمتها 141 دولة في قمة تحويل التعليم في عام 2022.

37 - وتعمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على دعم الجهود التي تبذلها الحكومات في هذا المجال على جميع المستويات. وفي عام 2023، أشار حوالي 89 في المائة من جميع المنسقين المقيمين الذين شملهم الاستقصاء إلى أن البلد المضيف طلب الدعم في توسيع سبل الحصول على التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع. وأفادت الغالبية العظمى من الحكومات (92 في المائة في عام 2023، مقارنة بنسبة 88 في المائة في عام 2021) بأن أفرقة الأمم المتحدة القطرية قدّمت الدعم الفعال للبلدان في هذه المسألة. فعلى سبيل المثال، في جامايكا، أدى أول استعراض للإنفاق العام على قطاع التعليم، أجرته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بالتعاون مع البنك الدولي في عام 2021، إلى زيادة ميزانيات التعليم الوطنية على مدى العامين الماضيين. وتعمل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على تعزيز قدرات المعلمين فيما يتعلق باستخدام المنصات الرقمية لتوفير فرص مبتكرة وفرص للتعلم عن بعد. وفي عام 2023، اختار أكثر من 59 في المائة من الحكومات التي شملها الاستقصاء الهدف 4 كأحد المجالات

(6) انظر www.un.org/sites/un2.un.org/files/ai_advisory_body_interim_report.pdf.

الخمسة التي كانت فيها مساهمة الأمم المتحدة ذات أهمية خاصة في العامين الماضيين، وهو ثاني أعلى نتيجة بعد الهدف 3 المتعلق بالصحة.

38 - ويجب على منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تطوير عروضها استجابة للطبيعة المتغيرة للتعليم. وفي عام 2023، اعتبرت 59 في المائة فقط من الحكومات أن عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية فعال في تعزيز فرص التعلم مدى الحياة، وأكدت 56 في المائة فقط من الحكومات المضيفة أن أفرقة الأمم المتحدة القطرية دعمت بلدانها بفعالية في تحسين الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية. وتهدف مبادرتان رئيسيتان للأمم المتحدة إلى دعم الحكومات في تأمين المحتوى والربط بالإنترنت والقدرة على إطلاق العنان لإمكانات التعليم والتعلم الرقميين. وقد قامت مبادرة جيغا، وهي مبادرة تعاونية بين الاتحاد الدولي للاتصالات واليونيسف، بمسح أكثر من 2,1 مليون مدرسة في 140 بلدا حتى الآن وساعدت على ربط أكثر من 500 5 مدرسة في 20 بلدا بالإنترنت. وبهدف تزويد المعلمين والمتعلمين بمحتوى التعلم الرقمي المناسب، تساعد مبادرة بوابات التعلم الرقمي العام على تعزيز منصات وسياسات التعلم الرقمي الوطنية. وإضافة إلى ذلك، نشرت الأمم المتحدة إرشادات سياساتية بشأن توجيه التحول الرقمي لتعليم محوره الإنسان، بينما سيجري إصدار أطر كفاءات في مجال الذكاء الاصطناعي لفائدة المعلمين والطلاب في عام 2024. ومن الضروري أيضا تعزيز العرض الجماعي للأمم المتحدة تعزيزا كبيرا في مجال المهارات، ولا سيما من حيث صلته باحتياجات اقتصادات سريعة التغير وما يرتبط بها من تحولات في مجال الطاقة والمجال الرقمي والمنظومات الغذائية.

39 - ويجب توسيع نطاق هذه الجهود والجهود الأعم الرامية إلى تعزيز ما تقدّمه الأمم المتحدة من عروض بشأن تحويل التعليم على الصعيد القطري في السنوات المقبلة. وستكون هذه سمة رئيسية من سمات الاجتماعات الحاسمة التي ستعقدها هذا العام اليونسكو واللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى المعنية بالهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الهيئات بهدف تقييم التقدم المحرز في العامين الماضيين بشأن تحويل التعليم وتسريع العمل وتحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتعليم بحلول عام 2030.

**العمل اللائق والحماية الاجتماعية**

40 - أصبحت الحاجة إلى نظم حماية اجتماعية شاملة وقادرة على الصمود وظروف عمل عادلة أكثر وضوحا خلال السنوات الأربع الماضية، التي شهدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، إلى جانب التقلبات الاقتصادية وتزايد عدم المساواة وتسارع آثار تغير المناخ. ولا يزال أكثر من 4 بلايين من الأشخاص في مختلف أنحاء العالم يفتقرون لأي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية.

41 - وقد اتضح من استقصاء أجري في عام 2023 ردت عليه حكومات البلدان المستفيدة من البرامج أن أغلبية الحكومات كانت راضية عن المساعدة التي تقدمها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مجال الحماية الاجتماعية (انظر الشكل 3). ومنذ عام 2021، وصفت نسبة 93 في المائة من الحكومات في المتوسط الدعمَ المقدَّم لتنفيذ نظم الحماية الاجتماعية الوطنية بأنه فعّال. واعتبرت نسبة تبلغ 89 في المائة في المتوسط أن الدعمَ المقدّم لتحسين سياسة الحماية الاجتماعية وإدارتها وتنفيذها فعّال. فعلى سبيل المثال، في ألبانيا، يقوم كل من منظمة العمل الدولية واليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تحت قيادة المنسقة المقيمة، بدعم إصلاح نظام الحماية الاجتماعية في البلد، وبتزويد صناع القرار بالدراسات التي تدعمها الأمم المتحدة وبالدعم التقني المتخصص. ونتيجة لذلك، وُضعت سياسة جديدة لحماية الإدماج الاجتماعي من أجل سد الثغرات في تمويل الخدمات الاجتماعية،

ومن أجل دعم التقدم المحرز في مجالات الإعاقة، ونظام رعاية الطفل، وإصلاح الإسكان الاجتماعي. وفي عام 2023، طُلب من الحكومات، لأول مرة، تقييم الدعم المقدّم لحشد الموارد المحلية للحماية الاجتماعية؛ ورأت نسبة 71 في المائة منها أن الدعم المقدَّم فعّال. ورغم أنه لا يزال يتعين بذل مزيد من الجهود، فإن البيانات تشير إلى وجود تعاون قوي بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية والحكومات الوطنية من حيث توفير شبكات الأمان لأكثر الناس ضعفا.

**العمل اللائق والحماية الاجتماعية**

40 - أصبحت الحاجة إلى نظم حماية اجتماعية شاملة وقادرة على الصمود وظروف عمل عادلة أكثر وضوحا خلال السنوات الأربع الماضية، التي شهدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، إلى جانب التقلبات الاقتصادية وتزايد عدم المساواة وتسارع آثار تغير المناخ. ولا يزال أكثر من 4 بلايين من الأشخاص في مختلف أنحاء العالم يفتقرون لأي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية.

41 - وقد اتضح من استقصاء أجري في عام 2023 ردت عليه حكومات البلدان المستفيدة من البرامج أن أغلبية الحكومات كانت راضية عن المساعدة التي تقدمها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مجال الحماية الاجتماعية (انظر الشكل 3). ومنذ عام 2021، وصفت نسبة 93 في المائة من الحكومات في المتوسط الدعمَ المقدَّم لتنفيذ نظم الحماية الاجتماعية الوطنية بأنه فعّال. واعتبرت نسبة تبلغ 89 في المائة في المتوسط أن الدعمَ المقدّم لتحسين سياسة الحماية الاجتماعية وإدارتها وتنفيذها فعّال. فعلى سبيل المثال، في ألبانيا، يقوم كل من منظمة العمل الدولية واليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تحت قيادة المنسقة المقيمة، بدعم إصلاح نظام الحماية الاجتماعية في البلد، وبتزويد صناع القرار بالدراسات التي تدعمها الأمم المتحدة وبالدعم التقني المتخصص. ونتيجة لذلك، وُضعت سياسة جديدة لحماية الإدماج الاجتماعي من أجل سد الثغرات في تمويل الخدمات الاجتماعية، ومن أجل دعم التقدم المحرز في مجالات الإعاقة، ونظام رعاية الطفل، وإصلاح الإسكان الاجتماعي. وفي عام 2023، طُلب من الحكومات، لأول مرة، تقييم الدعم المقدّم لحشد الموارد المحلية للحماية الاجتماعية؛ ورأت نسبة 71 في المائة منها أن الدعم المقدَّم فعّال. ورغم أنه لا يزال يتعين بذل مزيد من الجهود، فإن البيانات تشير إلى وجود تعاون قوي بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية والحكومات الوطنية من حيث توفير شبكات الأمان لأكثر الناس ضعفا.

الشكل 3

**المجالات التي قيّمت فيها الحكومات الدعم المقدَّم من فريق الأمم المتحدة القطري بأنه فعال**

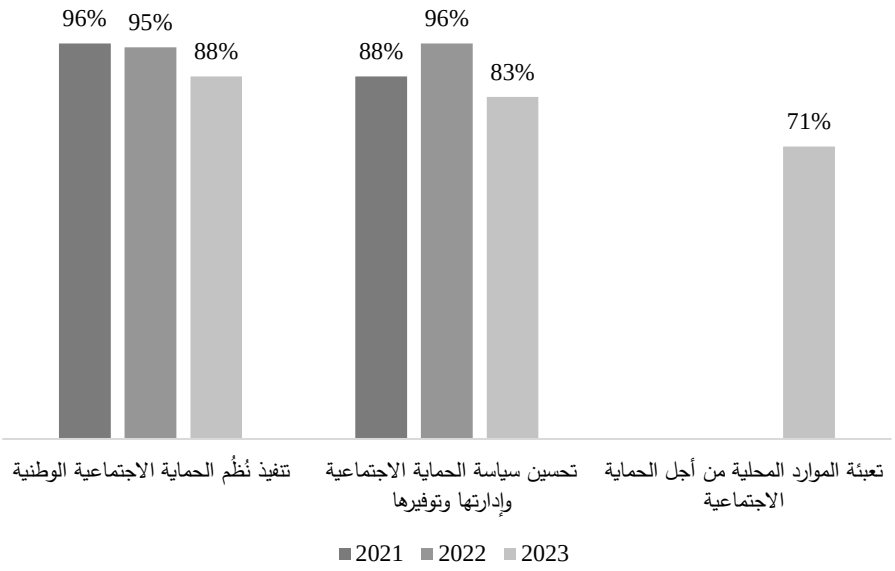


*المصدر*: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لآراء الحكومات في سنوات متعددة.

*ملاحظة*: البيانات متاحة فقط لعام 2023 فيما يتعلق بـ ''حشد الموارد المحلية للحماية الاجتماعية''.

42 - وقد قدمت الكيانات دعما مكثفا للبلدان بإسداء المشورة السياساتية المتكاملة في مجال تصميم الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، وجمع البيانات، وتدريب القوى العاملة، وتنمية القدرات. ويجري تكييف المساعدة التقنية وفقا للسياقات المحلية. وقد كثّفت كيانات الأمم المتحدة تركيزها على الفئات الأكثر ضعفا، مثل النساء الفقيرات واللاجئين والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والعاملين في القطاع غير النظامي، لأنهم غالبا ما يواجهون أكبر عقبات تحول دون حصولهم على الحماية الاجتماعية.

43 - ومكّنت عدة مبادرات، مثل المسرع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق انتقال عادل ومبادرة العمل المناخي من أجل الوظائف، من تقديم الإغاثة التي تمس الحاجة إليها بتوفير تغطية بالحماية الاجتماعية بشكل مؤقت أو دائم. ويتيح المسرّع العالمي، الذي أُطلق في عام 2021 والذي تنسقه منظمة العمل الدولية بدعم من كيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، حشدَ الموارد وتنسيق الجهود التي تبذلها العديد من الوكالات لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية. ونظرا إلى أنه يُتوقع أن يؤثر العجز العالمي في فرص العمل على 453 مليون شخص في عام 2023[(7)]، يقدّم المسرّع العالمي المساعدة أيضا على خلق الملايين من فرص العمل اللائق، ولا سيما في القطاعات الخضراء والرقمية وقطاعات الرعاية. وقد حشد البرنامج تعهدات جديدة ضخمة، إلا أنه يجب بذل جهود مكثفة لتأمين تمويل كاف ومستمر من المصادر الدولية والوطنية والعامة والخاصة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية. وفي عام 2023، أبلغت نسبة 42 في المائة من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأنها تعاونت لتفعيل المسرع العالمي على المستوى القطري.

(7) انظر www.ilo.org/global/topics/sdg-2030/WCMS_846674/lang--en/index.htm.

44 - وبالاشتراك مع الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، حفّزت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية برامجَ متكاملة تجمع بين الحماية الاجتماعية ومجالات أساسية أخرى، مثل الصحة والتغذية والتعليم، لمعالجة الفقر المتعدد الأبعاد. ويدعم الصندوق توسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية القادرة على مواجهة الصدمات وتوفير فرص للعمل اللائق، إلى جانب زيادة الحيز المالي المتاح لكليهما.

45 - ورغم إحراز بعض التقدم، لا تزال هناك حواجز كبيرة تعرقل توفير الحماية الاجتماعية. وتشمل تلك الحواجزُ محدوديةَ الموارد المالية المتاحة، والتعقيدات التي تثيرها تغطية القطاعات غير النظامية الكبيرة، والأتمتة السريعة والتقدم التكنولوجي الذي يهدد العمال بفقدان فرص عملهم ويقوض الأمن الوظيفي. ويعزى تحد رئيسي آخر إلى الصدمات المناخية والكوارث، التي يتضرر منها الفقراء والضعفاء أكثر من غيرهم. وسيكون من الأهمية بمكان ضمانُ تحولات عادلة للمتضررين منها بالتوازي مع تسخير إمكانات التكنولوجيا لإيجاد فرص عمل. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أيضا أن تبذل مزيدا من الجهود لمساعدة الحكومات على وضع استراتيجيات تتيح إضفاء طابع رسمي على النشاط الاقتصادي، والاعتراف بمساهمات القطاع غير النظامي، وتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية، ودعم حقوق العمال. وبفضل توفير نظم حماية اجتماعية شاملة وقوية، وسياسات هادفة إلى تحسين أداء سوق العمل، وفرص للتدريب، يمكننا التخفيف من المخاطر التي تهدد سبل العيش وتعزيز تقديم دعم مجتمعي أعمّ لجميع التحولات الرئيسية.

**تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث**

46 - إن الإجراءات التي نتخذها بوصفنا مجتمعا عالميا بشأن أزمة الكوكب الثلاثية، بما في ذلك تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، لا ترقى إلى المستوى اللازم للحد من الاحترار العالمي والحفاظ على كوكب صالح للعيش. ففي عام 2021، في ميثاق غلاسكو للمناخ، دعا مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس جميعَ البلدان إلى إعادة النظر في مساهماتها وخططها المحددة وطنيًا للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وقد رافق الوعدُ المناخي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذه العملية في أكثر من 120 بلدا وإقليما، بوضع أهداف مناخية منقحة وأكثر طموحا.

47 - وأثناء الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، باعتبارها أول دورة تُجري تقييما عالميا، عملا باتفاق باريس الذي نص على إجراء تقييم من هذا القبيل كل خمس سنوات، توصلت الحكومات إلى اتفاق متفاوض عليه بشأن عدة مسائل حيوية، بما في ذلك: توجيهات واضحة بشأن الجولة القادمة من المساهمات المحددة وطنيًا المقرر إجراؤها في عام 2025؛ وتوافق الآراء بشأن "الابتعاد" عن الوقود الأحفوري مع التشديد على اتباع نهج عادل ومنصف؛ وتقليص انبعاثات الميثان ومضاعفة القدرة على إنتاج الطاقة المتجددة ثلاث مرات بحلول عام 2030؛ ووضع إطار بشأن الهدف العالمي المتعلق بالتكيف، الذي تضمن غايات محددة زمنيا. وبالإضافة إلى ذلك، انطلق تشغيل صندوق الخسائر والأضرار الجديد. وفي الوثيقة الختامية للدورة الثامنة والعشرين، تم الاعتراف صراحة أيضا بالروابط بين العمل المناخي والاتفاقات والاتفاقيات البيئية الأخرى، بما في ذلك إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، الذي يؤكد على ضرورة وضع سياسات وبرامج أكثر تكاملا على المستوى الوطني. أما على الصعيد القطري، فستحتاج منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الآن إلى دعم الحكومات الوطنية في جهودها الرامية لتنفيذ الاتفاقات المذكورة أعلاه.

48 - وإذ نتطلع إلى الدورتين التاسعة والعشرين والثلاثين للمؤتمر، تتمثل الأولويات في دعم المستوى العالي من الطموح، وهو 1,5 درجة مئوية، ووضع مساهمات محددة وطنياً متوائمة وعلى نطاق الاقتصاد بأكمله، بما يتماشى مع الوثيقة الختامية للدورة الثامنة والعشرين. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون الهدف الكمي الجماعي الجديد للتمويل المناخي الذي سيتم تحديده أثناء الدورة التاسعة والعشرين مهمًّا لتحديد هدف تمويلي جديد يتجاوز الهدف الحالي للدول المتقدمة المتمثل في تقديم 100 بليون دولار للتمويل المناخي سنويا. غير أنه يتعين إدخال إصلاحات على الهيكل المالي لضمان حصول البلدان الناشئة والنامية على ما يلزمها من تمويل وتكنولوجيا لدعم الجهود التي تبذلها في مجالي المناخ والتنمية. وتتمثل الخطوة التالية في توسيع نطاق التنفيذ بالاعتماد على التمويل الكافي، وهي عملية ستدعمها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشكل جماعي على الصعيدين العالمي والوطني.

49 - وفي ظل حالة الطوارئ المناخية وضرورة تسريع وتيرة العمل للبقاء ضمن حدود 1,5 درجة مئوية، تتضمن المؤشرات الإيجابية أن الحكومات المضيفة قيّمت تغير المناخ بأنه من أكثر المجالات فعالية من حيث التعاون مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وقد سجلت طلبات إسداء المشورة السياساتية ارتفاعا مطردا، حيث قيّمت نسبة 98 في المائة من الحكومات الدعمَ الذي تقدّمه الأمم المتحدة بأنه كافٍ. وقال عدد ضئيل من الحكومات المضيفة التي لم تشاطر ذلك الرأي إنها تحبّذ إسداء مشورة سياساتية أكثر تكاملا واتساقا عبر مختلف الكيانات، وهو اتجاه من المرجّح أن يظهر بشكل منهجي مع تعامل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مع تغير المناخ بوصفه مسارا للاستثمار.

50 - وفي عام 2022، دعوتُ إلى تزويد جميع سكان الأرض بالحماية عبر التغطية الشاملة لأنظمة الإنذار المبكر بظروف الطقس القاسية وبتغير المناخ بحلول عام 2027. وتلبيةً لهذا الطلب، تقود المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث مساعيَ تنفيذ مبادرة نظم الإنذار المبكر للجميع، بالتعاون مع مجموعة متنوعة من الشركاء. وفي عام 2023، تم تحديد ثلاثين بلدا ستكون موضع تركيز للحصول على دعم سريع النسق. وفي تلك البلدان، يقود المنسقون المقيمون تنظيم حلقات عمل على الصعيد الوطني لبلورة خطط عمل وطنية تتيح تحديد الثغرات الحرجة في نظم الإنذار المبكر، وحاليا تتقدم جهود التنفيذ الرامية لسد تلك الثغرات.

51 - وفي عام 2022 أيضا، أنشئ فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتزامات الكيانات غير الحكومية المتعلقة بصافي الانبعاثات الصفري. وقد أعد الفريقُ إطارا تستعين به منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للتأكد من صحة المزاعم المتعلقة بصافي الانبعاثات الصفري، وحشدَ الدعم للغايات المتعلقة بصافي الانبعاثات الصفري، وساعدَ على التخلص من حملات التمويه الأخضر التي تقوم بها كيانات غير حكومية تضلل المستهلكين والمستثمرين والمشرّعين. وأعيد التأكيد على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات على هذه الجبهة أمام قادة الأعمال أثناء المنتدى الاقتصادي العالمي المعقود في دافوس، سويسرا، في عام 2024. ويؤدي القطاع الخاص دورا حاسما في تمويل الانتقال العالمي إلى استعمال الطاقة الخضراء، ومن خلال إطار الشراكة بين الأمم المتحدة والمنتدى الاقتصادي العالمي الذي أنشئ في عام 2019، سيستمر التعاون بين القطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

52 - أما المبادرات التي تدعمها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتشجيع التعاون العالمي في مجال العمل المناخي، بما في ذلك من خلال إشراك القطاع الخاص، فتتضمن الغايات القائمة على العلم، وائتلاف وزراء المالية من أجل العمل المناخي، وائتلاف مالكي استثمارات الأصول الصفرية الانبعاثات. وتكمّل تلك

المبادرات شبكات المناخ الوطنية، مثل مبادرة منارات الدول الجزرية الصغيرة النامية، والجهود المحلية، مثل تحالف القيادات لتمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ في المدن.

53 - ويرد إبرام ميثاق سلام مع الطبيعة في مقدمة أولويات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويجري العمل بالفعل في هذا الصدد، بما في ذلك عن طريق مختبر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، ومبادرة التعهد بحفظ الطبيعة التي أطلقها البرنامج الإنمائي، ومبادرة العمل من أجل الطبيعة التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وينبغي إدماج الاعتبارات البيئية في جميع أعمال منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بوصفها عنصرا لا يتجزأ من عناصر التنمية المستدامة. وقد أفادت نسبة 73 في المائة من المنسقين المقيمين بأن الاعتبارات البيئية، مثل معالجة التلوث وفقدان التنوع البيولوجي، قد أُدمجت في مجالات أخرى من البرمجة وإسداء المشورة السياساتية. وتوجد ركيزة للدعم فعلاً؛ ولا بد من التعجيل بتوسيع نطاقها.

**نظام المنسقين المقيمين: عامل محفّز للتنمية المستدامة**

54 - قد رسّخ نظام المنسقين المقيمين الجديد مكانته باعتباره حجر الزاوية للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتسريع نسق الإجراءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. ويسرني أن أرى أن الدول الأعضاء قد لاحظت المكاسب الإيجابية التي تحققت بفضل إعادة تنشيط نظام المنسقين المقيمين. وفي المتوسط، أكدت نسبة 85 في المائة من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج أن أداء المنسقين المقيمين أصبح أقوى فيما يتعلق بتنفيذ الجوانب الرئيسية لدورهم، بما في ذلك القيادة، والتنسيق، وتحقيق النتائج المشتركة، وفيما يتعلق بقدرتهم على حشد صفوف مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (انظر الشكل 4). وتعكس هذه النسبة زيادة ملحوظة مقارنة بنسبة كانت تبلغ 61 في المائة في المتوسط في عام 2019.

55 - وتعترف البلدان المضيفة والبلدان المساهمة على حد السواء بأثر الإصلاح، حيث وافقت نسبة 84 في المائة و 83 في المائة على التوالي على تزايد الاتساق وتراجع الازدواجية. واعترفت نسبة 82 في المائة من البلدان بأن المنسقين المقيمين أصبحوا الآن نقطة دخول معززة للحصول على الخدمات التي تعرضها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في البلدان. ووافقت حكومات البلدان المساهمة أيضا على أن المنسقين المقيمين قد وسّعوا نطاق العمل الجماعي المتعلق بأهداف التنمية المستدامة وعلى أنهم سخّروا المزايا النسبية لكيانات الأمم المتحدة، مما ساهم في زيادة فعالية وكفاءة التنفيذ في البلدان.

الشكل 4

**تعزيز أبعاد عمل المنسقين المقيمين منذ بدء إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وفقا لحكومات البلدان المستفيدة من البرامج وحكومات البلدان المقدّمة للتبرعات**

**حكومات البلدان المستفيدة من البرامج**

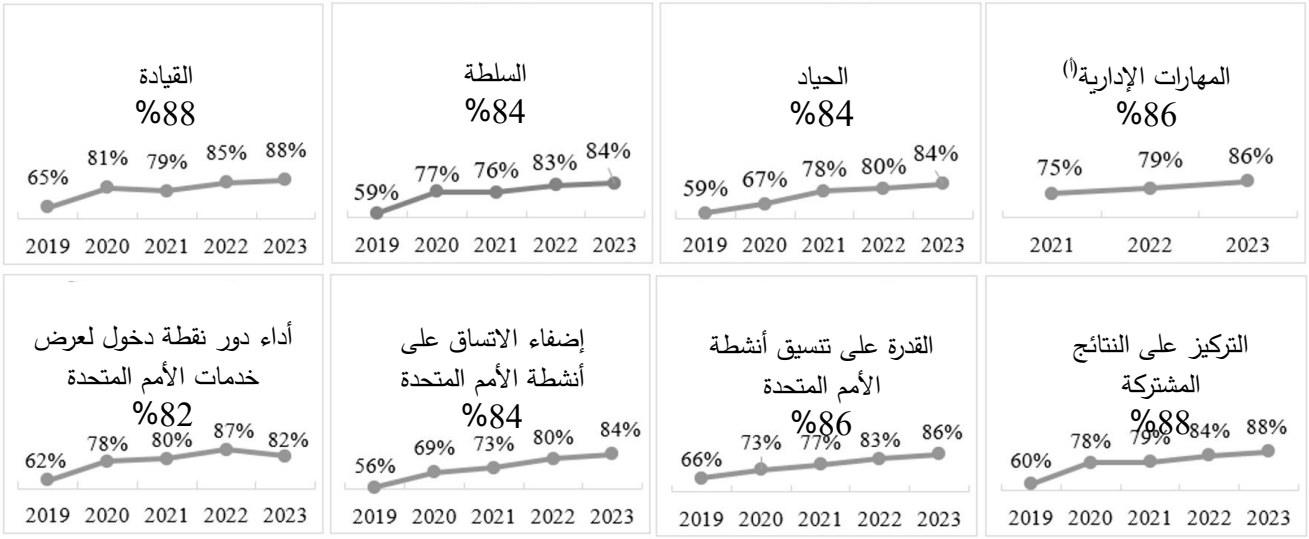


**حكومات البلدان المقدّمة للتبرعات**

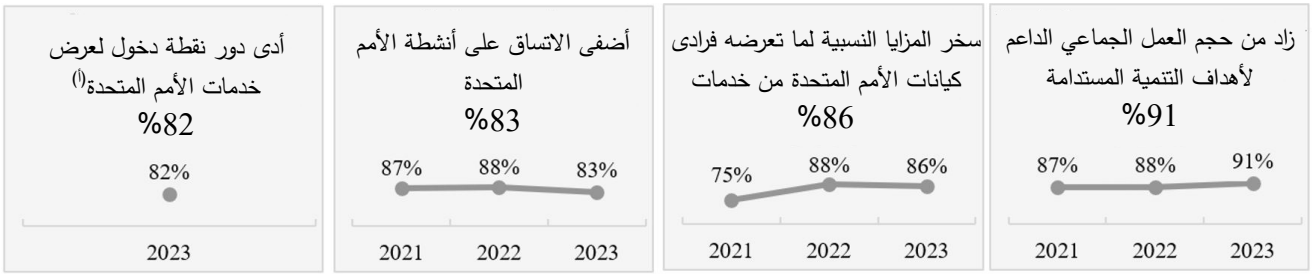


*المصدر*: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لآراء الحكومات في سنوات متعددة.

*ملاحظة*: بالنسبة لحكومات البلدان المستفيدة من البرامج، هذه هي نسبة المجيبين على الاستقصاء الذين يعتبرون أن الجانب المعني قد زاد بدرجة كبيرة أو معتدلة. وبالنسبة لحكومات البلدان المساهمة، هذه هي نسبة المجيبين على الاستقصاء الذين يوافقون على الجملة الواردة في الاستقصاء.

(أ) بدأ عرض البيانات عن البعد المتعلق بالمهارات الإدارية لحكومات البلدان المستفيدة من البرامج في عام 2021. أما البيانات عن أداء دور نقطة دخول لعرض ما تقدمه الأمم المتحدة لحكومات البلدان المقدّمة للتبرعات، فتتعلق بعام 2023 فقط.

56 - وفي نهاية عام 2023، أكدت الحكومات المضيفة أن المنسقين المقيمين يتمتعون بسلطة كافية، وأنهم يطبقون باستمرار الرؤية المتمثلة في قيادة الدعم المقدَّم من أفرقة الأمم المتحدة القطرية بفعالية، وأنهم سخّروا الشراكات لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة (انظر الشكل 5).

الشكل 5

**الحكومة توافق على أن المنسق المقيم يقود فريق الأمم المتحدة القطري بفعالية، ويسخّر الشراكات، ويتمتع بسلطة كافية**

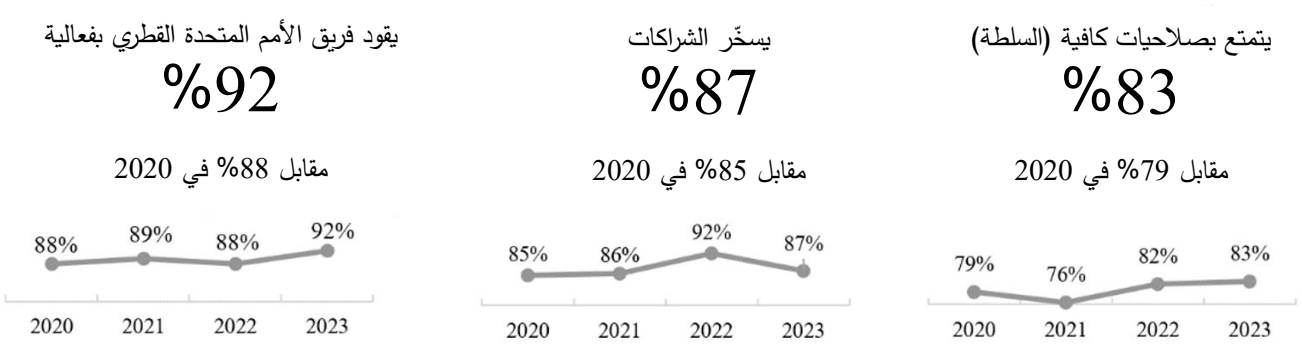


*المصدر*: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لآراء الحكومات في سنوات متعددة.

57 - وكما ورد في تقرير رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عن مكتب التنسيق الإنمائي[8]، لا شك في أن نظام المنسقين المقيمين أصبح في وضع أفضل لتلبية الاحتياجات والأولويات الإنمائية للبلدان مما كان عليه قبل الإصلاحات. وأصبحت مجموعة المنسقين المقيمين اليوم أكثر تنوعا وقدرة على تكييف الاستجابات الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة مع الاحتياجات الخاصة بكل سياق قطري. وقد أوضحت الحكومات أن اختيار المنسقين المقيمين وتنمية مهاراتهم قد حققا الهدف المنشود. وفي عام 2023، وافقت نسبة تفوق 91 في المائة من الحكومات المضيفة على أن لدى المنسقين المقيمين المواصفات والمهارات المناسبة، مقارنة بنسبة 88 في المائة في عام 2020 (انظر الشكل 6). وتمثّل أحد العوامل الرئيسية في التشاور المنهجي مع البلدان المضيفة لتوجيه عملية تحديد مواصفات المنسقين المقيمين المطلوبين واختيارهم. وترد تفاصيل الجهود الرامية إلى تعزيز تنوع مجموعة المنسقين المقيمين في تقرير رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

الشكل 6

**الحكومات توافق على أن لدى المنسقين المقيمين المواصفات والمهارات المناسبة**

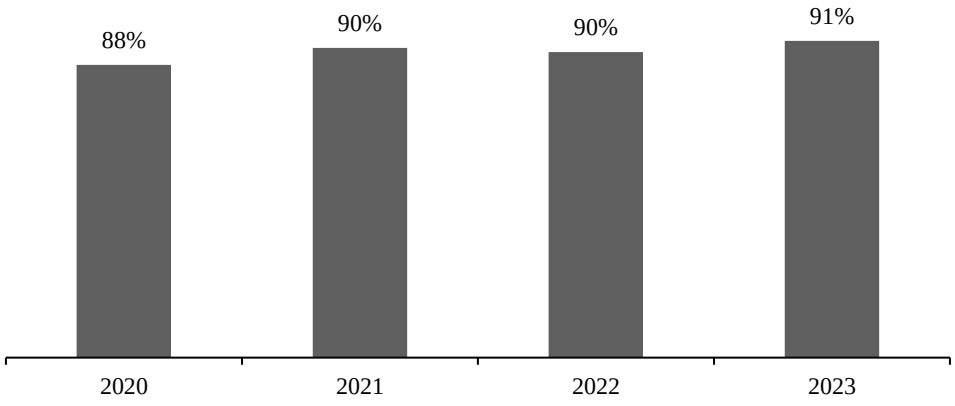


*المصدر*: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لآراء الحكومات في سنوات متعددة.

(8) E/2024/5.

58 - وتقدم مكاتب المنسقين المقيمين التي تتسم بالكفاءة والمزوّدة بكامل القدرات المطلوبة الدعمَ إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل دعم التحليل، والتخطيط، والبرمجة، والدعوة، وتعبئة الموارد بشكل مشترك، وتسخير تمويل التنمية. وفي أحدث استقصاءات، أبلغ أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية بأن مكاتب المنسقين المقيمين تقدم دعما فعالا (انظر الجدول 2) على مستوى جميع مهامها الأساسية. وكان مستوى الفعالية من حيث الشراكات وتعبئة الموارد أقل مما كان عليه في المجالات الأخرى.

الجدول 2

**أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي ترى أن الدعم المقدّم من مكاتب المنسقين المقيمين فعّال**

| | *2021* | *2022* | *2023* |
|---|---|---|---|
| التخطيط الاستراتيجي | 90 في المائة | 90 في المائة | 90 في المائة |
| الاتصال والدعوة | 87 في المائة | 87 في المائة | 89 في المائة |
| الإبلاغ عن البيانات والنتائج | 84 في المائة | 86 في المائة | 84 في المائة |
| التحليلات والحلول الاقتصادية | 66 في المائة | 62 في المائة | 79 في المائة |
| الشراكات وتعبئة الموارد | 71 في المائة | 77 في المائة | 71 في المائة |

المصدر: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لآراء أفرقة الأمم المتحدة القطرية في سنوات متعددة.

59 - وفي التعليقات على الاستقصاء، أثنى أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية على مكاتب المنسقين المقيمين لأنها واصلت تقديم دعم كبير رغم نقص الموظفين في بعض الحالات، وأشادوا بقدرتها على توحيد الصفوف وبتوجيهها الاستراتيجي. ووافقت حكومات البلدان المستفيدة من البرامج على أن المنسقين المقيمين قللوا إلى أدنى حد من الازدواجية في أداء الأمم المتحدة (79 في المائة)، ولكنها كررت الإعراب عن انشغالها من الصعوبات التي يواجهها بعض المنسقين المقيمين (انظر الشكل 8). ولا يزال معظم المنسقين المقيمين يعتبرون أن قدراتهم (70 في المائة) وصلاحياتهم (63 في المائة) تكفي لكفالة استخدام الموارد بكفاءة على كامل نطاق فريق الأمم المتحدة القطري.

60 - وخلال دورة الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020، تحسَّنَ تبادل المعلومات بين المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وأبلغت نسبة 66 في المائة من المنسقين المقيمين بأن جميع أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية أو معظمهم قد أشركوهم في الخطط الرئيسية الخاصة بوكالاتهم، مما يعكس ارتفاعا مقارنة بنسبة 39 في المائة في عام 2019. وبلغ تبادل المعلومات أعلى مستوى له بشأن أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. بينما كانت معظم التحديات متصلة بالميزنة والتخطيط على الصعيد القطري. وشمل ذلك التواصل مع شركاء التمويل، الذين أبلغ معظم المنسقين المقيمين (75 في المائة) بأنه لم يقدم إلا عدد قليل من كياناتهم معلومات محدّثة كافية أو بأنه لم تقدم أي منها معلومات من هذا القبيل.

61 - غير أن التخطيط المشترك والبرمجة المشتركة لا يزالان يواجهان عقبات ناجمة عن التجزئة. فلا تحصل الأنشطة المشتركة إلا على أقل من ربع ميزانية أطر التعاون. وتشير بيانات مأخوذة من استقصاء أجري مؤخرا إلى أن ثلثي الكيانات فقط اعترفت بالتزامات الإبلاغ فيما يتعلق بالمنسقين المقيمين بشأن الأنشطة الميدانية الرئيسية، بما في ذلك التخطيط (67 في المائة) وتعبئة الموارد (63 في المائة). واعترافا

بأن البرمجة المشتركة تكتسي أهمية بالغة للتنفيذ المتكامل، قامت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بتحديث التوجيهات لجعل البرمجة المشتركة أكثر مرونة. غير أن ذلك لا يزيح إلا بعض العقبات، حيث يلاحظ العديد من المنسقين المقيمين أن العقبات التي تعترض العملية كثيرا ما تقترن بتمويل جماعي محدود وهياكل تحفيز تشجع المنافسة فيما بين الوكالات. وتؤشر كل تلك المسائل على ضرورة إدخال تغيير جذري على ميزنة الأنشطة المشتركة وتنفيذ البرامج.

62 - ويكتسي إطار الإدارة والمساءلة أهمية حاسمة لمساءلة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ورصد التزاماتها ومساهماتها المتصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويحدد الإطار أيضا أدوار ومسؤوليات نظام المنسقين المقيمين ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية والعلاقات بينهما على جميع المستويات. ورغم صدور تكليف بنموذج إبلاغ مزدوج وتقاطعي في قراري الجمعية العامة 279/72 و 233/75، لا تزال هناك عقبات أمام تعميم التطبيق على جميع كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. فقد أبلغ معظم المنسقين المقيمين (62 في المائة) بأنهم قدموا مدخلات بشأن الأداء عن أقل من ثلث رؤساء وكالات أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ورغم دعوة جميع رؤساء وكالات الأمم المتحدة في البلدان إلى تقديم تعقيبات عن أداء المنسقين المقيمين، فإن 71 في المائة فقط من أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية قدموا مدخلات بشأن أدائهم. وأنا لا أزال أعوّل على مجالس إدارة كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المعنية لكي تساعد على سد هذه الثغرة في المساءلة وعلى رصد التقدم المحرز.

**المواءمة الاستراتيجية مع أولويات البلدان واحتياجاتها**

63 - تقوم أفرقة الأمم المتحدة القطرية بمواءمة الدعم الذي تقدمه مع الأولويات والاحتياجات الوطنية للبلدان عن طريق إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وفي نهاية الدورة الحالية للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، ستكون نسبة 99 في المائة من البلدان قد انتقلت إلى إطار التعاون الجديد؛ وسينتقل جميع البلدان إلى هذا الإطار بحلول عام 2027. وتبرهن أحدث البيانات على أن أطر التعاون قد حققت هدفها الرئيسي. فقد اعتبرت أغلبية ساحقة من الحكومات أن أنشطة الأمم المتحدة المضطلَع بها ضمن أطر التعاون متوائمة بشكل وثيق مع احتياجاتها (94 في المائة، مما يعكس ارتفاعا مقارنة بنسبة 81 في المائة في عام 2019)، وفعّالة من حيث الاستجابة للأولويات الوطنية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (96 في المائة، مما يعكس ارتفاعا مقارنة بنسبة 92 في المائة في عام 2020).

64 - ووافق كل من الحكومات (82 في المائة) والمنسقين المقيمين (91 في المائة) على تحسُّن التركيز على الصعيد القطري على النتائج المشتركة فيما بين كيانات الأمم المتحدة. وفي المتوسط، وافقت نسبة 89 في المائة من الحكومات على أن الأمم المتحدة تقدم خدمات أساسية كافية لدعمها (انظر الشكل 7). ووافقت الحكومات المضيفة أيضا على أن تقديم الأمم المتحدة الدعم إلى البلدان في مجال الشراكات والتمويل كان كافيا. أما الدعم المقدّم لوضع إطار تمويل وطني متكامل فقد اعتُبر أكثرَ مجال يحتاج إلى التحسين. وتؤكد النتائج التي توصلت إليها التقييمات الخارجية أنه يجب على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تعزز الخدمات التي تعرضها في تلك المجالات لتلبية الطلبات المتزايدة والأكثر تعقيدا، على النحو المبين بمزيد من التفصيل في الفرع ثالثا[9]. ويتطلب ذلك تغيير محور تركيز القدرات وتكثيف الجهود

(9) Dalberg, “Updated study of capacities and functions of the United Nations development system to accelerate progress on the Sustainable Development Goals”, Mimeo, paper prepared for the United Nations Sustainable Development Group, 2024.

التي تبذلها المنظومة لزيادة الجهود الرامية إلى التعاون والتآزر مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من شركاء التمويل من القطاعين العام والخاص، وزيادة مواءمة عملها وأساليبها مع واقع المشهد المالي الراهن.

الشكل 7

**حكومات البلدان المستفيدة من البرامج توافق على أن الأمم المتحدة تقدم خدمات أساسية كافية للبلدان**

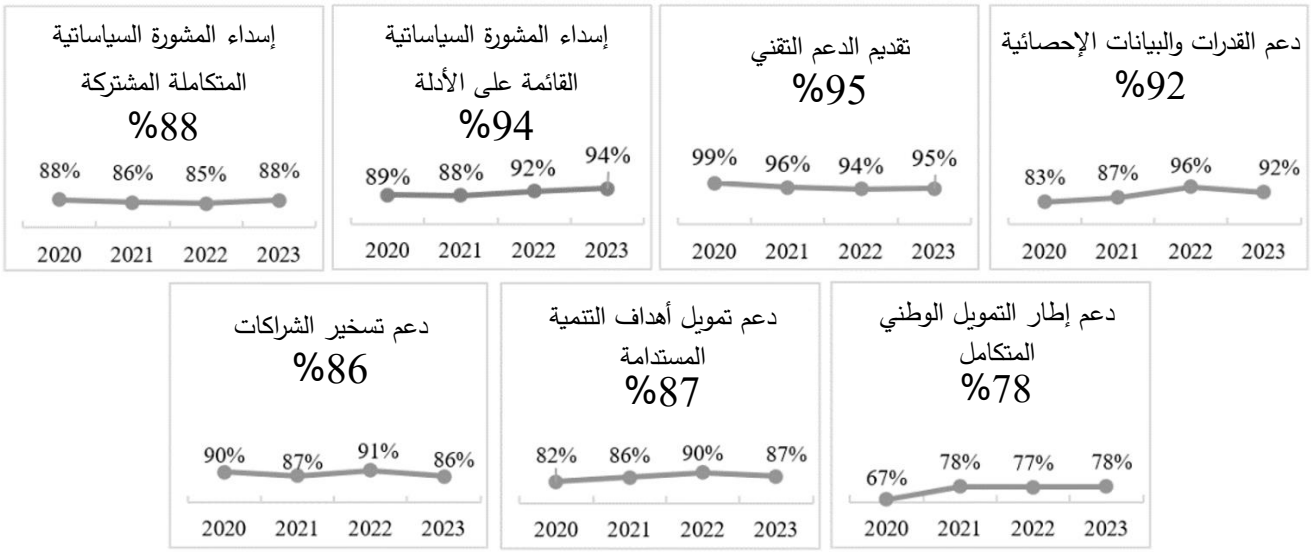


*المصدر*: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لآراء الحكومات في سنوات متعددة.

*ملاحظة*: نسبة المجيبين على الاستقصاء الذين وافقوا على الجملة الواردة في الاستقصاء.

### تكتسي مواءمة البرامج القطرية مع أطر التعاون واشتقاقها منها أهمية حيوية لتيسير الإسراع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

65 - خلال الدورة الحالية للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، بذل المنسقون المقيمون جهودا كبيرة لضمان أن تكون البرامج القطرية الخاصة بكل كيان مشتقَّة من أطر التعاون ومتوائمة معها. ومع ذلك، نحن بعيدون كل البعد عن المستوى الذي ينبغي أن نكون قد بلغناه الآن. فقد أبلغ المنسقون المقيمون بأن جميع أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية (16 في المائة) أو معظمهم (51 في المائة) التمسوا عموما تعقيباتهم بشأن المواءمة. وفي الوقت نفسه، اعتبر أقل من 30 في المائة من المنسقين المقيمين أن جميع البرامج القطرية للكيانات متوائمة مع إطار التعاون. وعدم المواءمة على الصعيد القطري مسألةٌ تبعث على القلق ولا سيما وأنه مجال شددت عليه الدول الأعضاء في قرار الجمعية العامة 233/75.

66 - ويجري الآن تقييم على نطاق المنظومة لمدى اشتقاق البرامج القطرية من إطار التعاون ولمدى مواءمتها لهذا الإطار كما ذُكر في تقريري السابق (A/78/72-E/2023/59)، بعد أن أنشئ مكتب التقييم على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وسيوفر التقييم أساسا هاما تستخدمه مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للنظر في التغييرات التي قد يتعين إدخالها على المنظومة لضمان اشتقاق برامج وأولويات أفرقة الأمم المتحدة القطرية من الأولويات المتفق عليها مع الدول الأعضاء في أطر التعاون.

67 - ويواصل المنسقون المقيمون وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية تقييمَ تدابير الإصلاح المتصلة بإطار التعاون وأدوات تنفيذه، بما في ذلك خطط العمل المشتركة والتحليلات القطرية المشتركة، نظرا إلى أنها الأكثر تأثيرا على تحسين الخدمات التي تعرضها الأمم المتحدة على البلدان (انظر الجدول 3). وتؤكد نتائج الاستقصاءات أن تقديم توجيه سياساتي أكثر وضوحا للأفرقة القطرية بشأن التعاون ومواءمة البرمجة من العوامل الرئيسية الكفيلة بتحسين الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في البلدان.

68 - وكشفت التعقيبات على الاستقصاء الواردة من المنسقين المقيمين وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية عن إحراز تقدم على مستوى فعالية خطط العمل المشتركة، وتحسين الاتصالات المنسَّقة، وتقاسم حيز المكاتب في بعض البلدان. أما التحديات المستمرة فهي تشمل محدودية التمويل المتاح لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، واعتماد نماذج الأعمال الخاصة بكيانات الأمم المتحدة على تعبئة الموارد على الصعيد القطري، والتحديات المؤسسية أو التحديات المتصلة بالتكلفة التي تعترض العمليات، بما في ذلك أماكن العمل المشتركة.

69 - وأنا أطلب من جميع أعضاء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، تحت قيادة نائبة الأمين العام بوصفها رئيسة المجموعة، أن يتخذوا خطوات لزيادة مواءمة وثائق البرامج القطرية مع أطر التعاون. وأعول على الدول الأعضاء أيضا أن تواصل التفاعل بشأن هذا الموضوع مع الكيانات المعنية وأن تساعد على إزالة أي عراقيل تعترض التنفيذ، بما في ذلك من خلال مجالس إدارة الكيانات.

الجدول 3

**ردود المنسقين المقيمين وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية على التدابير التي حسّنت، إلى حد كبير أو متوسط، الخدمات التي تعرضها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في العام الماضي**

| | *المنسقون المقيمون* | *أعضاء الأفرقة القطرية* |
|---|---|---|
| إطار التعاون | 84 في المائة | 60 في المائة |
| خطط العمل المشتركة | 83 في المائة | 69 في المائة |
| التحليل القطري المشترك | 78 في المائة | 68 في المائة |
| أفرقة النتائج | 45 في المائة | 37 في المائة |
| تعزيز قدرات مكاتب المنسقين المقيمين | 78 في المائة | 53 في المائة |
| زيادة الموارد المجمَّعة إجمالا | 70 في المائة | 45 في المائة |
| زيادة الموارد المجمّعة للمنسقين المقيمين/الأفرقة القطرية | 50 في المائة | 35 في المائة |
| شفافية تعبئة الموارد | 64 في المائة | 39 في المائة |
| التعاون على تعبئة الموارد | 58 في المائة | 31 في المائة |
| الإبلاغ على نطاق المنظومة | 68 في المائة | 54 في المائة |
| استراتيجية تسيير الأعمال | 54 في المائة | 32 في المائة |
| إطار الإدارة والمساءلة | 54 في المائة | 28 في المائة |

*المصدر*: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للحكومات لعام 2023.

*ملاحظة*: النسبة المئوية للمجيبين الذين اختاروا "إلى حد كبير" أو "إلى حد متوسط" ردا على السؤال.

**تشكيلات أفرقة الأمم المتحدة القطرية القابلة للتكييف**

70 - إن تشكيل أفرقة الأمم المتحدة القطرية مصمَّم بطريقة تتيح تكييفه على أساس أولويات واحتياجات كل بلد، على النحو المبين في النتائج المتفق عليها في إطار التعاون. ولقد أحرز تقدم في هذا الصدد. ففي عام 2023، وافقت نسبة 87 في المائة من الحكومات على أن تشكيلات الأفرقة القطرية كانت مناسبة لتحديات أطر التعاون، مما يعكس ارتفاعا مقارنة بنسبة 81 في المائة في عام 2021. وأكد المنسقون المقيمون وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري أيضا مواءمة التشكيلات (79 في المائة و 83 في المائة، على التوالي).

71 - وأشارت التعقيبات أيضا إلى أنه يجري تقديم خبرات الأمم المتحدة القطرية في مجال دعم التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة "بسرعة وسهولة"، كما أبلغ كلّ من الحكومات (90 في المائة) والمنسقين المقيمين (86 في المائة) (انظر الجدول 4). وأصبح الحصول على الخبرات عن طريق الكيانات والمكاتب الإقليمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أسهل بشكل ملحوظ، حيث وافقت نسبة 73 في المائة من الحكومات على ذلك في عام 2023، مقارنة بنسبة 54 في المائة في عام 2019. ووافقت حكومات البلدان المستفيدة من البرامج (79 في المائة) على أن المنسقين المقيمين قللوا إلى أدنى حد من الازدواجية في أداء الأمم المتحدة.

72 - غير أن الطريق لا يزال طويلا أمامنا قبل تصبح التشكيلات مكيّفة بالكامل - وأكثر قدرة على التأقلم - مع الاحتياجات المتغيرة في الميدان. وكثيرا ما أعربت الحكومات المضيفة عن قلقها من الصعوبات التي لا يزال بعض المنسقين المقيمين يواجهونها لكفالة استخدام الموارد بكفاءة على كامل نطاق فريق الأمم المتحدة القطري (انظر الشكل 8). وسلّطت تعقيبات الحكومات والمنسقين المقيمين الضوء أيضا على التحديات التي تعرقل الاتصال بالكيانات الخارجية والخبراء الخارجيين والتفاعل معهم، وعلى قلة الموارد المتاحة داخل المنظومة. وتحديدا، أشار المنسقون المقيمون إلى التحديات التي تعرقل تطوير مجموعة من الخبرات والحصول عليها من مختلف كيانات الأمم المتحدة عندما يكون الملاك الوظيفي في الكيانات مرتبطا بمشاريع أو مصادر تمويل محددة. وقد طلبتُ من مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومن المنسقين المقيمين أن يكونوا أكثر طموحا وابتكارا عند تناول مسألة التشكيلات القطرية في إطار التحاور مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية والحكومات المضيفة. وتتخذ المجموعة خطوات أيضا للتغلب على التحديات التي تؤثر على قدرتنا على تطوير واستخدام مجموعات من الخبرات بطريقة مرنة وسريعة. ولذلك أُدرجت هذه المسألة بوصفها أولوية رئيسية للمجموعة في عام 2024.

الجدول 4

**الحكومات والمنسقون المقيمون الذين يعتبرون أن الحصول على الخبرات سهل**

| *الوجود* | *المجيبون* | *2021* | *2022* | *2023* |
|---|---|---|---|---|
| الكيانات التي لها وجود مادي | الحكومات | 85 في المائة | 90 في المائة | 90 في المائة |
| | الحكومات | 51 في المائة | 42 في المائة | 58 في المائة |
| الكيانات التي ليس لها وجود مادي | المنسقون المقيمون | 89 في المائة | 88 في المائة | 86 في المائة |
| | المنسقون المقيمون | 66 في المائة | 69 في المائة | 60 في المائة |

المصدر: الاستقصاءات التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لآراء الحكومات والمنسقين المقيمين في سنوات متعددة.

الشكل 8

**تعقيبات الحكومات والمنسقين المقيمين على جهود المنسقين المقيمين الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من ازدواجية الجهود فيما بين وكالات الأمم المتحدة، مع كفالة استخدام الموارد بكفاءة**

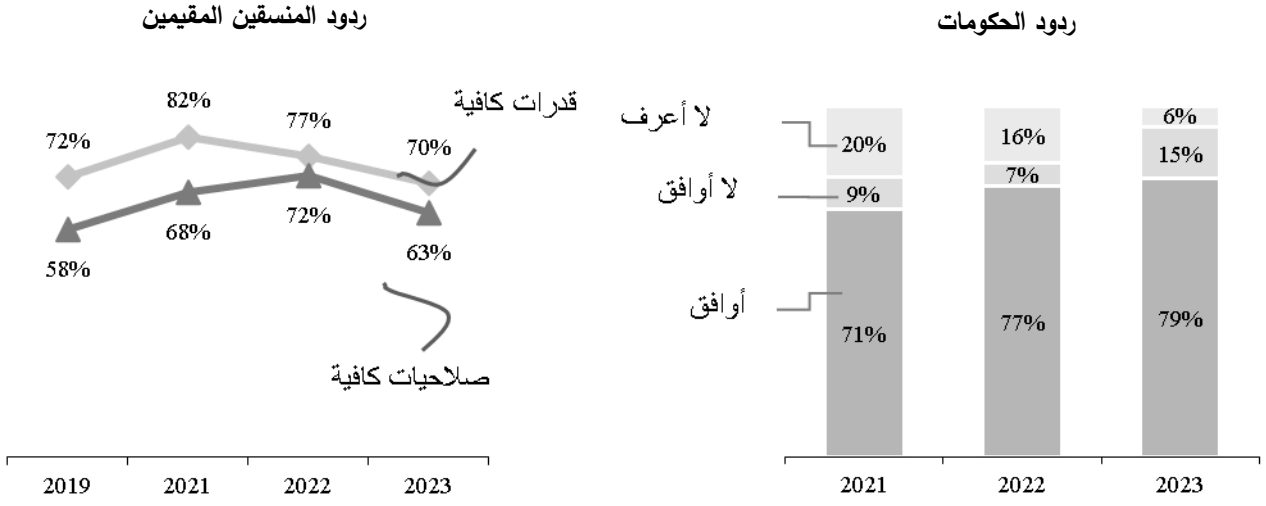


*المصدر*: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لآراء الحكومات في سنوات متعددة.

**تعاون فريق الأمم المتحدة القطري: التقدم المحرز والتحديات المتبقية**

73 - رغم الاستثمارات في قدرات المنسقين المقيمين وفي الأدوات السياساتية، لا تزال أفرقة الأمم المتحدة القطرية تواجه عقبات تحول دون تقديم حلول أكثر تكاملا. ولقد تحسن التعاون بشكل كبير، ولكن لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالنسق المطلوب، يجب أن نواصل التغلب على المشاكل الأساسية المرتبطة بالمساءلة وهياكل التحفيز على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة.

74 - وسيكتسي تبادل المعلومات بشفافية أكبر بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنسقين المقيمين أهمية حاسمة ليتمكّن المنسقون المقيمون من تحديد أوجه التداخل المحتملة ومعالجتها. وسيؤدي تحسين الإبلاغ عن أنشطة الأمم المتحدة وتخصيص الموارد لها إلى تحسين إشراف الدول الأعضاء عليها والمساءلة عنها. ويتعين على كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تؤدي دورها من حيث دعم تعزيز الإبلاغ وتبادل المعلومات عن طريق المنسقين المقيمين.

75 - ففي عام 2023، قامت خمسة كيانات تابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (اليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة) بالإبلاغ عن جميع بنود القائمة المرجعية المتعلقة بتنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وأرفقت تلك المعلومات بالتقارير التي تقدمها بانتظام. وقامت تسعة كيانات تابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بالإبلاغ جزئيا عن القائمة المرجعية بإدماج عناصر محددة من القائمة المرجعية في التقارير التي تقدمها بانتظام، وتلك الكيانات هي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، واللجان الاقتصادية الإقليمية. ولم تُغيّر أربعة كيانات بعدُ طريقتها

المعتادة في الإبلاغ عن تنفيذ الإصلاحات، وأبلغت عن القائمة المرجعية بطريقة غير مباشرة من خلال التقارير التي تقدمها بانتظام عن الإصلاح، وتلك الكيانات هي: هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ولم يبلغ اثنا عشر كيانا عن القائمة المرجعية. وتتألف تلك الكيانات من منظمة الصحة العالمية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والاتحاد الدولي للاتصالات، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، فضلا عن كيانات الأمانة العامة التي ليست لديها مجالس إدارة مستقلة، مثل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومركز التجارة الدولية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وكيانات تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مثل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ومتطوعي الأمم المتحدة. وسيبدأ البرنامج الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي في الإبلاغ عن جميع بنود القائمة المرجعية للإصلاح خلال الدورات السنوية لمجالسها التنفيذية التي ستُعقد في عام 2024، بناء على طلب تلك المجالس في عام 2023.

76 - وخلال الدورة المقبلة للاستعراض، سيكون من الأهمية بمكان أن تعمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تعزيز المساءلة المتبادلة والفعالية. وأُعرب مجدد أيضا أنني أتوقع من جميع مجالس الإدارة أن تطلب من الوكالات المعنية الإبلاغَ عن جميع بنود القائمة المرجعية، وأن تكفل رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إطلاعَ المجلس الاقتصادي والاجتماعي على التقدم الرئيسي المحرز نحو الإبلاغ عن القائمة المرجعية وعلى التحديات الرئيسية التي تعرقل هذا الإبلاغ.

77 - وكما ذكرتُ في تقريري السابق، قد كلّفنا أيضا بإجراء تقييم مستقل لوظائف وقدرات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بغية تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وخلص التقييم إلى أن المنظومة أصبحت الآن أكثر "ملاءمة لتحقيق الغرض المنشود"، بالتوازي مع تسليط الضوء على المجالات التي تحتاج للتحسين. وأكد التقييم، على وجه الخصوص، أن نماذج تمويل وتشغيل العديد من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لا تساعد على إنشاء تشكيلات لأفرقة الأمم المتحدة القطرية تكون أكثر مرونة وقابليةً للتكييف.

78 - ولتسريع وتيرة التقدم نحو مواءمة الوظائف والقدرات مع أهداف التنمية المستدامة، طلبتُ من المنظومة اتخاذ المزيد من الإجراءات في إطار أربعة مجالات رئيسية:

(أ) الوفاء بالالتزامات بموجب اتفاقات التمويل: يجب أن يتغير محور تخصيص الموارد من تمويل المشاريع إلى تقديم دعم مستدام ويمكن التنبؤ به للسياسات والخبرات. وسيتيح لنا ذلك تقديم توجيهات طويلة الأجل وبناء القدرات المحلية، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق نتائج إنمائية أعمق أثرًا؛

(ب) سيتطلَّب توسيع نطاق الدعم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة إعطاءَ الأولوية للنتائج الجماعية عبر مختلف كيانات الأمم المتحدة. وعلى الصعيد القطري، يجب على الكيانات أن تعمل معًا من أجل تحقيق نواتج مشتركة، وينبغي للحكومات أن تشجع العمل المشترك بالتوازي مع الاستمرار في الاستفادة من الخبرة العالمية لخبرائنا في مجال السياسات؛

(ج) ينبغي أن يهدف تغيير عقلية القادة على كامل نطاق المنظومة إلى التعاون الاستباقي، بما في ذلك بشأن التعبئة المشتركة للموارد، والبرمجة المشتركة، وتوزيع التمويل، وكل ذلك من منظور دعم سياساتي متكامل؛

(د) قد يتطلب تعزيز قدرات أفرقة الأمم المتحدة القطرية لكفالة تزويدها بالموارد والمهارات اللازمة لتقديم حلول متكاملة تكييفَ أساليب التنفيذ وكفالة أن تكون تدخلاتنا على نطاق المنظومة ككل حقا.

79 - ويكتسي توجيه الدول الأعضاء وإشرافها أهمية حاسمة. ولا يمكن أن تنجح تلك الإصلاحات إلا إذا تم تنفيذها بالتعاون مع الدول الأعضاء. ولا يمكن للدول الأعضاء والأمم المتحدة سد الثغرات الكامنة في المجالات القليلة المتبقية التي يمكن فيها توسيع نطاق تنفيذ تدابير الإصلاح إلا بمواصلة العمل معًا.

## باء - تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في السياقات المعقدة: تحسين التعاون بين العمل الإنساني والإنمائي وتقوية الروابط مع السلام

80 - اتسم العام الماضي أيضا بأزمات وأعمال عنف اندلعت في مختلف أنحاء العالم. وتسبب ذلك في معاناة إنسانية هائلة وأعاق التنمية المستدامة إلى حد كبير. فالنزاعات مسؤولة عن معظم الاحتياجات الإنسانية في العالم؛ وتشير التقديرات إلى أن حوالي 300 مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية هذا العام[10].

81 - وتظل أفضل طريقة للتعامل مع الأزمات هي معالجة أسبابها الجذرية. ويجب علينا أن نستجيب لحالات الطوارئ الإنسانية بالتوازي مع تعزيز التنمية المستدامة وزرع بذور السلام المستدام. وسيكتسي تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة بشكل كامل أهمية حاسمة لمعالجة الأسباب الجذرية المترابطة والمتعددة الأبعاد للأزمات العالمية المتفاقمة.

82 - وقد أقر الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020 بأهمية زيادة التعاون والتآزر والتنسيق بين الجهود الإنمائية والإنسانية وجهود بناء السلام لتلبية الاحتياجات بكفاءة وفعالية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد ركزت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشكل متزايد على تقديم الدعم إلى البلدان من خلال توفير استجابة شاملة تغطي تلك المجالات الثلاثة من مجالات العمليات. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، تتيح صياغة إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة المقبل، للفترة 2025-2029، فرصة سانحة لتوحيد الدعم المشترك للأمم المتحدة حول احتياجات وأولويات ذلك البلد. وستضطلع اللجنة التوجيهية المشتركة للنهوض بالتعاون في المجالين الإنساني والإنمائي، التي أعيد تشكيلها مؤخرا، بدور هام في دعم الاتساق الاستراتيجي في مجال العمليات الإنسانية والإنمائية وعمليات السلام عن طريق مساعدة الوجود القطري المعني للأمم المتحدة على إزالة العقبات التي تعرقل الجهود الرامية للانتقال من مرحلة الاستجابة للأزمات إلى مرحلة السعي لتحقيق التنمية المستدامة.

83 - ومن الضروري العمل مع المؤسسات المالية الدولية لإحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد. وحاليا، تتعاون الأمم المتحدة والبنك الدولي في أكثر من 50 بلدا، في مجالات منها الوقاية والأمن الغذائي والتهجير القسري. وفي عام 2023، قدّم مرفق الشراكات التابع لمكتب دعم بناء السلام الدعمَ لمشاريع التعاون بين

(10) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Global Humanitarian Overview 2024, 1 December 2023.

الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية في أكثر من اثني عشر سياقا قطريا وإقليميا، من أجل دعم المبادرات المشتركة للبيانات والتحليل، وتيسير الدعم الاستشاري المقدَّم للمنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

84 - ويواصل صندوق بناء السلام تقديمَ إسهام حاسم من خلال التمكين من اتباع نُهج منسَّقة عبر مختلف عمليات بناء السلام والعمليات الإنسانية والإنمائية. وفي عام 2023، وافق الصندوق على تقديم مبلغ قدره 202,4 مليون دولار إلى 36 دولة، يشمل مبلغا قدره 57 مليون دولار لمشاريع تهدف للترويج لتمكين المرأة والشباب. ويؤدي المنسقون المقيمون دورا حاسما في تنسيق مقترحات أفرقة الأمم المتحدة القطرية المعروضة على الصندوق. غير أن المساهمات المقدّمة إلى الصندوق قد انخفضت بنسبة 22 في المائة في عام 2023 مقارنة بعام 2022، لتصل إلى ما مجموعه 131,8 مليون دولار. وقد قررت الجمعية العامة مؤخرا رصد جزء من الأنصبة المقررة للصندوق؛ ولكن التبرعات تظل تمثل مصدر التمويل الرئيسي.

85 - ووصفت الأغلبية العظمى من حكومات البلدان المضيفة (93 في المائة) تعاونَ الأمم المتحدة بين التدخلات الإنسانية والإنمائية بأنه "وثيق"[(11)]. غير أن مستوى التعاون بين التدخلات الإنمائية وتدخلات بناء السلام، وبين التدخلات الإنسانية وتدخلات بناء السلام، ظل أدنى بقليل، حيث بلغت نسبتهما 89 و 88 في المائة على التوالي. ولاحظ المنسقون المقيمون وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية وجود صعوبات أكبر نسبيا في التعاون بين تلك المجالات (انظر الجدول 5).

الجدول 5

**العمل الجاري لإضفاء الاتساق على الأنشطة الإنسانية والإنمائية وأنشطة بناء السلام - النسبة المئوية للحكومات وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنسقين المقيمين الذين أبلغوا عن وجود تعاون وثيق في المجالات التالية:**

| *الاستقصاء* | *السنة* | *الأنشطة الإنمائية - الأنشطة الإنسانية* | *الأنشطة الإنمائية - أنشطة بناء السلام* | *الأنشطة الإنسانية - أنشطة بناء السلام* |
|---|---|---|---|---|
| حكومات البلدان المضيفة | 2023 | 93 في المائة | 89 في المائة | 88 في المائة |
| | 2022 | 93 في المائة | 94 في المائة | 90 في المائة |
| | 2021 | .. | .. | .. |
| المنسقون المقيمون | 2023 | 85 في المائة | 76 في المائة | 65 في المائة |
| | 2022 | 94 في المائة | 90 في المائة | 81 في المائة |
| | 2021 | 89 في المائة | 84 في المائة | 76 في المائة |
| أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية | 2023 | 81 في المائة | 75 في المائة | 71 في المائة |
| | 2022 | 80 في المائة | 66 في المائة | 72 في المائة |
| | 2021 | 83 في المائة | 75 في المائة | 75 في المائة |

*المصدر*: الاستقصاءات التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لآراء الحكومات والمنسقين المقيمين وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية في سنوات متعددة.

(11) نظرا لارتفاع عدد الردود التي اختارت "لا أعرف/لا ينطبق"، استبعد هذا الفرع تلك الردود من التحليل.

86 - وفي البلدان التي كانت طرفا في عمليات بناء سلام، أعطت نسبة 93 في المائة من الحكومات المضيفة تقييمات إيجابية لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى ضمان استمرار التركيز على التنمية في الأجل الطويل واستدامة السلام، مما يعكس زيادة قدرها 2 نقطة مئوية مقارنة بعام 2021. ووافقت نسبة تناهز 82 في المائة من المنسقين المقيمين على أن أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية كانوا يبلغونهم بانتظام عن إطار التعاون بطرق تضمن زيادة الاتساق والتكامل بين الأنشطة الإنمائية والإنسانية وأنشطة بناء السلام، مما يعكس زيادة قدرها 10 نقاط مئوية مقارنة بعام 2021. غير أن بعض المنسقين المقيمين أشاروا إلى أن المعلومات تُقدَّم أحيانا في وقت متأخر لضمان الاتساق. أما فيما يتعلق بالعقبات الهيكلية التي تعرقل التعاون، فتوجد علامات مشجعة إذ أن كيانات الأمم المتحدة لاحظت تراجعا في الصعوبات في بعض المجالات التي شملها الاستقصاء رغم أنه لا يزال هناك مجال لتحسين الاتساق والتكامل بين الأنشطة الإنسانية والإنمائية وأنشطة بناء السلام، على النحو المبين في الشكل 9.

الشكل 9

**تقييم مستوى صعوبة مختلف جوانب العمل الجاري للربط بين الأنشطة الإنسانية والإنمائية وأنشطة بناء السلام في كل جانب من الجوانب التالية**

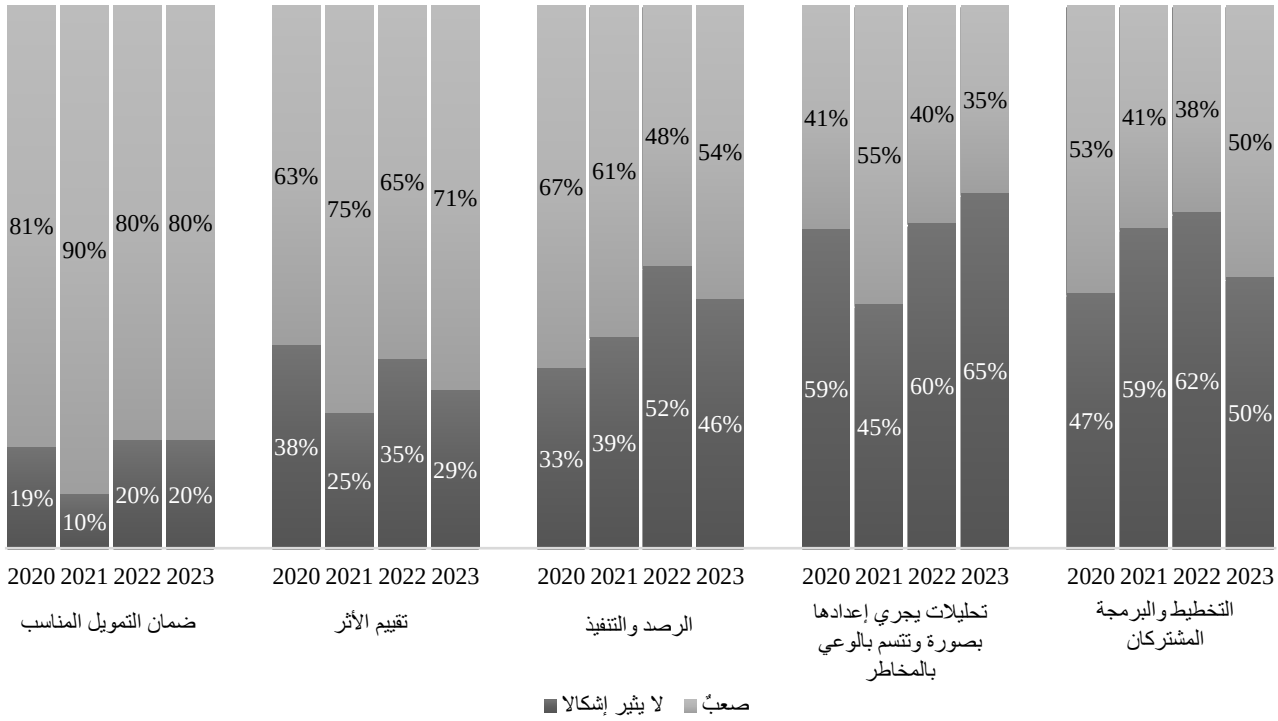


المصدر: الاستقصاءات التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لآراء مقرات كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سنوات متعددة.

87 - ولا يزال اتباع نهج شامل إزاء السلام والتنمية المستدامة يكتسي أهمية حاسمة لإنقاذ الأرواح وحماية مكاسب التنمية. ويُعتبر التخطيط المشترك والبرامج المشتركة من الجوانب الضرورية للتنسيق، ولكنهما لن يحققا الأثر المنشود إذا لم يقترنا بتغيّرات سلوكية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، يجب الاعتراف بشكل أفضل بقيمة التنمية المستدامة بوصفها الأداة الرئيسية لتفادي وقوع

الأزمات والخروج منها؛ ويجب دعم تلك الجهود وتحفيزها بتمويل يمكّن من التنفيذ بطريقة متسقة ومتكاملة واستراتيجية. وتمثل الوقاية من خلال التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 عنصرا رئيسيا، وهي أيضا واحدة من أكثر المجالات الواعدة للمضي قدما، مع إنشاء مهمة مكرسة للتنسيق الإنمائي داخل الأمانة العامة تتيح العديد من الفرص للتعاون مع الركائز الأخرى.

## جيم - الاستفادة من التعاون الإقليمي والخبرة والمشورة في مجال السياسات

88 - أُنشئت منصات التعاون الإقليمي كجزء من إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتجميع الخبرات الإقليمية بشكل فعال من أجل دعم الاحتياجات المحددة لكل بلد ولضمان العمل المنسق والمتسق في المناطق التي تتجاوز حدود البلدان. وتوفر التقارير السنوية التي تصدرها هذه المنصات على نحو منهجي صورةً شاملةً عن الأعمال التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي. وترد أدناه لمحة عن بعض هذه الأعمال.

89 - أنشأت منصة التعاون الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ مجموعة الشبكات الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ للمنظومات الغذائية التي توفر منصة منسقة لمؤسسات الأمم المتحدة لتجميع الموارد اللازمة لتحويل المنظومات الغذائية. وفيما يتعلق بالتعليم، قدمت المنصة الدعم إلى 32 بلدا في ترجمة الالتزامات الوطنية إلى خطوات قابلة للتنفيذ وصقل خطط العمل واستراتيجيات التنفيذ من أجل تحويل النظم التعليمية. وفيما يتعلق بتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، أنشأت المنصة الشبكة الإقليمية المعنية بحفظ التنوع البيولوجي بُغية تعزيز التعاون والتنسيق لحفظ التنوع البيولوجي عبر البلدان.

90 - وشرعت منصة التعاون الإقليمي للدول العربية في برنامج مشترك بين الوكالات لبناء القدرات في مجال الحماية الاجتماعية، شارك فيه أكثر من 300 مشارك. وأنجزت عملية مسح شاملة لتحديد استراتيجيات التكيف والتخفيف في 22 دولة عربية، وهو ما يوفر خط أساس للعمل المناخي الحالي على المستويين الإقليمي والوطني بهدف تمكين التحليل والتخطيط بشكل أفضل.

91 - وكفلت منصة التعاون الإقليمي لأوروبا ووسط آسيا تقديم الدعم المنسَّق للدول المشارِكة في وقفة تقييم نتائج مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية بعد مرور سنتين على انعقاده في تموز/يوليه 2023، بما في ذلك إعداد وتقديم تقارير مرحلية طوعية. ووفرت المنصة أيضا التدريب على إدماج قضايا الهجرة في أطر التعاون لأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان.

92 - وساعدت منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا على النهوض بالسياسات والاستراتيجيات في إطار التحولات الستة، على سبيل المثال، من خلال دعم تصميم استراتيجيات المنظومات الغذائية الأساسية في تشاد وجنوب السودان وكوت ديفوار وكينيا، فضلا عن إدماج تسريع المنظومة الغذائية في أطر التعاون في مدغشقر وملاوي وموزامبيق. ودعمت المنصة أيضا إنشاء أداة مبتكرة للتصوير الجوي ترصد المباني في جنوب أفريقيا لتيسير عملية تحسين المستوطنات العشوائية. وفي أوغندا، دعمت المنصة مكتب الإحصاءات في أوغندا في استعراض الأقران وتحسين المؤشرات الناتجة عن الاستقصاء الديمغرافي والصحي في أوغندا، مما ساهم في تحسين جودة المؤشرات لرصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في القطاعين الصحي والاجتماعي - الاقتصادي.

93 - وتلقّت منصة التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 52 طلبا للحصول على الدعم من جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك العديد من الطلبات التي تتماشى مع التحولات الرئيسية. واستجابة لذلك، قدمت المنصة الدعم في مجالات تغير المناخ والقدرة على الصمود، والنمو المنصف وتمويل التنمية، والحوكمة من أجل السلام والعدالة والمؤسسات القوية والتنقل البشري.

94 - وارتفعت نسبة المنسقين المقيمين الذين أفادوا بأن منصات التعاون الإقليمي دعمت الفرق القطرية من حيث رصد أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها للسنة الثالثة على التوالي، إذ ارتفعت هذه النسبة من 41 في المائة في عام 2021، إلى 54 في المائة في عام 2022، ثمّ إلى 57 في المائة في عام 2023. ومع ذلك، لا يزال الهيكل الإقليمي بحاجة إلى بذل جهود نشطة ليصبح على النحو الأمثل. ففي العام الماضي، كان من دواعي القلق أن أغلبية صغيرة فقط من المنسقين المقيمين أفادوا بأن أفرقتهم القطرية قد استفادت من الخبرة التقنية والخبرة المعيارية والسياساتية التي تتمتع بها المنصات. وفي حين أَبلغ المنسقون المقيمون عن تحسينات في الدعم الذي تلقّوه من المنصات، فإن اعتبار ثلث هذه التحسينات "من الحد الأدنى" لا يزال أمرا مثيرا للقلق، لا سيما في ضوء التدهور المستمر في انطباعات أفرقة الأمم المتحدة القطرية عن الدعم المقدم من المنصات في عام 2023 مقارنة بعامي 2022 و 2021. وستواصل رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة العمل مع كل منصة لتحديد التعديلات التي يمكن إدخالها من أجل مواصلة تعزيز الدعم الذي تقدمه المنصات إلى الأفرقة القطرية.

## دال - تحقيق الكفاءة في أنماط تسيير الأعمال لزيادة تأثير منظومة الأمم المتحدة إلى أقصى حد

### تعزيز تطور أنماط تسيير الأعمال

95 - على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، يتواصل إحراز التقدم في إصلاح أنماط تسيير الأعمال. وتشير النتائج بوضوح إلى التزام المنظومة بتحقيق أوجه الكفاءة التي تساهم في تجنب التكاليف ولكن أيضا في إدخال تحسينات من حيث مرونة الأعمال، ويشمل ذلك الاستدامة البيئية والإدماج الاجتماعي.

96 - وتشير أحدث البيانات، الواردة أدناه بالتفصيل، إلى أنه في عام 2023، أبلغت كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عن مستوى غير مسبوق من إجمالي المكاسب في الكفاءة المحققة في حدود 553 مليون دولار[12]. ويعادل هذا الإنجاز زيادة بنسبة 37 في المائة عن مستويات عام 2022 (405 ملايين دولار) وهو يفوق الوفورات السنوية البالغة 310 ملايين دولار المقدرة أصلا عبر جميع مسارات العمل لخريطة الطريق المتعلقة بزيادة الكفاءة[13].

97 - وهذه الأرقام الواعدة هي نتيجة لمبادرات خاصة بكل كيان بالإضافة إلى أوجه الكفاءة على نطاق المنظومة التي اتفقت عليها كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في خريطة الطريق المنقحة المتعلقة بزيادة الكفاءة (2024-2022)، والتي تركز على استراتيجيات تسيير الأعمال والأماكن المشتركة، والمكاتب الخلفية المشتركة، والخدمات المشتركة العالمية.

(12) يمكن للدول الأعضاء أيضا الوصول إلى لوحة متابعة الكفاءة للاطلاع على جميع البيانات المتعلقة بالكفاءة الموجزة في هذا التقرير، فضلا عن التقارير الأكثر تفصيلا المقدمة من جميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

(13) اتبع ذلك منهجيةَ الإبلاغ المنقحة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

98 - ولدى جميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية الآن استراتيجيات لتسيير الأعمال. وأدى تنفيذها في عام 2023 إلى زيادة كبيرة في المكاسب في الكفاءة التي بُلّغ عنها لهذا العنصر بالتحديد، والتي بلغت 125 مليون دولار (بزيادة قدرها 49 في المائة عن عام 2022 وبنسبة تفوق بمقدار 19 في المائة مبلغَ 105 ملايين دولار المتوقع لعام 2023 في خريطة الطريق المتعلقة بزيادة الكفاءة). وفي عام 2023، كانت هناك مشاركة متزايدة من الكيانات على المستوى القطري وحدث تَحسُّن في الإبلاغ، بما في ذلك في البيئات المعقدة. ولم تتمكن بعض البلدان من الإبلاغ بسبب النزاعات الشديدة الجارية، بما في ذلك فريقا الأمم المتحدة القطريان في أوكرانيا والسودان[14]. وتأتي أكبر أوجه الكفاءة من حيث التكلفة في إطار استراتيجيات أعمال أفرقة الأمم المتحدة القطرية من الخدمات المتصلة بالخدمات الإدارية المشتركة، مثل إدارة الأماكن المشتركة، وخدمات الإقامة، وخدمات السفر، وهي تمثل 45 في المائة من مجموع الوفورات. ومن بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية، تستأثر الأفرقة القطرية الموجودة في أفغانستان والجمهورية العربية السورية واليمن بنسبة 27 في المائة من أوجه الكفاءة هذه، حيث حققت فوائد قدرها 9 ملايين دولار، و 16 مليون دولار، و 9 ملايين دولار، على التوالي.

99 - وتشير السنوات الماضية من تنفيذ جهود الكفاءة أيضا إلى أن بعض الممارسات التعاونية - مثل الاتفاقات المشتركة الطويلة الأجل، وأفرقة المشتريات المشتركة وأفرقة الاستقدام المشتركة - تفضي إلى إجراءات أسرع، وعمليات أقل كثافة من حيث اليد العاملة، وأنشطة توريد أقل تكلفة. وسينصب التركيز في عام 2024 على منهجة الممارسات الجيدة التي تؤدي إلى كفاءة عالية من حيث التكلفة، وعلى وضع الخدمات المشتركة المصممة خصيصا للسياقات المعقدة حيث يمكن تحقيق أوجه كفاءة كبيرة بفضل الهياكل التشغيلية الكبيرة. وفي حين أن هذه الخدمات ستظل نشطة في السنوات القادمة، حيث يتم تحقيق أوجه الكفاءة بمعدل متزايد، فإنها ستعاني من الركود وتنخفض بشكل طبيعي بمرور الوقت مع زيادة كفاءة النظام.

100 - وعلى الرغم من الطبيعة الطويلة الأجل لمشاريع التشييد والتجديد، تم تحقيق مكاسب في الكفاءة بلغت 5 ملايين دولار في عام 2023 من تنفيذ الأماكن المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة. وهي عامل تمكين رئيسي لجميع الخدمات المشتركة الأخرى على الصعيد القطري. ومن بين 66 موقعا ذا أولوية لدعم المشاريع حددتها مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أُنجزت خمسة مشاريع في عام 2022، وثمانية مشاريع في عام 2023[15]. ويجري تنفيذ 43 مشروعا، في حين تم تحديد المشاريع العشرة المتبقية ولكن لم يتم الشروع فيها بعد.

101 - وفي آذار/مارس 2024، كان 31 في المائة من مباني الأمم المتحدة عبارة عن أماكن مشتركة وتستضيف 54 في المائة من موظفي الأمم المتحدة، مقارنة بنسبتي 30 في المائة و 55 في المائة، على التوالي، في عام 2022. وأُحرز تقدم كبير فيما يتعلق بالمبادرات الجديدة الرئيسية، مثل افتتاح دار جديدة للأمم المتحدة في السنغال والتقدم المحرز في بناء المباني التابعة لمبادرة "وحدة العمل في الأمم المتحدة" في القاهرة.

102 - وعلى الرغم من أن تنفيذ المكاتب الخلفية المشتركة واعد جدا، فإنه لا يسير بعدُ بالوتيرة المثلى. وفي عام 2023، أولت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للاهتمام لخمسة بلدان على سبيل الأولوية

(14) بالإضافة إلى ذلك، لم تنجز بنن وغامبيا الاستعراض السنوي لاستراتيجيات تسيير الأعمال في الوقت المحدد لأغراض هذا التقرير.

(15) إثيوبيا، وأنتيغوا وبربودا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والعراق، وكولومبيا، ومالي، والمغرب.

قبل توسيع النطاق ليشمل مجموعة أكبر من البلدان. وبدعم من منهجية مبسطة وهياكل للحوكمة، أطلقت كيانات الأمم المتحدة في كينيا بنجاح أول مكتب خلفي مشترك في نيروبي في بداية عام 2024. ويقدم المكتب الخلفي المشترك، الذي يستضيفه مكتب الأمم المتحدة في نيروبي مع خدمات إضافية من اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي، ما عدده 101 خدمة لأكثر من 400 3 موظف في 25 مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة وأكثر من 60 مكتبا في كينيا. ويشكل ذلك تبسيطا كبيرا للعمليات بالنسبة لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك البلد المضيف والبائعون والموظفون والمنظمات الأخرى.

103 - وبالنسبة للمكاتب الخلفية المشتركة التي يجري تصميمها حاليا في البرازيل وجمهورية تنزانيا المتحدة وفييت نام، أُنجزت التقييمات التقنية في عام 2023 وتجري الاستعدادات لإطلاقها تدريجيا في النصف الأول من عام 2024. وسيمكِّن إنجاز مشروع دار الأمم المتحدة في داكار أيضا من إطلاق المكتب الخلفي المشترك في السنغال. ووافقت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على المضي قدما في المجموعة التالية من المكاتب الخلفية المشتركة في عام 2024. ومن خلال عملية تحسين مستمر، ستوجه الخبراتُ المكتسبة من المبادرات الحالية عملياتِ التعديل والتبسيط المستمرة لتصميم المكاتب الخلفية المشتركة وتقييم هذه المكاتب على الصعيد التقني وتنفيذها من أجل زيادة الزخم وتغطية المزيد من البلدان اعتبارا من عام 2024 فصاعدا.

104 - وفي عام 2023، بلغت قيمة المبادرات الداخلية الخاصة بكل كيان 391 مليون دولار من مكاسب في الكفاءة، بزيادة قدرها 81 مليون دولار عن عام 2022. وكانت أوجه الكفاءة هذه مدفوعة بتنفيذ مبادرات مؤسسية مثل الأتمتة، وإضفاء الطابع المركزي على المهام المستقلة عن المواقع في مجالي التمويل والمشتريات، وزيادة تجهيز المعاملات من مراكز الخدمة العالمية في المواقع الميدانية، والتفاوض على العقود الرئيسية استنادا إلى الاحتياجات التشغيلية المجمّعة. وحققت المبادرات الثنائية في مختلف الكيانات مكاسب إضافية بقيمة 34 مليون دولار أمريكي من المكاسب في الكفاءة، بزيادة ملحوظة قدرها 25 مليون دولار أمريكي عن مبلغ 9,1 ملايين دولار أمريكي الذي تم الإبلاغ عنه لعام 2022.

105 - وقد أثبتت الخدمات المشتركة العالمية أنها محرك رئيسي لتحقيق مكاسب في الكفاءة خاصة بكل كيان وثنائية على حد سواء، إذ بلغت قيمتها الإجمالية 200 مليون دولار. وتشمل الكيانات الرئيسية التي أبلغت عن تحقيق هذه الوفورات منظمة الصحة العالمية، واليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأمانة العامة للأمم المتحدة، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والمنظمة الدولية للهجرة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وتُبذل جهود متضافرة لتوسيع نطاق استخدام الخدمات المشتركة العالمية على نطاق المنظومة. فعلى سبيل المثال، أعطت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، إدراكا منها لهذه الإمكانات، الأولوية لما عدده 11 عرضا من عروض الخدمات الأكثر نضجا للتوسع بما يشمل قاعدة أكبر في عام 2024. ويشمل ذلك أسطول الأمم المتحدة الذي يركز على استئجار المركبات، ومركز الحجز التابع للأمم المتحدة الذي يركز على الاستخدام المشترك للسيارات وأماكن الإقامة وإدارة الخدمات الطبية، ومنصة UN Web Buy Plus التي تركز على شراء السلع، بما في ذلك شراء المركبات.

106 - وإلى جانب الأرقام النقدية المتعلقة بهذه المبادرات، تم السعي إلى تقديم خدمات مشتركة عالية التأثير عبر البلدان، بما في ذلك اعتماد منتجات الطاقة الشمسية الخضراء، والقيام بعملية مسح لتحديد

المواهب مع التركيز على الأشخاص ذوي الإعاقة والتوريد من خلال المشتريات المراعية للمنظور الجنساني. واستنادا إلى رؤيتنا بشأن "الأمم المتحدة 2,0" بحيث تكون أكثر قدرة على دعم الدول الأعضاء بمهارات متطورة وثقافة التفكير الاستشرافي، تبحث المنظومة أيضا عن طرق لتحسين دمج مجموعات المهارات الحديثة المتعلقة بالبيانات والرقمنة والابتكار والاستشراف والعلوم السلوكية في عملياتها. وفي هذا الصدد، أفاد نحو 64 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية بأنها تستفيد من منظومات البيانات في الدعم الذي تقدمه لبناء قدرات الحكومات. وطبق العديد منها النُهج الرقمية (57 في المائة)، وتقنيات الابتكار (53 في المائة)، والاستشراف (39 في المائة)، والرؤى السلوكية (29 في المائة). ومع تنفيذ التدابير الرامية إلى تحقيق رؤيتنا بشأن "الأمم المتحدة 2,0"، من المتوقع أن تزداد هذه النسب المئوية.

الشكل 10

**أوجه الكفاءة المبلغ عنها حسب السنة، حتى 8 نيسان/أبريل 2024**

*(بملايين دولارات الولايات المتحدة)*

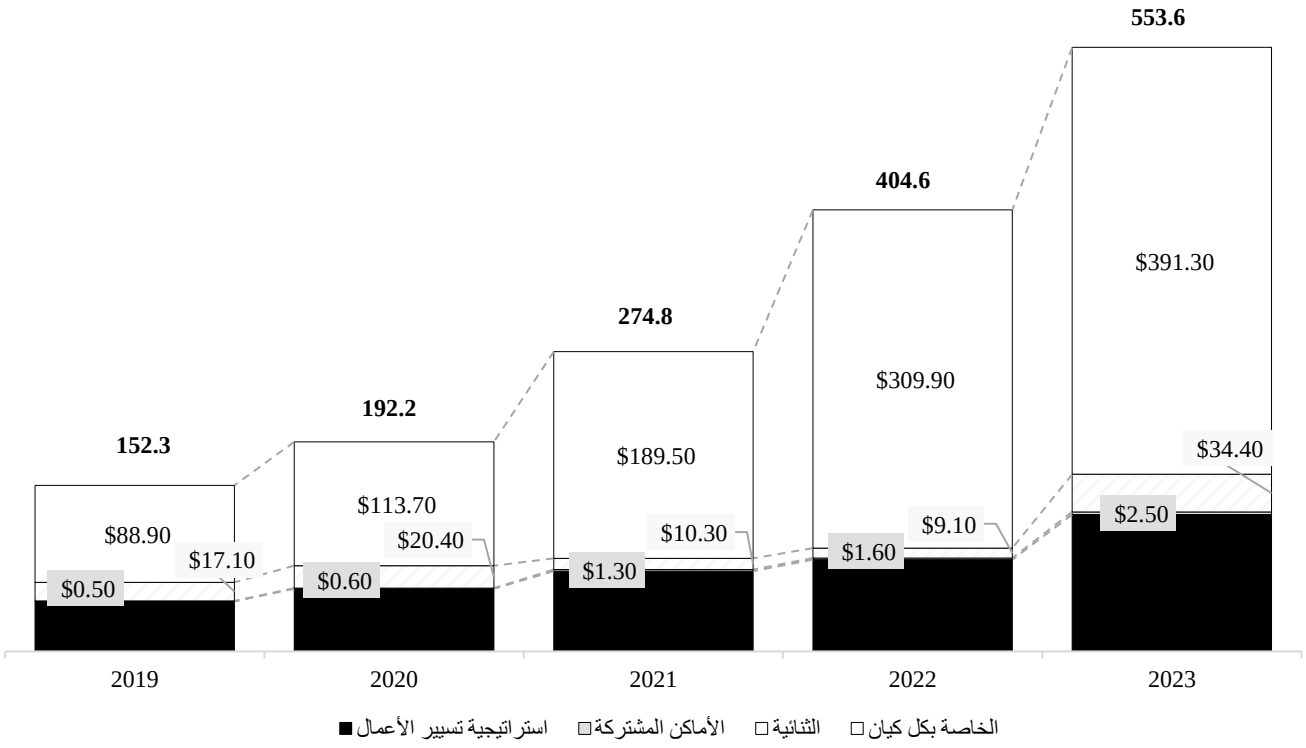


*المصدر*: المجموعة المعنية بالابتكارات في مجال الأعمال التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، 2024.

الشكل 11

**النسبة المئوية لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي لديها موارد رئيسية لأغراض التغيير، حسب مجال المهارات**

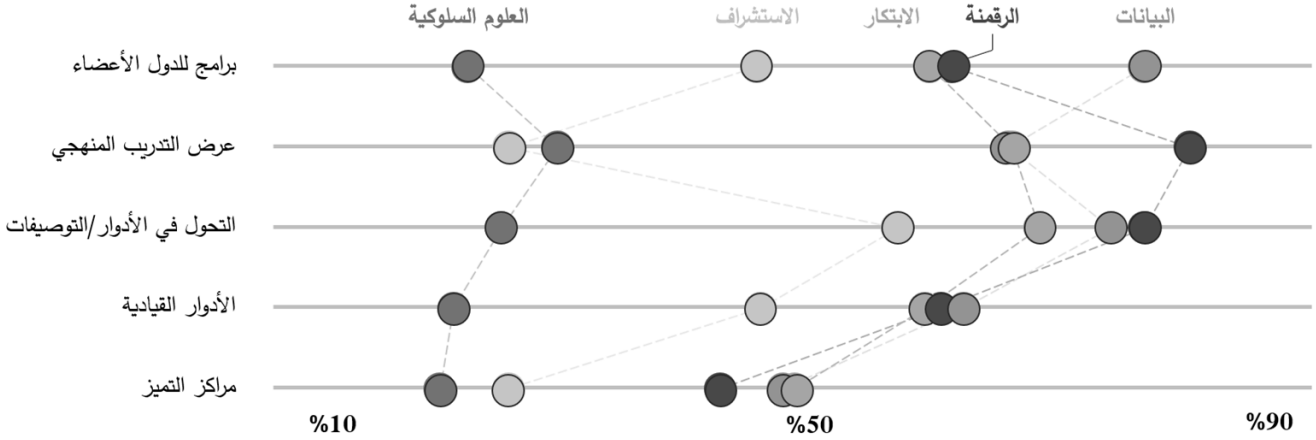


*المصدر*: الموجز السياساتي 11 بشأن خطتنا المشتركة: "الأمم المتحدة 2,0" – بناء ثقافة التفكير الاستشرافي والتزوّد بمهارات متطورة من أجل تأثير أعمق لمنظومة الأمم المتحدة، 2023.

الشكل 12

**النسبة المئوية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تستثمر في النُهج الجديدة**

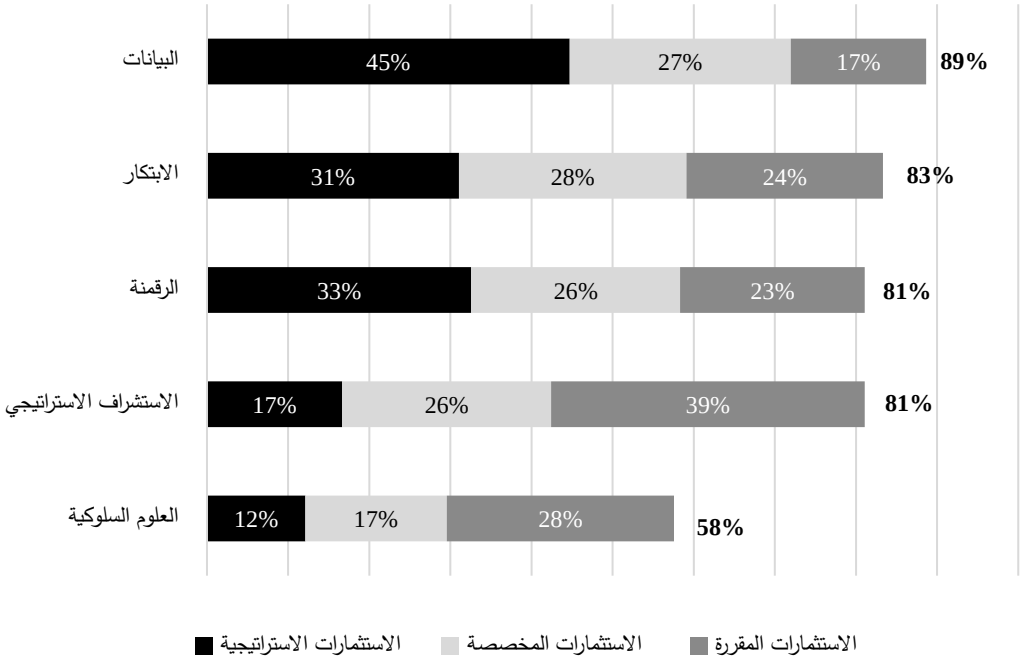


*المصدر*: نظام إدارة معلومات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، 2023.

## هاء - القيادة بالقدوة: ترجمة الالتزامات إلى أفعال على أرض الواقع من أجل الاستدامة والمساواة بين الجنسين وإدماج منظور الإعاقة ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين

107 - تواصل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تنفيذ سلسلة من السياسات والمعايير البالغة الأهمية التي تسعى إلى تعزيز المساءلة وتحسين قدرة المنظومة على تلبية احتياجات الدول الأعضاء. وتنفيذ العديد من هذه السياسات ضروري أيضا لضمان أن تعمل المنظومة بطريقة تتسق مع المبادئ التي تحملها المنظمة.

### الاستدامة

108 - هناك مؤشرات إيجابية على التقدم المحرز على نطاق المنظومة في تنفيذ استراتيجية إدارة الاستدامة في منظومة الأمم المتحدة للفترة 2020-2030. وعلى الرغم من بعض النكسات، حدثت زيادة بنسبة 50 في المائة في عدد كيانات الأمم المتحدة التي لديها نظم للإدارة البيئية تستوفي المعايير الدولية. فالجهود العالمية التي تبذلها اليونيسف للانتقال إلى إصدار شهادات للمباني المراعية للبيئة، وتوسيع نطاق الطاقة المتجددة، والاستفادة من 111 "فريقا من الأفرقة الخضراء" المعنية بزيادة الوعي قد خفضت انبعاثاتها العالمية بنسبة 20 في المائة. وقد وضعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خطة لإدارة المياه من شأنها، إذا اعتُمدت على نطاق منظومة الأمم المتحدة، أن تؤدي إلى زيادة ملحوظة في كمية المياه المعاد تدويرها. وأنهت المنظمة الدولية للهجرة استخدام الأكياس البلاستيكية في العمليات المتصلة بتحركاتها. وكان ما نسبته 31 في المائة من الكهرباء التي استهلكتها منظومة الأمم المتحدة على مستوى العالم في عام 2022 من مصادر الطاقة المتجددة، بزيادة 9 نقاط مئوية عن عام 2021. واستنادا إلى استراتيجية إدارة الاستدامة، تعمل منظومة الأمم المتحدة بشكل تعاوني لقياس وخفض انبعاثات غازات الدفيئة التي لا يمكن تجنبها ولتعويض أكثر من 90 في المائة منها. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات كبيرة لضمان إزالة الانبعاثات، وتحديد مستويات جديدة من الطموح نحو عام 2030، بناء على الجهود المبذولة حتى الآن.

109 - والمجالات الأخرى التي يتباطأ فيها التقدم ستتطلب أيضا مزيدا من الاهتمام. ففي الفترة من عام 2021 إلى عام 2022، على سبيل المثال، ظلت كمية المياه التي أعادت منظومة الأمم المتحدة تدويرها عند نسبة مخيبة للآمال بلغت 4 في المائة؛ وانخفض متوسط كمية النفايات المنتجة لكل شخص بمقدار 4 كيلوغرامات فقط.

### المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات

110 - دعا الاستعراضُ الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020 منظومةَ الأمم المتحدة الإنمائية إلى تسريع وتيرة تعميم مراعاة المنظور الجنساني عن طريق التنفيذ الكامل لخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومؤشرات أداء الفريق القطري المقابلة لها.

111 - وخلال دورة السنوات الأربع هذه، حددت الحكومات المساواة بين الجنسين (الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة) باعتبارها أحد المجالات الخمسة الأولى التي كانت فيها مساهمات الأمم المتحدة ذات أهمية خاصة. وصنفت الحكومات دعم المنظومة الإنمائية على أنه فعال في الخبرة في مجال المساواة بين الجنسين (95 في المائة) وفي تحسين جمع واستخدام البيانات المصنفة حسب نوع الجنس (84 في المائة، بزيادة قدرها 6 نقاط مئوية عن عام 2021). وعلى وجه الخصوص، أَقرّت الحكومات

بالدعم القوي في تعزيز السياسات والأُطر والمؤسسات؛ وبناء القدرات؛ والدعوة؛ والشراكات لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا الالتزام القوي بالهدف 5، تشير البيانات الحالية إلى أن مؤشرين فقط من مؤشرات الهدف 5 ومؤشراته الفرعية "قريبان من تحقيق الغاية"؛ وثمانية منها بعيدة إلى حد ما وأربعة منها بعيدة عن المسار الصحيح بشكل ملحوظ. وتعكس الاستثمارات المالية الضئيلة في مجال المساواة بين الجنسين هذا الوضع. وعلى الرغم من أن الإحصاءات المالية لا تزال تقدم صورة جزئية فقط، فإنها تشير إلى أنه من بين ما مجموعه 57,65 بليون دولار، أو 85 في المائة، من جميع نفقات الأمم المتحدة المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة في عام 2022، كان ما نسبته 3 في المائة فقط (حوالي 1,876 بليون دولار) مرتبطا بالهدف 5.

112 - ومن الأمور المشجعة أيضا الإبلاغ عن خطة العمل على نطاق المنظومة. فقد استوفى نحو 28 كيانا ما لا يقل عن 75 في المائة من جميع المؤشرات، وحققت 4 كيانات نسبة 100 في المائة. وكان لدى ما مجموعه 35 كيانا سياسة معنية بالشؤون الجنسانية، وأبلغ 33 كيانا مجالس إدارتها عن نتائج جنسانية مشفوعة ببيانات مصنفة حسب نوع الجنس، وحقق 32 كيانا نتائج في مجال التخطيط الاستراتيجي تتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (انظر الشكل 13). وعلى الرغم من هذا التقدم وتقدير الحكومات الواضح للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة ذات الأولوية، سلطت عدة كيانات الضوء على قلة الموارد البشرية والمالية باعتبارها من بين أهم العوامل التي تعوق إحراز التقدم فيما يتعلق بمؤشرات الهدف 5.

الشكل 13

**كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي نفذت خطة العمل على نطاق المنظومة**

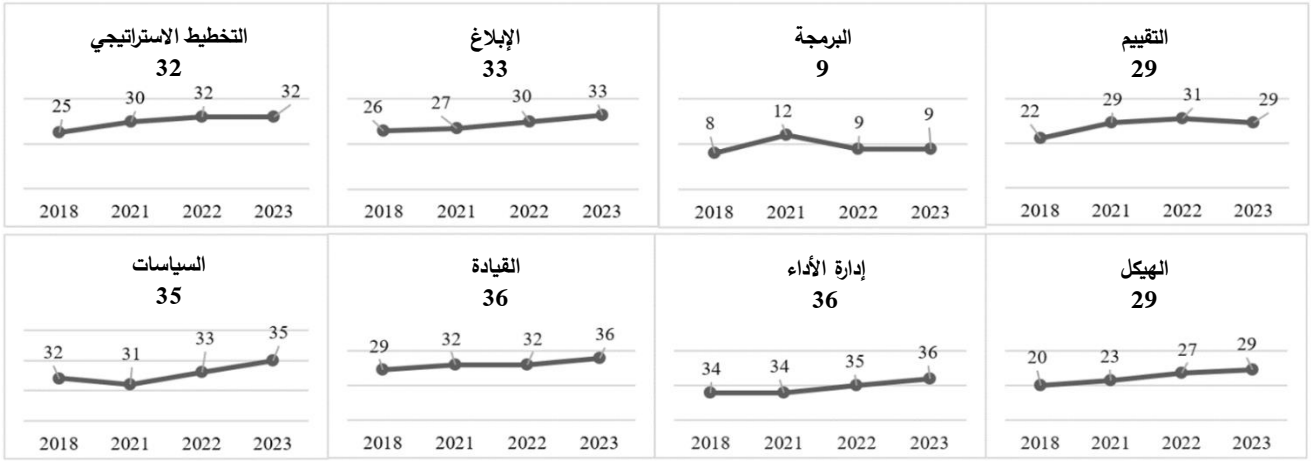


*المصدر*: هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، 2023.

*ملاحظة*: كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي استوفت معايير خطة العمل على نطاق المنظومة أو تجاوزتها.

113 - وظل مستوى الموارد المالية راكدا على مدى السنوات الثلاث الماضية. ففي عام 2023، حددت خمسة كيانات فقط هدفا ماليا يتمثل في تحقيق نسبة 15 في المائة كحد أدنى فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. سيتتبع مؤشرُ المساواة بين الجنسين المعتمد في عام 2023 كجزء من معيار بيانات الأمم المتحدة

للإبلاغ عن البيانات المالية على نطاق المنظومة[16] مساهماتِ أنشطة الأمم المتحدة في المساواة بين الجنسين. ولدى الكيانات فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات، مع تَوقُّع الامتثال الكامل بحلول نهاية عام 2025. وفي الوقت الراهن، يستخدم 28 كيانا هذا المؤشر. وعلى المستوى القطري، يطبق ما نسبته 100 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي لديها خطة عمل مشتركة هذا المؤشر، وهي زيادة ملحوظة مقارنة بنسبة 81 في المائة في عام 2020. ومع ذلك، في عام 2023، فإن 40 في المائة فقط من الأفرقة القطرية التي لديها خطة عمل مشتركة خصصت 70 في المائة أو أكثر من إطار تمويلها السنوي للأنشطة التي تعتبر المساواة بين الجنسين هدفا رئيسيا أو هاما. وفي دورة السنوات الأربع المقبلة، يجب على الأمم المتحدة أن تذهب إلى أبعد من ذلك، بحيث تتوخى تخصيص نسبة 15 في المائة للأنشطة التي تعتبر المساواة بين الجنسين هدفا رئيسيا، تمشيا مع الهدف المحدد في خطة التعجيل بالمساواة بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة التي وُضعت حديثا في آذار/مارس 2024. وتسعى خطة التعجيل إلى تعزيز جهود المساواة بين الجنسين على نطاق المنظومة، وتشجيع موقف سياسي قائم على المعايير، والنهوض بالمساواة بين الجنسين من خلال القيادة التي تُحدِث تَحوُّلا في القضايا الجنسانية، وتحسين المساءلة عن النتائج، وتعزيز توفير الموارد وإقامة الشراكات. وهي مستمدة من الاستعراض المستقل لقدرة منظومة الأمم المتحدة على تحقيق المساواة بين الجنسين، على النحو المتوخى في خطتنا المشتركة.

114 - وازداد عدد الأفرقة القطرية التي تنفذ سجل أداء أفرقة الأمم المتحدة القطرية المتعلق بالمساواة بين الجنسين في إطار خطة العمل على نطاق المنظومة بشكل مطرد إلى 97 فريقا، بعد أن كان هذا العدد يبلغ 38 فريقا في عام 2020. وخلال دورة السنوات الأربع هذه، ظل التواصل مع الحكومات متينا وتَحسَّن التواصل مع المجتمع المدني. وشمل التقدم الملحوظ زيادة في عدد أطر التعاون التي تقيس التقدم المحرز في النتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين (بزيادة قدرها 38 نقطة مئوية)، وفيما يتعلق بالثقافة التنظيمية الداعمة (بزيادة قدرها 21 نقطة مئوية)، والبرامج التي تقدم مساهمات كبيرة في المساواة بين الجنسين في البلدان المضيفة (بزيادة قدرها 18 نقطة مئوية). ومما يبعث على القلق ضعف الأداء في تخصيص الموارد المالية وتَتبُّعها وعدم كفاية القدرات اللازمة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وينبغي استعادة الزخم عن طريق نجاح 36 في المائة فقط من الأفرقة القطرية في استيفاء ما لا يقل عن 75 في المائة من المؤشرات. ولم يكن سوى لنصف أطر التعاون التي وُضعت خلال العام الماضي نتائج مخصصة في مجال المساواة بين الجنسين على مستوى النواتج.

(16) انظر https://unsceb.org/data-standards-united-nations-system-wide-reporting-financial-data.

الشكل 14

**أداء خطة عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية على نطاق المنظومة، 2020 و 2023**

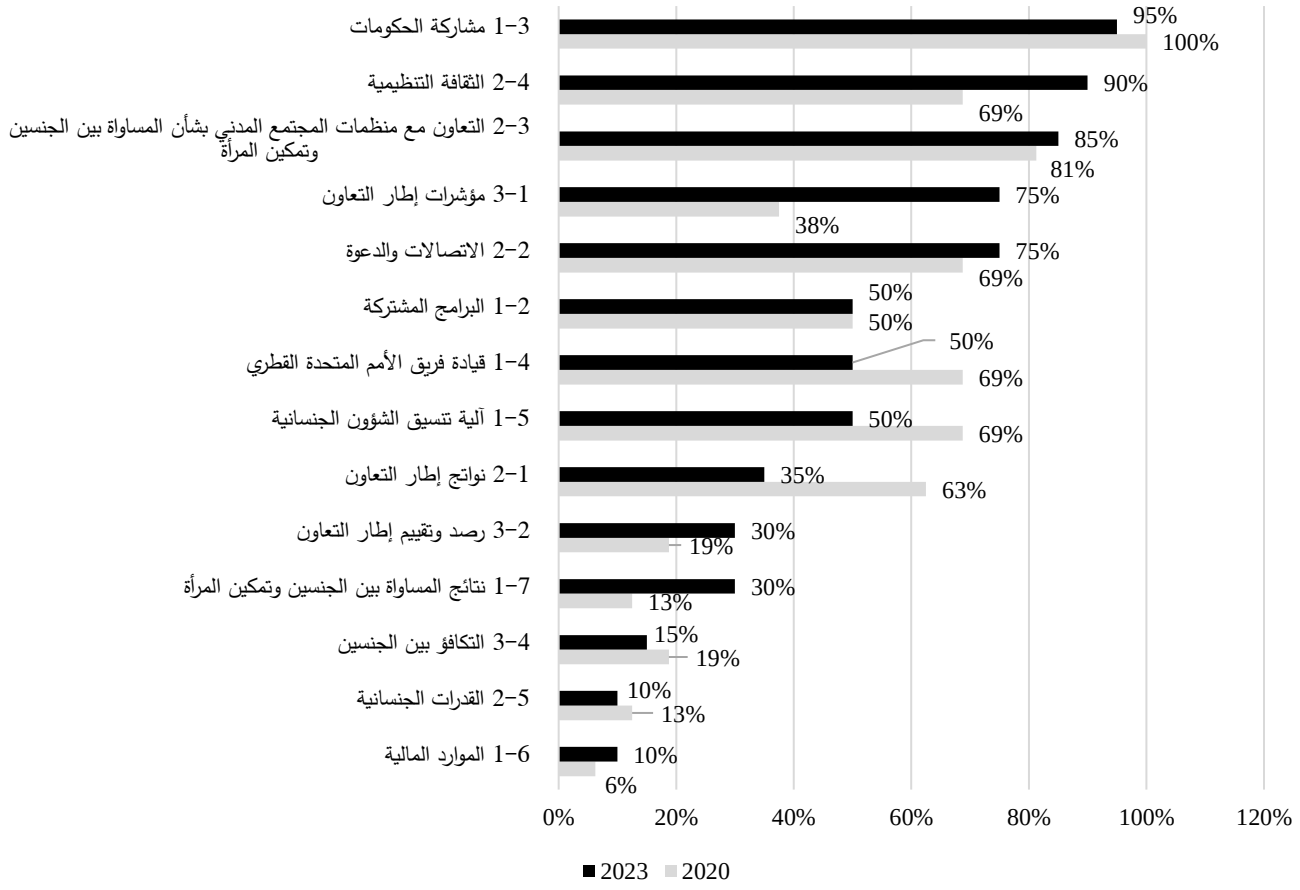


*المصدر*: هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2020 و 2023، الإبلاغ الشامل.

115 - وكفالة امتلاك أفرقة الأمم المتحدة القطرية للقدرات اللازمة للنهوض بالمساواة بين الجنسين أمر حاسم لنجاحها. فمن بين المنسقين المقيمين، اعتبر 74 في المائة أن أفرقتهم القطرية لديها القدرة الكافية على تحقيق المساواة بين الجنسين بوصفها أولوية أساسية. وفي عام 2023، افتقرت 70 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي قدمت تقارير شاملة إلى خطة على نطاق المنظومة أو إلى جهة تنسيق معنية بالمسائل الجنسانية، مما يشير إلى ضرورة توفير المزيد من الدعم والموارد. وسلط كثيرون الضوء على أهمية وجود فريق مواضيعي معني بالمسائل الجنسانية يكون نشطا ومزوَّدا بموارد كافية، و/أو مستشار للشؤون الجنسانية، و/أو جهة تنسيق لتعزيز قدرات الأفرقة القطرية. وتتماشى هذه النتائج مع نتائج الاستعراض المستقل لعام 2023 لقدرة منظومة الأمم المتحدة على تحقيق المساواة بين الجنسين، والذي وجَّه الانتباه إلى أن العمل في مجال المساواة بين الجنسين تقوم به مجموعة صغيرة من الجهات الفاعلة في إطار حيز مهمش، وإلى غياب التكافؤ وانعدام الاتساق في القيادة والمساءلة، من بين قضايا أخرى.

116 - وما فتئ تحقيق التكافؤ بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة بأسرها يشكل أولوية. وفي استراتيجية التكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة، التزمت الأمم المتحدة بتحقيق التكافؤ على مستوى

القيادة العليا بحلول عام 2021 وعلى نطاق المنظومة على جميع المستويات بحلول عام 2028. وتم تحقيق التكافؤ بين الجنسين بين المنسقين المقيمين في عام 2018 وتم الحفاظ عليه منذ ذلك الحين. وقد تعزز هذا الالتزام من خلال الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020، والذي دعا منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى مضاعفة جهودها.

117 - وفي الاستقصاء الذي أجريناه لمقر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أشار العديد من الجهات إلى حدوث تحسينات في الممارسات الرامية إلى اجتذاب النساء وتوظيفهن وترقيتهن؛ واستخدام بيانات مصنفة حسب نوع الجنس لتوجيه القرارات؛ ومعالجة التحيز اللاشعوري وتعزيز المساءلة من خلال تحسين الإبلاغ والرصد. ولدى كيانات مثل مركز التجارة الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي خطط عمل للمساواة بين الجنسين. وأُطلقت خطة التعجيل الجديدة في 8 آذار/مارس 2024، الذي صادف اليوم العالمي للمرأة. وتحدد الخطة التزام الأمم المتحدة بالتعجيل بالتحول الداخلي، وستنفذها جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة، مع خطة تنفيذ مرافِقة لرصد التقدم المحرز. ويتعين على كل كيان أن يشكل لجنته التوجيهية المعنية بالشؤون الجنسانية، وأن يضع خططا خاصة بالكيان تتماشى مع خطة التعجيل أو أن يوائم القائم من تلك الخطط، وأن يسهم بمدخلات في فريق توجيهي معني بالشؤون الجنسانية على نطاق المنظومة.

118 - وعلى الصعيد الميداني، فإن إضافة بارامترات مؤخرا إلى لوحة المتابعة بشأن التكافؤ بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتحديد تمثيل المرأة والرجل حسب الكيان والرتبة في كل فريق قطري ينبغي أيضا أن تزيد من الشفافية والمساءلة. وستواصل الأمم المتحدة العمل مع جميع الكيانات لتحقيق التكافؤ بين الجنسين على جميع المستويات وداخل أفرقة الأمم المتحدة القطرية بحلول نهاية دورة السنوات الأربع المقبلة.

**إدماج منظور الإعاقة**

119 - مع بلوغ منتصف المدة المقررة لتنفيذ خطة عام 2030، من الضروري إعمال حقوق أكثر من 1,3 بليون شخص من ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم. وتوفر استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة إطارا شاملا على نطاق المنظومة وخريطة طريق لتحقيق التغيير التحويلي. وقد اتُّخذت خطوات ملموسة على مدى السنوات الأربع الماضية، حيث أن 35 في المائة من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية و 30 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية أصبحت تستوفي متطلبات ما لا يقل عن 50 في المائة من مؤشرات إطار المساءلة الوارد في الاستراتيجية. وفي حين زادت هذه الحصة مقارنة بعام 2019، عندما استوفت 14 في المائة من الكيانات و 11 في المائة من الأفرقة القطرية متطلبات ما لا يقل عن نصف المؤشرات، فإنه يجب تسريع وتيرة التقدم.

120 - وتنفيذ الاستراتيجية في مجالات أخرى يشهد تقدما، ولكن يلزم بذل المزيد من الجهود. والتشاور المنهجي مع الأشخاص ذوي الإعاقة أمر أساسي لتحقيق إدماج منظور الإعاقة، ومع ذلك فإن 31 في المائة فقط من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية و 37 في المائة من الأفرقة القطرية تستوفي المتطلبات في هذا الصدد أو تتجاوزها. ويشكل اعتماد بيانات التوظيف غير التمييزية وإعطاء الأولوية للوصول إلى الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء عمليات الاستقدام الأساس لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في الأمم المتحدة. وعلى الرغم من حدوث زيادة بنسبة 100 في المائة منذ عام 2019، فإن 24 في المائة فقط من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تستوفي حاليا متطلبات توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة

أو تتجاوزها. ولم يستوف أو يتجاوز سوى 26 في المائة من كيانات المنظومة الإنمائية المتطلبات المتعلقة بالتسهيلات التي تمكِّن الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة الكاملة في جميع جوانب عمل المنظمة. وتناول ما مجموعه 32 كيانا من كيانات المنظومة الإنمائية مسألة إدماج منظور الإعاقة في خططها الاستراتيجية، وأدرج 59 في المائة من الأفرقة القطرية بالفعل الأشخاص ذوي الإعاقة في أطر التعاون الخاصة بها. وستواصل كيانات الأمم المتحدة بناء وعي الموظفين ومعرفتهم فيما يتعلق بإدماج منظور الإعاقة والتعجيل بعملية الإدماج في عملياتها. ويجري تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بجميع جوانب الاستراتيجية. وتقوم كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وأفرقتها القطرية بإقامة شراكات أكثر اتساما بالطابع الرسمي لكفالة استمرار مساهمة هذه المنظمات في التخطيط الاستراتيجي، وآليات التنسيق، والتقييمات المتعلقة بالتسهيلات، والبرمجة، والمساعدة الإنسانية، وتنمية القدرات.

121 - وأطلق الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء التابع لشراكة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة سبعة برامج مشتركة تستجيب لأولويات البلدان على النحو المحدد من خلال تحليلات الحالة. وأظهرت عمليات الإبلاغ النهائية أن حافظة الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة بشأن الحماية الاجتماعية المتكاملة وعدم ترك أي شخص خلف الركب قدمت مساهمة كبيرة في دعم التحول نحو نظم حماية اجتماعية أكثر شمولا، وفي توسيع نطاق الوصول إلى خدمات الحماية الاجتماعية الجديدة أو الموسعة لأكثر من 4 ملايين شخص من ذوي الإعاقة. واعترفت البلدان المضيفة بهذا الأثر، إذ إن معظم الحكومات التي شملها الاستقصاء (87 في المائة، بارتفاع مقارنة بنسبة 81 في المائة في عام 2021) صنفت دعم فريق الأمم المتحدة القطري على أنه فعال بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة.

**منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي**

122 - لدى الأمم المتحدة سياسة طويلة الأمد تتمثل في عدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. وحث الاستعراضُ الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020 منظومةَ الأمم المتحدة الإنمائية على إعطاء الأولوية للوقاية واتخاذ إجراءات فورية للتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. وللحد من خطر التحرش الجنسي، قام أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بتحسين السياسات والأدوات والآليات على نطاق المنظومة، بما في ذلك تعزيز التحقيقات. وفي عام 2023، تم إطلاق مركز المعرفة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتيسير تبادل المعلومات وتشجيع التعاون.

123 - ومن الواضح أنه تم إحراز تقدم في تعزيز المساءلة والشفافية لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما. ويقدم 26 كيانا (93 في المائة) تقارير سنوية إلى مجالس إدارتها بشأن الإجراءات المتخذة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما، مقارنة بـ 19 كيانا في عام 2021 (68 في المائة). فعلى سبيل المثال، تعقد منظمة الصحة العالمية جلسات إحاطة فصلية للدول الأعضاء فيها وتدرج بنودا مخصصة في اجتماعات المجلس التنفيذي وجمعية الصحة العالمية السنوية. وفي عام 2023، أصدر المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع لمكتب التنسيق الإنمائي، بالتعاون مع منسقي الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين وجهات الاتصال المعنية بذلك، خلاصة وافية لأفضل الممارسات المستمدة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية لتشجيع التعلم وتبادل المعرفة.

124 - ويضطلع المنسقون المقيمون، بالتعاون مع الأفرقة القطرية، بمسؤولية وضع وتنفيذ خطط عمل سنوية على نطاق المنظومة للتخفيف من مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويتلقّى المنسقون المقيمون إحاطات إلزامية عن مسؤولياتهم من منسقي الخاص المعني بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين ومن المدافعة عن حقوق الضحايا. وظل عدد أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي لديها خطة عمل بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين مرتفعا (118 فريقا من أفرقة الأمم المتحدة القطرية) ولكنه ظل راكدا (عند نسبة 90 في المائة) خلال دورة السنوات الأربع هذه. ولدى 98 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية هيكل قائم لتنسيق الجهود القطرية الرامية إلى منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، كما هو الحال في إندونيسيا، حيث تم تدريب أكثر من 500 موظف من موظفي الأمم المتحدة على إدماج الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في عمل الأمم المتحدة في البلد. وفي عام 2023، أبلغ 109 من المنسقين المقيمين و 22 من رؤساء الكيانات عن إجراء أنشطة متعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما من خلال الرسائل الإدارية السنوية.

125 - ولا يزال هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به. فلم يقم سوى 39 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية بوضع آليات لتمكين وتشجيع وحماية الموظفين الذين يبلغون عن حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والحفاظ على تلك الآليات. وعلاوة على ذلك، فإن 39 في المائة فقط من أفرقة الأمم المتحدة القطرية لديها وظيفة مموَّلة لمنسق معني بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين على الصعيد القطري. وفي الدورة المقبلة، سنحرص على ضمان وجود مثل هذه الآليات لدى المزيد من الأفرقة القطرية، بينما نواصل مطالبة جميع كيانات الأمم المتحدة باعتماد تدابير جديدة لتحسين منع وقوع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والكشف والإبلاغ عنها واتخاذ إجراءات بحق الموظفين. ولا يزال عدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي أولوية عليا بالنسبة لي ولمنظومة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم مكتب منسقي الخاص بوضع مجموعة أدوات لكبار القادة على الصعيد الميداني (نواب الممثلين الخاصين للأمين العام (المنسقون المقيمون/منسقو الشؤون الإنسانية) ورؤساء الوكالات)، بالنظر إلى أن للقيادة أهمية قصوى في منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما.

126 - ولزيادة تعزيز النهج المتبع على نطاق المنظومة إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وضع فريق عامل مشترك بين الوكالات، تحت رعاية مكتب منسقي الخاص، صياغة موحدة بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين لإدراجها في أطر التعاون التي ستُستحدث في عام 2024. وسيعزز هذا النهج الاتساق على نطاق المنظومة في التعامل مع الحكومات. وأطلق مكتب المدافعة عن حقوق الضحايا وحدة تدريبية على مستوى المنظومة في عام 2023، بهدف مواصلة تعزيز تنفيذ نهج يركز على الضحايا ويقوم على الحقوق.

## ثالثا - توسيع نطاق وسائل التنفيذ

### ألف - خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة: زيادة الاستقرار والحد من عدم اليقين من خلال الاستثمار في التنمية المستدامة

127 - تمويل أهداف التنمية المستدامة هو القضية الشاملة والمترابطة التي تؤثر بشكل كبير على النجاح في تحقيق خطة عام 2030. وتكمن التحديات الرئيسية التي تعترض تحقيق تلك الغاية في تعبئة الموارد

وتنسيقها. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ الذي أُحرز منذ اعتماد خطة عمل أديس أبابا في عام 2015، فإن الوضع المالي العالمي الحالي يثير قلقا بالغا. فالعديد من البلدان تواجه أعباء ديون شديدة يمكن أن تؤدي إلى تفاقم وضعها الاقتصادي بشكل كبير – وغالبا ما تتفاقم هذه الأعباء بسبب عوامل مثل الأزمة العالمية. وعلى مدى السنوات الـ 20 الماضية، ارتفع الدين العام العالمي بمقدار خمسة أضعاف، وتتحمل البلدان النامية ما يقرب من 30 في المائة من هذا العبء. وتعوق أعباء الديون المتزايدة استثماراتِ البلدان في أهداف التنمية المستدامة.

128 – وتتطلب الحالة تغييرا سريعا في الاتجاه وإعادة تقويم استراتيجياتنا لتمويل التنمية. وتسعى خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة إلى تحقيق ذلك. فهي تهدف إلى موازنة ظروف السوق الصعبة التي تواجهها البلدان النامية وإلى تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتمت إعادة التأكيد على المجالات الثلاثة التي تتطلب اتخاذ إجراءات فورية، وهي: التصدي لتكلفة الديون المرتفعة والمخاطر المتزايدة للمديونية الحرجة؛ وتوسيع نطاق تمويل التنمية والعمل المناخي الميسور التكلفة والطويل الأجل بمقدار 500 بليون دولار سنويا؛ وتوسيع نطاق تمويل الطوارئ لأجل البلدان المحتاجة.

129 – ويتحتم على المجتمع الدولي أن يتعاون لتفعيل هذه التغييرات بينما تقوم البلدان بمواءمة تدفقات التمويل مع أهداف التنمية المستدامة. وقد أُقرّت هذه الإجراءات في الإعلان السياسي لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023، وستبذل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قصارى جهدها لدعم الحكومات بشأن تلك الشواغل ذات الأولوية.

130 – وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، أكدت نسبة كانت عالية باستمرار (حوالي 90 في المائة) من حكومات البلدان المضيفة أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قدمت الدعم الكافي في تأمين التمويل لأهداف التنمية المستدامة، وحدثت زيادة طفيفة في عام 2023. ومع ذلك، من حيث التقدم المحرز في تعبئة مختلف أصحاب المصلحة لتمويل أهداف التنمية المستدامة والنهوض بها في البلدان، تتباين الآراء، حيث تشير ردود الحكومات إلى ضرورة زيادة الجهود وتعزيز التنسيق (انظر الشكل 15).

الشكل 15

**قام المنسقون المقيمون وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بتشكيل مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة تركز على مزيج التمويل للنهوض بأهداف التنمية المستدامة**

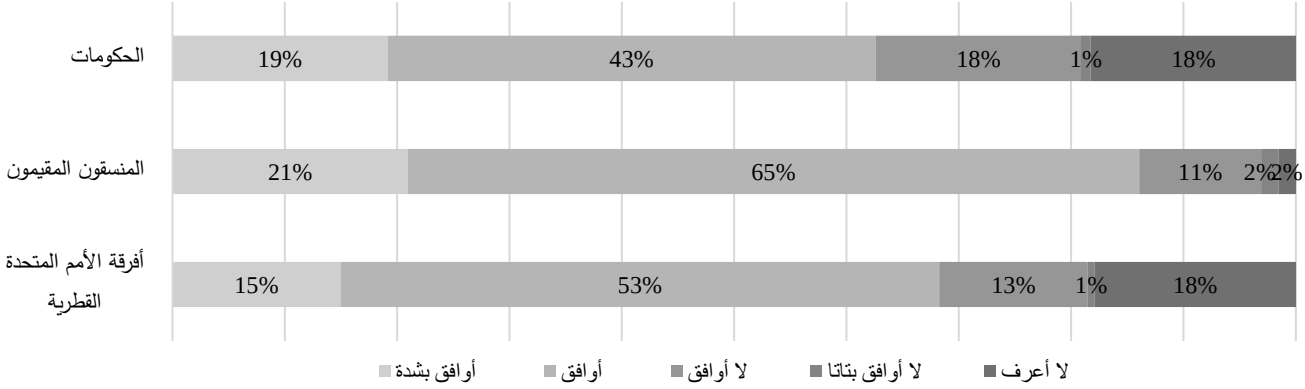


*المصدر*: الاستقصاءات التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للحكومات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنسقين المقيمين، 2023.

131 - وعندما سُئلت الحكومات عن التعاون بين المؤسسات المالية الدولية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية منذ إعادة تنظيم المنظومة، أجابت 62 في المائة من الحكومات بأن التعاون قد تَحسَّن بدرجة متوسطة إلى كبيرة، وهو ما يمثل زيادة ملحوظة مقارنة بعام 2022 (انظر الشكل 16). ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ولا يزال دور المؤسسات المالية الدولية كشركاء للحكومات هاما. وزاد عدد الحكومات التي اختارت المؤسسات المالية الدولية كجهة مفضَّلة لتوفير الموارد الخارجية من أجل التنمية زيادة كبيرة بنسبة 16 نقطة مئوية من عام 2022 إلى عام 2023.

الشكل 16

**حكومات البلدان المضيفة بشأن كيفية تَحسُّن التعاون بين المؤسسات المالية الدولية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية منذ بدء إعادة تنظيم المنظومة في عام 2018**

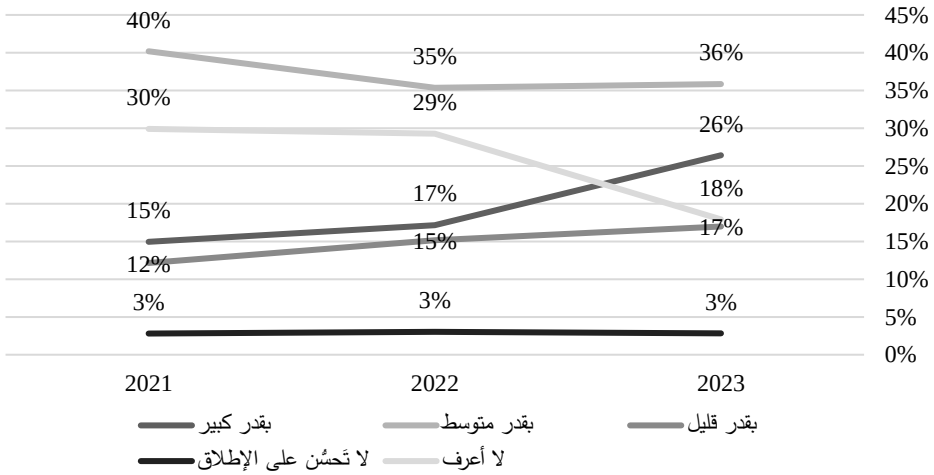


*المصدر*: الاستقصاءات التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للحكومات، 2023.

132 - وتُعدّ أُطر التمويل الوطنية المتكاملة أداة أساسية في تفعيل خطة عمل أديس أبابا، فضلا عن خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة، على المستوى الوطني. ويتوخى هذا النهج الذي تقوده البلدان مساعدةَ البلدان على الاستفادة بشكل أفضل من جميع مصادر التمويل المحلي والدولي من مختلف المصادر العامة والخاصة، والكشف عن فجوات التمويل الحرجة، والتغلب على العقبات القائمة أمام تمويل أهداف التنمية المستدامة. وباستخدام هذه الأطر، يمكن للبلدان تعبئة موارد إضافية ومواءمتها، وتعزيز الاتساق بين سياسات التمويل المختلفة، وتحسين إدارة المخاطر في مشهد تمويلي متزايد التعقيد، وجعل تمويل أهداف التنمية المستدامة أكثر قابلية للتنبؤ به.

133 - ولذلك فإن دعم وضع وتنفيذ أُطر التمويل الوطنية المتكاملة التي تقودها البلدان هو من بين الأولويات الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.. وفي ظل قيادة المنسقين المقيمين، عمل البرنامج الإنمائي بالتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية وقدم الدعم التقني إلى جميع البلدان الـ 86 التي طلبت المساعدة بشأن أُطر التمويل الوطنية المتكاملة، وذلك بالاستفادة من العمل المنهجي على الصعيد العالمي. ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بلدين إضافيين شرعا في وضع هذه الأُطر منذ عام 2023[17]. وتؤكد نتائج الاستقصاء هذا الدعم القَيِّم للغاية. وصنف ما يقرب من 80 في المائة من الحكومات الدعمَ الذي تقدمه الأمم المتحدة بأنه كاف، وهي زيادة مطردة خلال العام الماضي. وكان معدل الموافقة على الدعم الكافي مرتفعا بشكل خاص بين البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

134 - ونُهج التمويل المبتكرة، وخاصة التمويل المختلط، تستفيد بشكل استراتيجي من صناديق التنمية لجذب استثمارات إضافية في التنمية المستدامة من قِبَل المستثمرين من القطاعين العام والخاص وتضييق فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة. ووفقا للتكليف الوارد في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020[18]، تتعاون كيانات الأمم المتحدة الإنمائية، في ظل قيادة الخبرة التي يتمتع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصورة نشطة مع الحكومات لتحليل وتقييم الحلول القابلة للتطبيق الكفيلة بإدارة الديون القائمة أو تَحمُّل ديون جديدة، بما في ذلك من خلال إصدار السندات المتوائمة مع أهداف التنمية المستدامة وإعادة هيكلة الديون.

135 - والمطلوب هو القيام بنقلة نوعية، لا أقل، في إعادة هيكلة النظم الاقتصادية والمالية الدولية لدعم التنمية المستدامة. ويتطلب ذلك إجراء إصلاحات شاملة على مختلف الجبهات، بما في ذلك الحوكمة الاقتصادية العالمية، والقدرة على تَحمُّل الديون السيادية، والتعاون الضريبي الدولي، والخدمات المصرفية الإنمائية، وشبكات الأمان المالي العالمية، والأُطر التنظيمية المالية. وترد العناصر الرئيسية للإصلاح المطلوب والتوصيات ذات الصلة في الموجز السياساتي 6 بشأن خطتنا المشتركة: إصلاح الهيكل المالي الدولي[19].

136 - وإذ نختتم دورة الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020، يلزم بذل جهود كبيرة من أجل تأمين تمويل مستدام وفعال وطويل الأجل لتسريع وتيرة تنفيذ خطة عام 2030. ويتيح

(17) انظر: https://inff.org/dashboard.

(18) قرار الجمعية العامة 233/75، الفقرة 62.

(19) انظر https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/our-common-agenda-policy-brief-international-finance-architecture-ar.pdf.

الاستعراض الشامل المقبل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، بالاقتران مع المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، في عام 2025، فرصة لتقييم التقدم المحرز في التعجيل بتمويل أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة عمل أديس أبابا. وسيكون المؤتمر فرصة لمناقشة مواضيع من قبيل التمويل المختلط، وكيفية توسيع نطاق مقايضة الديون، وتحسين شروط الائتمان، أو بنود الطوارئ الحكومية، والإدارة الاقتصادية العالمية الأكثر تماسكا وتمثيلا.

## باء - تعزيز الشراكات وتنويعها

137 - لا تزال الشراكات تجسد العزم على التكاتف معاً لمواجهة التحديات المشتركة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجري التعاون بشأن المبادرة العالية التأثير الرامية إلى سد الفجوة الرقمية، وكذلك بشأن مبادرات أخرى عالية التأثير تهدف إلى الدفع قدماً بعمليات الانتقال المندرجة في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة الرئيسية.

138 - وخلال العام الماضي، ظلت حكومات البلدان المضيفة تصنف منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على رأس الشركاء في مجالات دعم متعددة، لا سيما فيما يتعلق بالتحديات العالمية التي تتطلب عملاً مشتركاً وبناء القدرات الوطنية. وعلى نحو ما يتبين من نتائج التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام 2023 لنظام المنسقين المقيمين، يحظى النظام بالتقدير لقدرته على التعامل مع القضايا المعقدة التي تتطلب مستويات عالية من الثقة والحياد وتنوع أصحاب المصلحة. وقد أعرب 91 في المائة من حكومات البلدان المضيفة عن تقديرها للمساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في بناء القدرات على إقامة الشراكات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

139 - وتمكن أكثر من 85 في المائة من مقرات كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من تنمية قدرتها على تعزيز إقامة شراكات مبتكرة لدعم الحكومات، ويمثل ذلك ارتفاعا مقارنة بنسبة 76 في المائة في عام 2022. ووفقا للاستقصاء الذي أجري لحكومات البلدان المضيفة، تواصل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إقامة شراكات قوية مع المجتمع المدني والمجموعات النسائية والشبابية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وقد أحرزت أفرقة الأمم المتحدة القطرية تقدما سريعا في اتباع نُهج مشتركة إزاء الشراكات، حيث أبلغ 55 في المائة من المنسقين المقيمين عن تحقق ذلك في عام 2023 مقارنة بنسبة 24 في المائة في عام 2021. وكانت 39 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية الأخرى بصدد إعداد هذه الخطط، التي يمكن أن تتيح مجالا لتقييم الثغرات في الشراكات ووضع استراتيجيات لسدها. ومع ذلك، فإن 71 في المائة فقط من أفرقة الأمم المتحدة القطرية هي التي ترى أن دعم المنسقين المقيمين للشراكات وتعبئة الموارد يتسم بالفعالية، وهو ما يمثل تراجعاً مقارنة بنسبة 81 في المائة في عام 2022. ويتطلب عكس مسار هذا الاتجاه إبداء اهتمام خاص ومتسق من جانب المنسقين المقيمين، بسبل منها توسيع نطاق التعبئة المشتركة للموارد، وهو أمر يتطلب تعاوناً هادفاً من جانب أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنسقين المقيمين على حد سواء.

140 - وتظل الشراكات بين البلدان النامية وسيلة مهمة لتيسير نقل المعرفة وتمكين تبادل أفضل الممارسات الإنمائية، وهي بالتالي تشكل مكملاً للمساعدة الإنمائية الرسمية. ومنذ عام 2021، سجلت طلبات الحصول على الدعم من الأمم المتحدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب أو التعاون الثلاثي ارتفاعاً مطرداً، حيث ارتفع عدد حكومات البلدان المضيفة التي قدمت تلك الطلبات من 53 في المائة إلى 61 في المائة. وأعلى ثلاثة مجالات قُدمت فيها هذه الطلبات هي الصحة وتغير المناخ والحماية

الاجتماعية. وقد تجلى التقدم المحرز في استجابة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لهذا الطلب بوضوح في الاستقصاء الذي أُجري لمقار الكيانات. ففي عام 2023، أدرج حوالي 81 في المائة من الكيانات هذا النمط من التعاون في خططها الاستراتيجية، وأدرجت 86 في المائة منها نتائج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تقاريرها المؤسسية، ويمثل ذلك ارتفاعا مقارنة على التوالي بنسبة 73 في المائة و 79 في المائة في عام 2022.

141 - وقد أقر الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020 أيضا بالعمل التطوعي باعتباره وسيلة شاملة لعدة قطاعات لتنفيذ خطة عام 2030. وقدم برنامج متطوعي الأمم المتحدة 400 12 متطوع إلى 54 كيانا من كيانات الأمم المتحدة في عام 2023، بما في ذلك 218 متطوعا في مكاتب المنسقين المقيمين. وعمل المتطوعون في 169 بلدا وإقليما، وكانوا من 179 جنسية؛ وكان 82 في المائة منهم من بلدان الجنوب، و 57 في المائة منهم من النساء، وكان 63 في المائة منهم متطوعين وطنيين عاملين في بلدانهم الأصلية. ومما يدعو إلى التفاؤل أن نصف أطر التعاون التي استُهلت في عام 2023 قد تضمنت العمل التطوعي.

## جيم - إعطاء دفعة قوية لأهداف التنمية المستدامة من خلال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار

142 - لقد كانت أوجه التقدم المحرز في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار سببا للعديد من التطورات التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة. ولئن أبلغ 76 في المائة من الحكومات المضيفة بأنها تلقت دعما مصمما خصيصا لتمكينها من الاستفادة من العلم والتكنولوجيا والابتكار، بزيادة قدرها 8 نقاط مئوية عن عام 2021، فإن الدعم المقدم إلى بلدان الجنوب لتمكينها من الاستفادة من التعاون في هذا المجال لا يزال غير كاف، حيث لم يتلق هذا الدعمَ سوى 49 في المائة من الحكومات. وعلى الصعيد العالمي، أدرج 24 كيانا من أصل 27 كيانا تابعا لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في خططها الاستراتيجية تعزيزَ التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار. وسُجلت زيادة مطردة في عدد أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تعمل على تحقيق الأثر التحويلي للعلم والتكنولوجيا والابتكار، حيث ارتفع ذلك العدد إلى 52 في المائة، بزيادة قدرها 13 نقطة مئوية عن عام 2020.

143 - وطوال عام 2023، عمل فريق مشترك بين وكالات الأمم المتحدة، تحت رعاية آلية تيسير التكنولوجيا، على تعزيز القدرات القطرية والمضي قدما في تنفيذ خرائط الطريق المتعلقة بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وساهم الفريق في تعزيز الشراكات الإقليمية من خلال تحالف تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا. وقدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومركز المفوضية الأوروبية للبحوث المشتركة، الدعمَ للحكومات في النهوض بتنفيذ خرائط الطريق، وتعزيز القدرات، وتعزيز الترابط بين العلم والسياسات، وتيسير التعلم من الأقران والشراكات.

144 - ويواصل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا دعم أقل البلدان نموا بتيسير نقل التكنولوجيا وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وقد أنجز المصرف 12 تقييماً من تقييمات الاحتياجات التكنولوجية وأقرها، ويجري العمل على 5 تقييمات في عام 2024[20]. وحددت هذه التقييمات أربعة مجالات

(20) جمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجيبوتي، وملاوي، وموريتانيا.

ذات أولوية هي: الزراعة والمنظومات الغذائية؛ والتعليم والمهارات الرقمية؛ والصحة والقدرة على تحمل تغير المناخ؛ والبيئة. ويجري تنفيذ مشاريع جارية في بوتان، وغامبيا، وموزامبيق، والنيجر.

## دال – إطلاق العنان لعائدات البيانات لكي لا يُترك أحد خلف الركب

145 – وجود نظم بيانات قوية أمر بالغ الأهمية لعملية صنع السياسات الفعالة والمستنيرة، وتعزيز المساءلة، وتخصيص الموارد على الوجه الأمثل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتظهر الأبحاث أن استثمار دولار واحد في البيانات يحقق عائداً يبلغ في المتوسط 3,216 دولارات. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال الحكومات تواجه فجواتٍ كبيرة في البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة ولا تزال تعاني من نقص الاستفادة من عائدات البيانات.

146 – وفي الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020، دعيت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى تعزيز ما تقدمه من دعم في مجال تنمية القدرات الوطنية على تخطيط التنمية وجمع وتحليل البيانات المصنفة وفي مجال معالجة ثغرات البيانات. وفي عام 2023، اعتبرت 80 في المائة من الحكومات المانحة أن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مجال جمع البيانات وتحليلها أمر بالغ الأهمية، وصنفته ضمن أحد أهم وظيفتين. وإجمالا، أبلغ 92 في المائة من الحكومات المضيفة بأنها تلقت دعما في مجال تعزيز القدرات الإحصائية، وأبلغ 87 في المائة بأنها تلقت دعما في مجال تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية على تصنيف البيانات، ويمثل ذلك زيادة ملحوظة عن عام 2021 (انظر الشكل السابع عشر). وقدم حوالي 97 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية الدعم لتعزيز القدرات الوطنية من خلال جهد مشترك بين الوكالات، ويمثل ذلك ارتفاعا مقارنة بنسبة 60 في المائة المسجلة في عام 2020.

الشكل السابع عشر

**وجهات نظر الحكومات والمنسقين المقيمين في الدعم المقدم من الأمم المتحدة في مجال البيانات**

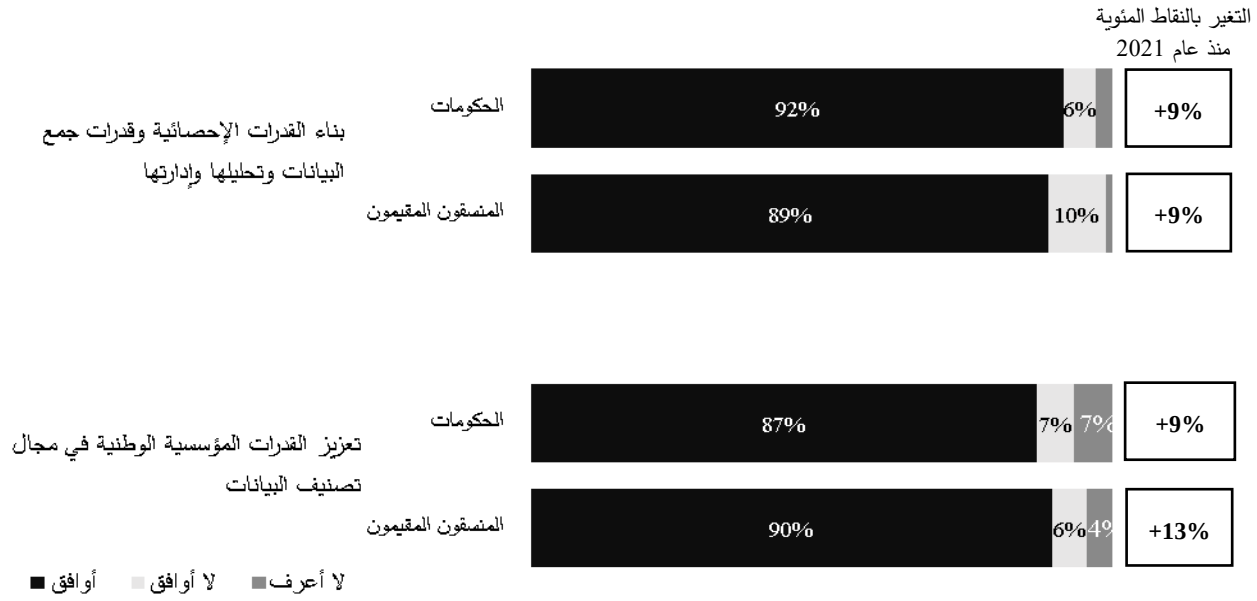


*المصدر*: الاستقصاءات التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للحكومات والمنسقين المقيمين، لعام 2023

147 - ويجري تنفيذ مبادرات متعددة في هذا المجال لتعزيز منظومات البيانات الوطنية وسد ثغرات البيانات من أجل تتبع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى الصعيد القطري، تسعى المبادرة العالمية التأثير المتعلقة بالإمكانات الهائلة للبيانات، التي أُطلقت في أيلول/سبتمبر 2023، إلى تعزيز اتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى نظم البيانات الوطنية والارتقاء بهذا العمل إلى المستوى التالي. وتركز المبادرة على سد الثغرات في نظم البيانات الوطنية، وتعزيز تمويل البيانات والإحصاءات، وتحسين البيانات على المستوى القطري، وتعزيز توافر قيادة سياسية في مجال البيانات، وتعمل بالفعل على إقامة شراكات وطنية للبيانات في 15 بلدا، وتسعى إلى تحقيق الهدف المتمثل في زيادة عدد تلك الشراكات إلى 100 شراكة بحلول عام 2030.

148 - وعلى الصعيد العالمي، تحرز لجنة كبار الإحصائيين في منظومة الأمم المتحدة تقدما في القضايا الرئيسية المبينة في وثيقة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بشأن خريطة الطريق على نطاق المنظومة من أجل الابتكار في بيانات الأمم المتحدة وإحصاءاتها (CEB/2020/1/Add.1). وفي عام 2023، بدأت مرحلة ثانية من مشروع بوابة بيانات الأمم المتحدة مع إنشاء منصة "مستودع بيانات الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة المتاح للعموم" (UN Data Commons for the SDGs). ويمكن للدورة المقبلة من منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات وللاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات أن يحددا توقعات واضحة فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة في مجال البيانات والإحصاءات، بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز نظم البيانات وجهود إقامة الشراكات على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.

## رابعا - تكييف الدعم لما يناسب كل سياق قطري

### ألف - الإصلاح بوصفه عاملا مساعدا على إسداء مشورة سياساتية متكاملة

149 - على النحو المفصل في الفرع الثاني أعلاه، جرى في إطار إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تنفيذ الولاية التي حددتها الجمعية العامة في قرارها 233/75، وهي مواصلة إسداء مشورة سياساتية متكاملة قائمة على الأدلة لمساعدة البلدان على تنفيذ خطة عام 2030. وتظهر التفاصيل الأخرى استمرار المعدلات المرتفعة لنسبة من وافقوا من الحكومات والمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية على القول بأن الأمم المتحدة تقوم بذلك (انظر الشكل الثامن عشر).

الشكل الثامن عشر

**نسبة الحكومات التي وافقت على القول بأن الأمم المتحدة تسدي مشورة سياساتية متكاملة قائمة على الأدلة مصممة خصيصا**

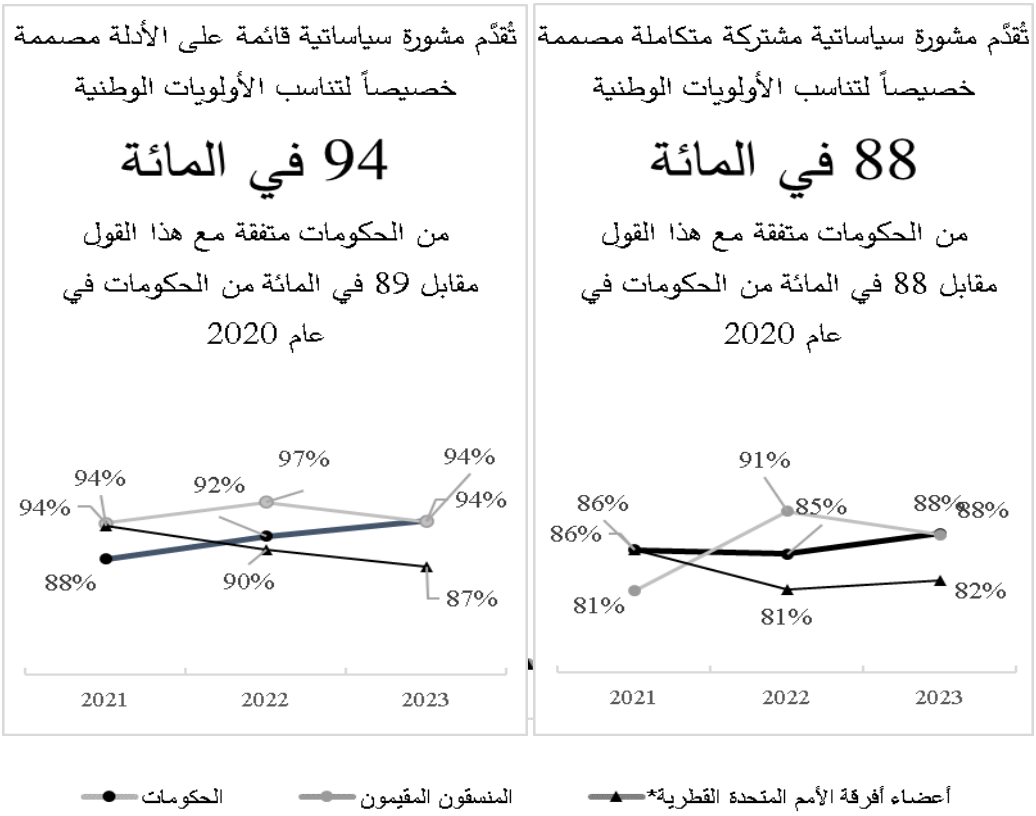


*المصدر*: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للحكومات في سنوات متعددة.

*ملاحظة*: * أجاب أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية عما إذا كانوا متفقين مع القول إن "فريق الأمم المتحدة القطري يقدم الآن، مقارنة بالعام الماضي، مشورة أفضل..."

150 - وفي آخر جولة من الاستقصاء، اعتبرت معظم الحكومات أن الأمم المتحدة هي الشريك الذي يمكنه أن يلبي على أفضل وجه العوامل الرئيسية، ويشمل ذلك اتساقها مع الأولويات الوطنية (78 في المائة)، واستعدادها للتعاون مع شركاء آخرين (78 في المائة)، وكونها تحظى بثقة الشركاء الوطنيين (70 في المائة)، وحيادها (69 في المائة).

## باء - تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث

151 - في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020، كُلفت كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بإدماجِ تنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 في عملها ومواءمةِ عملها مع خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها. ووافقت جميع الحكومات المضيفة تقريبا (98 في المائة) على القول بأن أفرقة الأمم المتحدة القطرية قد عززت بصورة فعلية قدرة الحكومات على بناء قدرتها على الصمود في مواجهة الأزمات والكوارث والظواهر المناخية القصوى. وشاطرها المنسقون المقيمون هذا الرأي (91 في المائة)، مستشهدين بأمثلة على

الدعم مثل تنفيذ برامج الإنذار المبكر والتكيف والقدرة على الصمود، وتعزيز آليات التنسيق، بما في ذلك فيما يتعلق بتنسيق التعافي من الكوارث.

152 - ومما يبعث على التفاؤل أيضاً أن العدد التراكمي للبلدان التي قدمت لها كيانات الأمم المتحدة دعماً في مجال الاستراتيجيات الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث قد زاد بشكل كبير في الفترة من عام 2019 إلى عام 2022، مما أدى إلى إحراز تقدم في مؤشر إطار سِنداي (انظر الشكل التاسع عشر). غير أن التقدم المحرز ليس متسقا عبر جميع البلدان، وهو أبعد ما يكون عن أن يكون كافيا، لا سيما على المستوى المحلي. ولا يزال ثمة مجال لتعزيز التكامل، حيث تضمن 43 في المائة فقط من أطر التعاون مؤشرات محددة لدعم البلدان في اعتماد وتنفيذ استراتيجية وطنية أو محلية متكاملة للحد من مخاطر الكوارث. ومع ذلك، تضمنت جميع أطر التعاون الموقعة في عام 2023 بعض العناصر المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث.

الشكل التاسع عشر

**عدد البلدان التي تلقت دعما من كيانات الأمم المتحدة في عامي 2019 و 2022 بشأن استراتيجياتها الوطنية والمحلية**

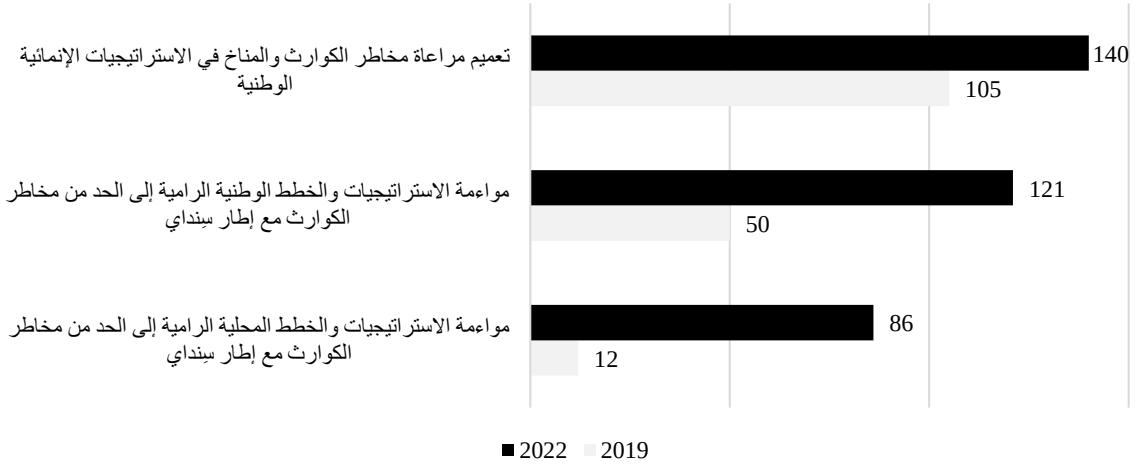


*المصدر*: إطار النتائج المتعلق بخطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها، مكتب الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث.

*ملاحظة*: العدد التراكمي للبلدان.

153 - وفي الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أُطلقت مبادرة نظم الإنذار المبكر للجميع[21] التي تسعى إلى حماية الجميع من الظواهر الجوية القصوى بحلول عام 2027. ويقدم هذا الجهد المشترك للأمم المتحدة في مرحلته الأولى دعماً محدد الهدف لـ 30 بلداً، وقد نجحت 6 بلدان منها في وضع اللمسات الأخيرة على خرائط طريق وطنية متعلقة بالمبادرة في عام 2023[22]. واضطلع المنسقون المقيمون بدور محوري في كفالة أن تكون خرائط الطريق شاملة

(21) انظر https://www.un.org/ar/climatechange/early-warnings-for-all.

(22) إثيوبيا، وأنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وطاجيكستان، وملديف.

للجميع ومتعددة القطاعات وأن تتولى قيادتَها السلطاتُ الوطنية. وتواصل أفرقة الأمم المتحدة القطرية تقديم الدعم للتنفيذ الفعال لخرائط الطريق ولدمجها في الأطر القائمة، بما يحد من الازدواجية ويعظم الأثر. وفي عام 2023، أُطلقت لوحة معلومات المبادرة[23] والتقرير عن الحالة العالمية لنظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، وذلك لتقديم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز[24].

154 - واستشرافاً للدورة المقبلة من الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، من الأهمية بمكان أن تعزز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الاتساق على نطاق المنظومة من أجل تقديم دعم كامل للبلدان في تنفيذ إطار سِنداي. ويشمل ذلك تسريع التعاون فيما بين مختلف العمليات الإنسانية والإنمائية وعمليات بناء السلام، وتعزيز هياكل الحكم الوطنية والمحلية، وتعزيز نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، ودعم الاستثمارات القائمة على الوعي بالمخاطر. وسيسلط تقرير المخاطر العالمية لعام 2024 وتقرير التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث المرتقب صدورهما الضوءَ على جدول أعمال المخاطر قبل انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

## جيم - الوفاء بالوعد الذي قطعناه بتقديم دعم مصمم خصيصاً يتناسب مع مختلف السياقات القطرية

155 - أقر الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020 بالاحتياجات الإنمائية المحددة للبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، ودعا منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى دعمها في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

156 - وقد زادت الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة منذ عام 2020 (انظر الجدول 6). وبلغت حصةُ الإنفاق على تلك الأنشطة في أقل البلدان نموا من مجموع الإنفاق فيها نسبةَ 50,7 في المائة في عام 2022، أي بزيادة قدرها 52 في المائة بالقيمة الحقيقية على مدى فترة أربع سنوات. وفي البلدان المتوسطة الدخل، بلغت هذه النسبة 50,5 في المائة، أي بزيادة قدرها 58 في المائة[25]. ومع ذلك، فإن جزءاً كبيراً من الإنفاق يتعلق بعمليات إنسانية، لا سيما في أقل البلدان نمواً (74 في المائة) والدول النامية غير الساحلية (72 في المائة). ويستثنى من ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تتعلق معظم أنشطة الأمم المتحدة فيها بالتنمية؛ وقد شهدت تلك الدول أكبر نمو في الإنفاق منذ عام 2018 (بزيادة قدرها 71 في المائة بالقيمة الحقيقية).

(23) انظر https://wmo.int/activities/monitoring-and-evaluation-merp/early-warnings-all-dashboard.

(24) انظر https://www.undrr.org/reports/global-status-MHEWS-2023#:~:text=The%20trend%20of%20increasing%20numbers,the%20Asia%20and%20Pacific%20region.

(25) مع مراعاة التضخم وتقلبات أسعار الصرف.

الجدول 6

**الإنفاق على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية حسب مجموعات البلدان**

| *مجموعة البلدان* | *عدد البلدان* | *مجموع الإنفاق على الأنشطة التنفيذية (الإنمائية والإنسانية) في عام 2022 (بملايين دولارات الولايات المتحدة)* | *الإنفاق كحصة من مجموع الإنفاق على المستوى القطري (بالنسبة المئوية)* | *اتجاه الإنفاق على مدى أربع سنوات (بالنسبة المئوية) (بالقيمة الحقيقية)* | *نصيب الفرد من الإنفاق (بدولارات الولايات المتحدة)* | *الإنفاق على التنمية لعام 2022 (بملايين دولارات الولايات المتحدة)* | *النسبة المئوية للإنفاق على الشؤون الإنسانية* |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أقل البلدان نمواً | 45 | 20 645 | 50,7 | +52 | 18,36 | 5 449 | 74 |
| الدول الجزرية الصغيرة النامية | 57 | 1 218 | 3,0 | +71 | 17,03 | 841 | 31 |
| البلدان النامية غير الساحلية | 32 | 11 603 | 28,5 | +53 | 20,56 | 3 266 | 72 |
| البلدان المتوسطة الدخل | 109 | 20 579 | 50,5 | +58 | 3,52 | 8 654 | 58 |
| البلدان التي لديها خطة استجابة إنسانية | 26 | 23 635 | 58,0 | – | 23,52 | 4 930 | 79 |
| حكومات البلدان المضيفة | 162 | 39 788 | 97,7 | +51 | 5,99 | 12 889 | 67 |

*المصدر*: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

**تقديم دعم مصمم خصيصا لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تعاني من حالات طوارئ إنسانية**

157 - ظلت البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة تقيّم بشكل إيجابي اتساق عمل الأمم المتحدة مع احتياجاتها وأولوياتها الإنمائية. ووافقت جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية[26]، و 95 في المائة من البلدان التي تواجه حالات طوارئ إنسانية، و 97 في المائة من أقل البلدان نموا، و 93 في المائة من البلدان النامية غير الساحلية على القول بأن أنشطة الأمم المتحدة تتسق مع احتياجاتها وأولوياتها الإنمائية الوطنية. وسُجلت زيادة مطردة في الاتساق مقارنة بعام 2019 (انظر الشكل العشرين).

(26) من بين 28 دولة جزرية صغيرة نامية أجابت على الاستقصاء الذي أجري لآراء الحكومات لعام 2023.

الشكل العشرون

**اتساق الأنشطة مع الاحتياجات والأولويات الإنمائية الوطنية**

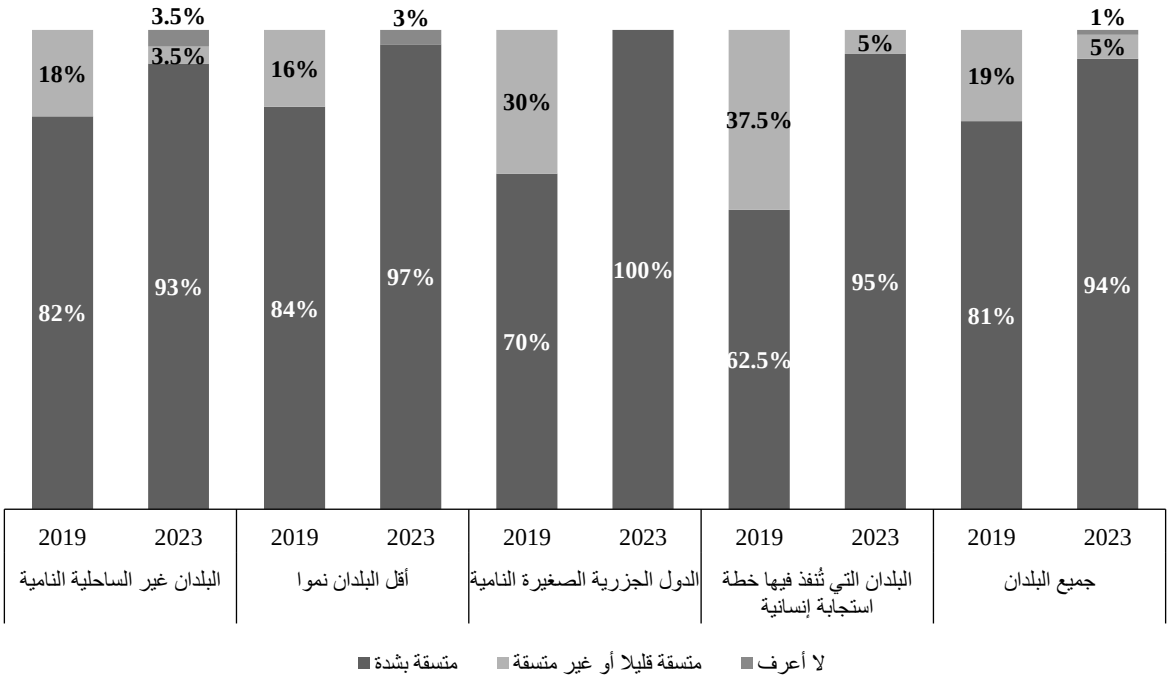


*المصدر*: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للحكومات في سنوات متعددة.

158 - وكانت أكثر البلدان التي ترى أن تشكيلة فريق الأمم المتحدة القطري مصممة خصيصا بما فيه الكفاية لتلبية احتياجاتها وتحدياتها الخاصة من فئة البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تواجه حالات طوارئ إنسانية. وسُجلت أعلى زيادة في نسبة الرضا في صفوف البلدان التي تواجه حالات طوارئ إنسانية (87 في المائة في عام 2019 و 100 في المائة في عام 2023) والدول الجزرية الصغيرة النامية (57 في المائة في عام 2019 و 79 في المائة في عام 2023)، تليها البلدان النامية غير الساحلية (85 في المائة في عام 2019 و 89 في المائة في عام 2023). وسُجل انخفاض طفيف في نسبة الرضا في صفوف أقل البلدان نمواً، حيث انخفضت من 92 في المائة في عام 2019 إلى 87 في المائة في عام 2023.

159 - وأبلغت البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة عن أنها تلقت المساعدة بشأن تحقيق عدة أهداف من أهداف التنمية المستدامة، وذكرت أن أهم القضايا في العامين الماضيين كانت الأمن الغذائي والتغذية والقضاء على الجوع (الهدف 2) والصحة والرفاه (الهدف 3) والتعليم (الهدف 4). وقيّمت تلك البلدان بشكل إيجابي الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة (انظر الجدول 7)، ولا سيما فيما يتعلق بإسداء مشورة سياساتية قائمة على الأدلة، والدعم التقني، ودعم القدرات الإحصائية، وجمع البيانات وتحليلها وإدارتها. أما النسب المئوية المسجلة فيما يتعلق بإسداء مشورة سياساتية مشتركة متكاملة مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات والأولويات الوطنية فهي أقل بشكل طفيف.

الجدول 7

**مدى موافقة مجموعات البلدان على القول بأن الأمم المتحدة توفر ما يكفي من المشورة والدعم (بحسب الفئة)**

النسبة المئوية

| *الفئة* | *أقل البلدان نمواً* | *البلدان النامية غير الساحلية* | *الدول الجزرية الصغيرة النامية* | *البلدان التي تُنفَّذ فيها خطة استجابة إنسانية* | *جميع البلدان* |
|---|---|---|---|---|---|
| إسداء مشورة سياساتية قائمة على الأدلة مصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات والأولويات الوطنية | 97 | 93 | 96 | 95 | 94 |
| إسداء مشورة سياساتية مشتركة متكاملة مصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات والأولويات الوطنية | 91 | 89 | 88 | 83 | 88 |
| تقديم الدعم التقني المتماشي مع الاحتياجات والأولويات الوطنية | 92 | 96 | 92 | 95 | 95 |
| دعم تمويل أهداف التنمية المستدامة | 97 | 89 | 85 | 100 | 87 |
| دعم أطر التمويل الوطنية المتكاملة | 83 | 81 | 72 | 74 | 78 |
| دعم تسخير الشراكات لدعم الأولويات الإنمائية الوطنية | 89 | 81 | 84 | 89 | 86 |
| دعم القدرات الإحصائية وقدرات جمع البيانات وتحليلها وإدارتها | 92 | 89 | 96 | 94 | 92 |

*المصدر*: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للحكومات لعام 2023

160 - وقيّم حوالي 72 في المائة من الدول الجزرية الصغيرة النامية، و 74 في المائة من البلدان التي تواجه حالات طوارئ إنسانية، و 81 في المائة من البلدان النامية غير الساحلية، و 83 في المائة من أقل البلدان نموا الدعم الذي قدمته الأمم المتحدة في مجال أطر التمويل الوطنية المتكاملة على أنه كان دعما كافيا، وهي نسب مماثلة لما سُجّل في إطار جميع البلدان (87 في المائة). وتتشابه هذه البيانات مع نتائج استقصاء آراء المنسقين المقيمين، حيث وافق 75 في المائة من المنسقين المقيمين في الدول الجزرية الصغيرة النامية، و 85 في المائة منهم في أقل البلدان نمواً، و 86 في المائة منهم في البلدان النامية غير الساحلية على القول بأن فريق الأمم المتحدة القطري قدم دعماً كافياً. وفي البلدان التي تواجه حالات طوارئ إنسانية، وافق معظم المنسقين المقيمين (94 في المائة) على القول بأن الدعم المقدم كاف، وتمثل تلك النسبة زيادة ملحوظة قدرها 20 نقطة مئوية مقارنة بالتقييم الذي قامت به حكومات تلك البلدان.

161 - وفي هذا العام، تسنح للمجتمع الدولي فرصة مهمة للتعهد باتخاذ إجراءات أقوى لدعم للبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة. ويشمل ذلك تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2022-2031 ووضع أطر جديدة للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية. ويشكل برنامج عمل الدوحة خطة واضحة للتعافي والتجديد وبناء القدرة على الصمود في أضعف بلدان العالم. ويجب أن يكون تنفيذه الفعال أولويتنا. وينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تدمجها في الخطط والبرامج والتقارير الاستراتيجية على نحو ما يقتضيه برنامج العمل. وتواصل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية دعم البلدان التي هي في طور رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نموا من خلال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية برفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً، الذي سيجري تفعيله بالكامل هذا العام.

162 - وفي الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، دعيت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أيضا إلى دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024. والآن بعد أن أوشك هذا العقد على الانتهاء، يمكن للمجتمع الدولي أن يقيّم عملية التنفيذ ويرسم طريقاً للمضي قدماً إلى الأمام لمساعدة هذه البلدان البالغ عددها 32 بلداً للتغلب على التحديات الخاصة التي تواجهها في مجال التنمية المستدامة. ويتيح مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، الذي سيُعقد في رواندا، فرصة لاستكشاف الحلول وإقامة الشراكات من أجل التصدي للتحديات الخاصة التي تواجهها هذه البلدان ومن أجل إطلاق العنان لإمكاناتها الكاملة بغية تحقيق مستقبل أكثر إنصافا وازدهارا. والتحضيرات جارية أيضا لانعقاد المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي من المقرر عقده في الفترة من 27 إلى 30 أيار/مايو 2024 في أنتيغوا وبربودا، والذي سيوجه العمل في العقد المقبل.

163 - وأفادت عدة كيانات في مقر الأمم المتحدة بأن لديها استراتيجيات محددة للتصدي للتحديات الفريدة التي تواجهها البلدان المتضررة من النزاعات (83 في المائة)، والدول الجزرية الصغيرة النامية (74 في المائة)، وأقل البلدان نموا (78 في المائة). ومع ذلك، لم يبلغ سوى 61 في المائة من هذه الكيانات عن توافر نفس هذه الاستراتيجيات لديها لمواجهة تحديات البلدان النامية غير الساحلية. ولا يزال تقديم التقارير إلى مجالس الإدارة عن نتائج العمل في البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة محدودا (65 في المائة في ما يتعلق بأقل البلدان نموا، و 63 في المائة في ما يتعلق بالبلدان المتضررة من النزاعات، و 57 في المائة في ما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية، و 48 في المائة في ما يتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية). وتواصل كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وضعَ استراتيجيات محددة للبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة وتعزيزَ تقديم التقارير إلى مجالس الإدارة، وهو أمر ذات أهمية حاسمة لإظهار النتائج التي تحققت على نطاق المنظومة على أرض الواقع.

**تقديم دعم مصمم خصيصا للبلدان المتوسطة الدخل**

164 - تتألف البلدان المتوسطة الدخل من 109 بلدان وأقاليم وتمثل حوالي 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهي ذات أهمية حاسمة لتحقيق خطة عام 2030. ومع ذلك، أدت الصدمات الخارجية الأخيرة إلى ارتفاع تكاليف المعيشة وتفاقُم انعدام الأمن الغذائي في العديد من تلك البلدان. وهي تواجه تحديات مشتركة، مثل ارتفاع عدم المساواة، ومحدودية فرص الحصول على التمويل الميسور التكلفة، وارتفاع الدين العام، وبطء تعافي فرص العمل بعد الجائحة.

165 - وقد أقر الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020 بالحاجة إلى التصدي للتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل. وفي عام 2023، أفادت الحكومات المتوسطة الدخل بأن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قدمت لها دعما كافيا بإسداء مشورة سياساتية مشتركة متكاملة (87 في المائة) وبحشد التمويل (86 في المائة) وإقامة الشراكات (85 في المائة). وإجمالا، تلقى 89 في المائة من البلدان المتوسطة الدخل الدعم في وضع أطر تمويل وطنية متكاملة. غير أن هناك مجالا للتحسين، حيث لم يتجاوز عدد الحكومات التي أبلغت بأن الأمم المتحدة استجابت لطلبها الحصول على الدعم بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي 68 في المائة.

166 - وحددت البلدان المتوسطة الدخل الصحة والرفاه (الهدف 3)، والأمن الغذائي والقضاء على الجوع (الهدف 2)، والتعليم (الهدف 4)، ومكافحة تغير المناخ (الهدف 13)، والمساواة بين الجنسين (الهدف 5) باعتبارها أهم خمس مجالات قدمت فيها الأمم المتحدة خلال العامين الماضيين إسهامات كبيرة. وفي عام 2022، تجاوز إنفاق المنظومة على تلك البلدان 20 بليون دولار، أو ما يفوق قليلا 50 في المائة من مجموع الإنفاق المخصص للبلدان (انظر الجدول 6 أعلاه).

## دال - تقديم الدعم في أوقات الأزمات وما بعدها

### الصحة العالمية

167 - أبرزت نتائج الاستقصاء الذي أجري للحكومات الدور الأساسي الذي تضطلع به كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية باعتبارها شريكا منشودا في مجال الصحة. وبرز الهدف 3، المتعلق بالصحة والرفاه، باستمرار بوصفه المجال الذي كانت فيه مساهمة الأمم المتحدة أكثر حيوية وأهمية طوال دورة السنوات الأربع الأخيرة. وسُجلت زيادة كبيرة في عدد الحكومات التي صنفت المساعدة المقدمة على أنها كانت مساعدة كبيرة على مدى العامين الماضيين، حيث ارتفع من 70 في المائة إلى 76 في المائة.

168 - وكانت التعقيبات الواردة من الحكومات بشأن فعالية الدعم المقدم للتغطية الصحية الشاملة وغيرها من المجالات التقنية المهمة مشجعة. وإجمالا، طلبت 63 في المائة من الحكومات تلقي الدعم من فريق الأمم المتحدة القطري بشأن التغطية الصحية الشاملة، بزيادة قدرها 5 نقاط مئوية منذ عام 2021. ومن بين الحكومات التي طلبت ذلك الدعم، قيمت 46 في المائة من الحكومات الدعم المقدم لتعزيز منصات الرصد والتقييم المستخدمة في مواصلة تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة على أنه فعال جدا. ويمكن رؤية نتائج مماثلة في ما يتعلق بمجالات أخرى، على النحو المبين في الشكل الحادي والعشرين.

الشكل الحادي والعشرون

**ردود الحكومات بشأن فعالية الدعم المقدم من فريق الأمم المتحدة القطري في المجالات التالية**

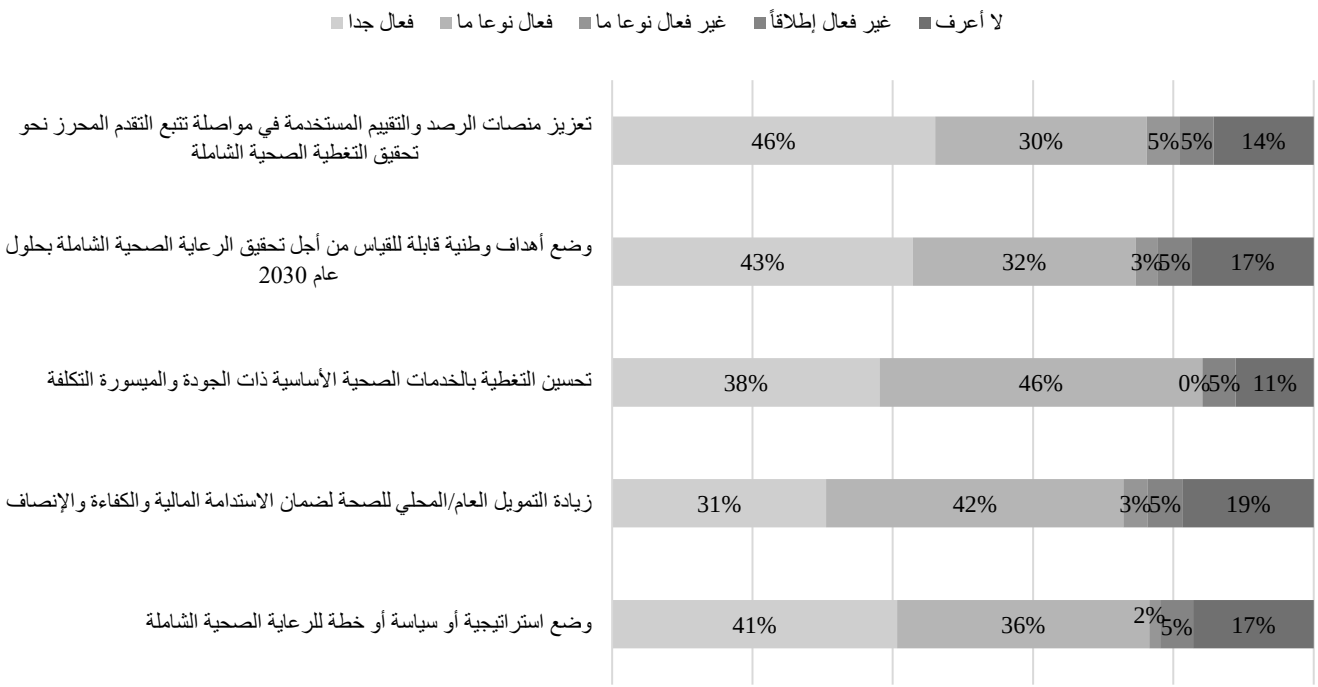


*المصدر*: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للحكومات لعام 2023.

169 - ورغم هذه الخطوات الكبيرة، تواجه التغطية الصحية الشاملة تحديات تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19. وكما أوضحتُ في تقاريري السابقة، فإن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي أعيد تنظيمها قد قدمت الدعم للبلدان بفعالية في استجابتها الصحية العالمية للجائحة، بقيادة منظمة الصحة العالمية وبدعم من أفرقة الأمم المتحدة القطرية بقيادة المنسقين المقيمين[27].

170 - ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة وجماعية لإحراز تقدم أسرع نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة. ويجب على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن توحد جهودها لمكافحة الآثار الاجتماعية الاقتصادية والصحية للجائحة التي لا يزال صداها يتردد حتى الآن، مما يؤكد أهمية اتباع نهج جماعي وشامل.

171 - ومن الآن فصاعداً، لدينا الأدوات اللازمة لتحقيق هدفنا المشترك. وتشكل إعادة توجيه النظم الصحية باستخدام نهج الرعاية الصحية الأولية المسار الأكثر فعالية وشمولاً وإنصافاً وفعالية من حيث التكلفة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة. ومن المحتمل عند القيام بذلك أن يتم إنقاذ حياة 60 مليون شخص، وزيادة متوسط العمر المتوقع في العالم بمقدار 3,7 سنوات بحلول عام 2030[28].

(27) انظر A/76/75-E/2021/57 و A/77/69-E/2022/47.

(28) انظر https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/universal-health-coverage-(uhc) و www.uhc2030.org/fileadmin/uploads/uhc2030/Documents/UN_HLM_2023/Action_Agenda_2023/UHC_Action_Agenda_short_2023.pdf.

## هاء - الوفاء بالالتزام بعالمية الشمول وعدم ترك أحد خلف الركب

172 - حقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من تحقيق أهداف التنمية المستدامة والوفاء بوعد عدم ترك أحد خلف الركب. وكان الاحتفال الأخير بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان بمثابة تذكير بعالميته وعدم قابليته للتجزئة وعدم إمكانية الاستغناء عنه، وهو ما يسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى إعلاء مبادئه أثناء سعينا إلى تحقيق خطة عام 2030.

173 - وفي الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020، دعت الدول الأعضاء جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى دعم البلدان في جهودها الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي في مجال حقوق الإنسان. وهذا أمر بالغ الأهمية في تفعيل التعهد بعدم ترك أحد خلف الركب، وقد كانت كيانات الأمم المتحدة شركاء حيويين للحكومات في هذا الصدد، على نحو ما أكدته نتائج الاستقصاء.

174 - وأعربت معظم الحكومات عن مستوى عالٍ من الرضا عن المساعدة التي قدمتها الأمم المتحدة في تقييم الحالة وتلبية احتياجات أشد الناس فقرا وضعفا وتخلفا عن الركب (انظر الشكل الثاني والعشرين). وقد ظلت هذه النتائج مرتفعة باستمرار خلال دورة السنوات الأربع الحالية. وقد أسفرت الاتصالات بين المقررين الخاصين والحكومات، بدعم من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، عن توصيات محددة وقابلة للتنفيذ لمواجهة التحديات في مجموعة من المجالات المواضيعية ذات الأهمية الحاسمة للتنمية المستدامة، وتشمل حقوق الإنسان وتغير المناخ وحقوق كبار السن والشعوب الأصلية وحرية التجمع وتكوين الجمعيات.

الشكل الثاني والعشرون

**معدلات رضا الحكومات عن المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة في مجال عدم ترك أحد خلف الركب**

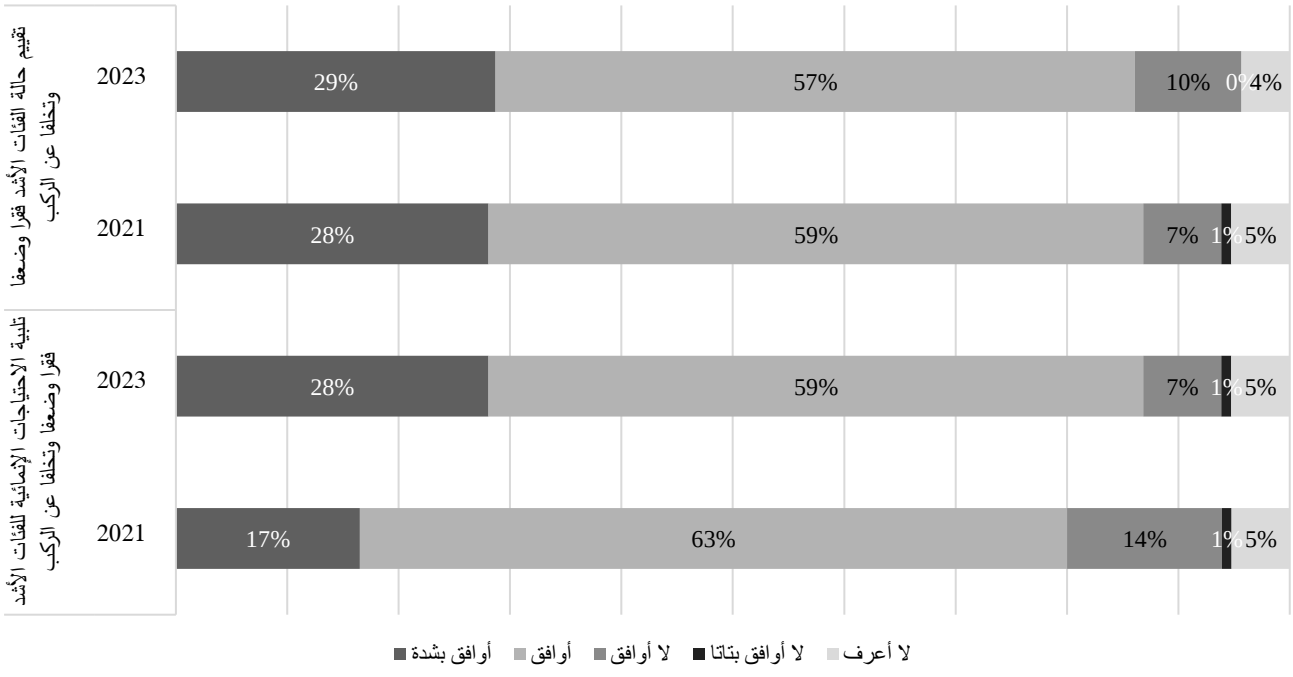


*المصدر*: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للحكومات لعام 2023.

175 - ومن اللافت للنظر أن 82 في المائة من الحكومات أكدت أن أفرقة الأمم المتحدة القطرية قد قدمت لها دعما كافيا في الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. ويمثل ذلك زيادة ملحوظة من 70 في المائة في عام 2021. وإجمالا، أفاد 80 في المائة من المنسقين المقيمين بأن الحكومات التمست مشورة سياساتية بشأن حقوق الإنسان، وهو مما يؤكد وجود شراكة بالغة الأهمية.

176 - وإنه لأمر إيجابي أن نرى أن 88 في المائة من الحكومات أبلغت عن وجود تواصل هادف بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وهو ما يعكس اتجاها تصاعديا مستمرا. وعلى المستوى القطري، يقدم مستشارو شؤون حقوق الإنسان دعما حاسما لأفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنسقين المقيمين في إعمال الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان وعدم ترك أحد خلف الركب. ومع ذلك، شهد هذا العام انخفاضا في عمليات نشر هؤلاء المستشارين، حيث لم يُنشر سوى 43 مستشارا مقارنة بـ 54 مستشارا جرى نشرهم في عام 2022، ويعزى ذلك أساسا إلى القيود المالية. ومن المشجع أن نرى اتجاها تصاعديا في التحليلات القطرية المشتركة التي وُضعت خلال العام الماضي والتي تحدد الالتزامات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان والالتزامات التي تعهد بها البلدان، فقد زادت هذه التحليلات القطرية المشتركة بنسبة 84 في المائة، وهي زيادة كبيرة مقارنة بنسبة 56 في المائة في العام الماضي.

177 - وفي الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020، دعيت كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أيضا إلى مساعدة الحكومات في منع جميع أشكال العنف والتمييز ضد النساء والفتيات والقضاء عليها. وقد أعربت الحكومات باستمرار عن تقديرها للدعم الفعال الذي تقدمه المنظومة في تعزيز الآليات المؤسسية والأطر القانونية لمنع العنف والتمييز ضد النساء والفتيات والقضاء عليهما (94 في المائة) وفي تنفيذ تدابير محددة لحماية النساء والفتيات من العنف الجنساني (95 في المائة). ومبادرة تسليط الضوء المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة هي أكبر جهد يُبذل على مستوى العالم لمعالجة هذه المسألة. ومنذ عام 2019، ساعدت هذه المبادرة في الدفع قدما بقرابة 500 قانون وسياسة لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، وعززت خطط العمل الوطنية في 43 بلدا، وساهمت في زيادة مخصصات الميزانية المتعلقة بمكافحة العنف ضد النساء والفتيات بمقدار 10 أضعاف في 14 بلدا.

178 - وأفاد المنسقون المقيمون بأن مبادرة تسليط الضوء يظل برنامجا قوي الأثر يسهم في جهود البلدان الرامية إلى القضاء على العنف ضد النساء والفتيات. فقد أدت إلى تعزيز التعاون وتحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية وتعزيز الأطر القانونية وتشجيع الأعراف الاجتماعية الإيجابية. وفي المرحلة التالية، ستتطور النسخة الثانية من مبادرة تسليط الضوء إلى صندوق استئماني متعدد الشركاء وستوسع نطاق انتشارها على الصعيد العالمي، وسيشمل ذلك إقامة صلات بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، بهدف تقديم الدعم إلى أكثر من 60 دولة بحلول عام 2030.

179 - وتواصل استراتيجية الأمم المتحدة للشباب، شباب 2030، اكتساب الزخم من خلال إشراك 55 كيانا و 132 فريقا قطريا. وقد شهدت السنوات الخمس الأولى من الاستراتيجية إرساء أسس متينة للتنفيذ. وتشمل هذه الأسس الحوكمة العالمية والتنسيق على نطاق المنظومة، ونظم قياس الأداء والمساءلة، وآليات التتبع الدوري للتقدم المحرز. وتواصل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية دعم الحكومات في تمكين الشباب. وقد أفاد حوالي 83 في المائة من جميع المنسقين المقيمين أن البلد المضيف الذي يعملون فيه طلب تقديم الدعم له في مجال شؤون الشباب في عام 2023، أي بزيادة قدرها 7 نقاط مئوية منذ عام 2021. وأشار المنسقون المقيمون إلى حدوث تحسينات تدريجية في عمل الأفرقة القطرية بشأن مسائل

الشباب، على النحو المبين في الشكل الثالث والعشرين. وسُجلت زيادة قدرها 9,5 أضعاف عن خط الأساس لعام 2020 فيما يتعلق بمشاركة الشباب في عمليات إطار الأمم المتحدة للتعاون.

180 - ويتجلى هذا الاتجاه الإيجابي أيضا في تعقيبات الحكومات، حيث أفاد نحو 93 في المائة من البلدان المضيفة بأن أفرقة الأمم المتحدة القطرية تعمل بفعالية مع الشباب. وحدثت زيادة قدرها ضعفان ونصف في مشاركة الشباب في دعم الأمم المتحدة للحكومات، وتحسنت مشاركتهم في المشاريع التي تقودها الأفرقة القطرية بما قدره ضعفان تقريبا. وأفاد نحو 26 كيانا من أصل 29 كيانا شملها استقصاء آراء مقار كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأنها وضعت سياسات منظمة ومستدامة لتوسيع نطاق مشاركة الشباب. ويتضمن أكثرُ من 70 في المائة من السياسات وضعَ برنامج عمل متكامل لتيسير مشاركة أكثر جدوى من جانب الشباب وكفالة إدماجهم بصورة منتظمة في الآليات والعمليات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة على الصعيدين العالمي والإقليمي.

181 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، عين أول أمين عام مساعد لشؤون الشباب، فيليبي بولييه، لقيادة مكتب الأمم المتحدة الجديد للشباب، الذي أنشأته الجمعية العامة في عام 2022 بموجب قرارها 306/76 وسيقوم المكتب، مسترشداً بمبادرة "شباب 2030" وإدراكاً منه للقوة التحويلية التي يتمتع بها 1,9 بليون شاب، بتنشيط وتوسيع نطاق عمل الأمم المتحدة مع الشباب ومن أجلهم. وسوف يعزز المكتب مشاركة الشباب الهادفة والشاملة والفعالة في جميع ركائز عملنا، بما في ذلك التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والسلام والأمن. وتتضمن المفاوضات الجارية بشأن ميثاق من أجل المستقبل وإعلان بشأن الأجيال القادمة أيضا التزامات بالغة الأهمية للشباب ولمشاركتهم الهادفة.

الشكل الثالث والعشرون

**تقييم المنسقين المقيمين لعمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المسائل المتعلقة بالشباب**

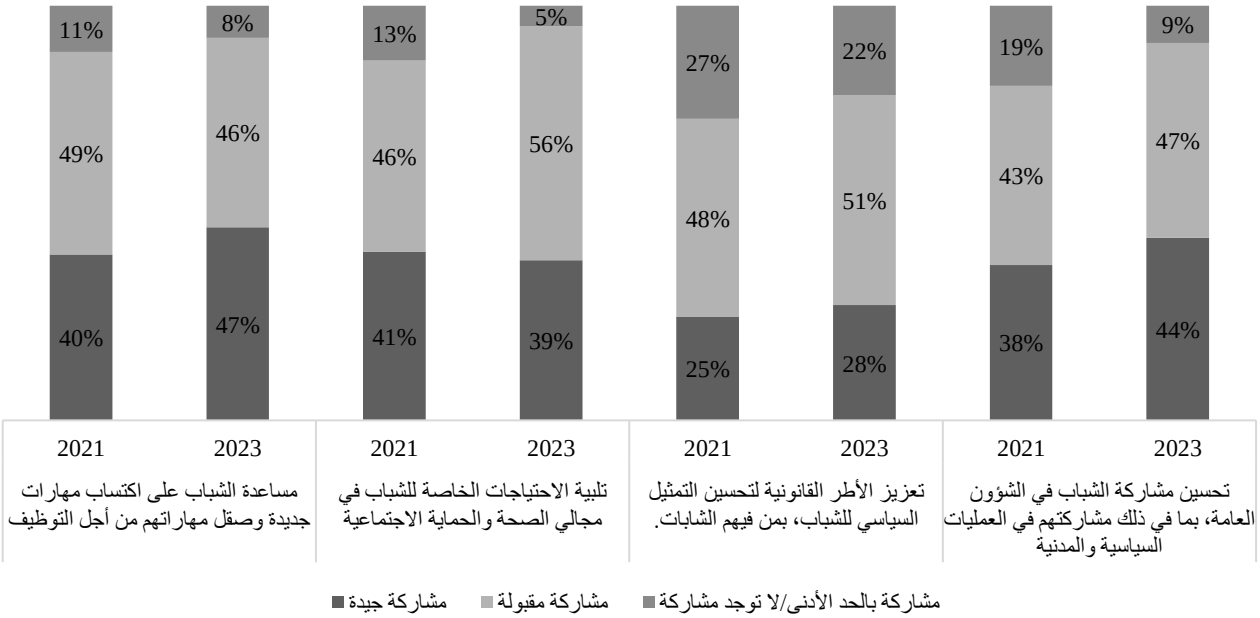


*المصدر*: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لآراء المنسقين المقيمين في سنوات متعددة

182 - وقد أقر الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020 بالحاجة إلى أن تركز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على أشد الناس ضعفا، بمن فيهم الشعوب الأصلية. وفي العام الماضي، طُلب من رؤساء الكيانات تكثيف تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة لصالح الشعوب الأصلية لضمان اتباع نهج متسق إزاء تحقيق الالتزامات الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك تعزيز الآليات والمنابر التشاورية، من أجل إعمال حقوق هذه الشعوب إعمالا كاملا. وبناء على طلب مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، يقوم فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية بتجريب إطار مؤشرات لخطة العمل على نطاق المنظومة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. ويسعى الفريق إلى نشر الإطار على الصعيد العالمي بحلول نهاية عام 2024، وسيضع الإطار خطوط أساس دقيقة ويسجل النتائج التي تحققها البلدان وكيانات الأمم المتحدة في تلبية احتياجات الشعوب الأصلية.

183 - ومع أن 82 في المائة من الحكومات التي شملها الاستقصاء في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و 67 في المائة في أوروبا رأت أن عمل فريق الأمم المتحدة القطري في قضايا الشعوب الأصلية عمل مجدٍ، أي ما يمثل زيادة بنسبة 17 نقطة مئوية منذ عام 2021، فإنه بشكل عام لم يتبن الرأيَ نفسه سوى 61 في المائة من جميع الحكومات، وقد سُجل انخفاض في إفريقيا، والدول العربية، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ منذ عام 2021. وسيتطلب ذلك التغلبَ على بعض أوجه القصور. ولم يقم سوى 30 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية بتقديم المساعدة للحكومات في صياغة سياسات أو برامج لمعالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية التي تواجهها الشعوب الأصلية. ولم يستشر سوى 20 في المائة من الأفرقة الشعوبَ الأصلية لدى وضع أداة البرمجة الحالية الخاصة بها. ومع أنه يتوافر لدى 39 في المائة من الأفرقة إطارُ تعاون أو وثيقة معادلة تتضمن إعمال حقوق الشعوب الأصلية في إطار تنفيذ خطة عام 2030، فإن بطء التقدم المحرز بشكل عام لا يزال يشكل مصدر قلق. وتستحق هذه المسألة اهتمامنا الكامل.

184 - وتشمل الفئات الضعيفة أيضا المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخليا. وقد أبدت أفرقة الأمم المتحدة القطرية التزاما مستمرا بالاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، حيث كفلت تقديم دعم فعال حسن التوقيت ومنسق على نطاق المنظومة إلى الدول الأعضاء. وفي عام 2023، سجلت أفرقة الأمم المتحدة القطرية أعلى النسب المئوية منذ عام 2021 في دعمها للحكومات في صياغة سياسات لمعالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية التي يعاني منها المهاجرون (86 في المائة) واللاجئون وطالبو اللجوء (74 في المائة) والنازحون داخلياً (49 في المائة). ولدى وضع أدوات البرمجة الحالية، قام 19 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية بالتشاور مع المهاجرين، و 14 في المائة منها بالتشاور مع اللاجئين وطالبي اللجوء، و 6 في المائة منها بالتشاور مع النازحين داخلياً.

185 - ولتلبية الاحتياجات المتزايدة للنازحين داخليا، عينتُ المستشار الخاص للأمين العام المعني بإيجاد حلول للنزوح الداخلي لتعبئة العمل بشأن النزوح المطول ولحفز إحداث تغيير في كيفية عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والجهات الفاعلة الأخرى بشأن هذه المسألة. ويعمل المستشار الخاص مع 15 بلدا تجريبيا ومع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لدعم اتباع نُهج تقودها الحكومات من أجل إيجاد حلول للنزوح الداخلي، كما يعمل مع مجموعة من الدول الأعضاء على الصعيد العالمي

لتبادل الممارسات الجيدة والدفع قدما بالجهود الجماعية. ومن الضروري تكملة العمل الإنساني بالأنشطة الإنمائية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزوح والحد من المخاطر. وقد أُطلق في آب/أغسطس 2023 ’صندوق عدم ترك أحد خلف الركب – إيجاد الحلول للنزوح الداخلي‘ لتوفير تمويل تحفيزي للبرامج المركزة على إيجاد حلول التي تحددها الأفرقة القطرية.

186 – ويشكل إيجاد حلول دائمة أولوية أساسية في خطة العمل التي أطلقتُها بشأن النزوح الداخلي، وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين علينا مواصلة اتباع نهج منسق مع الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك الجهات الفاعلة الأخرى في مجال التنمية والجهات المانحة. وتولي المنسقين المقيمين لدور قيادي أمر بالغ الأهمية للتمكين من اتباع نهج سلس في إيجاد حلول للنزوح الداخلي. وتُشجَّع الدول الأعضاء على إنشاء منبر يمكّن من إجراء حوار مستمر على الصعيدين الإقليمي والعالمي بشأن النزوح الداخلي، وذلك للحفاظ على الزخم الناشئ عن تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالنزوح الداخلي لعام 2021 وعمل المستشار الخاص الذي ستنتهي ولايته في نهاية عام 2024.

## خامسا – استدامة المساءلة والرقابة لتحقيق النتائج الإنمائية

### ألف – تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج والإبلاغ القائم على الأدلة

187 – يشكل الإبلاغ أساسا تستند إليه المساءلة والرقابة اللتان تضطلعان بدور محوري لتحقيق فعالية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويسرني أن أرى أن الإبلاغ المعزز والجماعي والشفاف بات الآن جزءا لا يتجزأ على جميع مستويات المنظومة. ومنذ عام 2022، تعد جميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية تقارير سنوية عن النتائج القطرية، وتقدم جميع منصات التعاون الإقليمي الخمس نتائج إقليمية سنوية. وعلى المستوى القطري، يفي ذلك بالالتزام رقم أربعة من اتفاق التمويل لعام 2019. وشكل المنسقون المقيمون جزءا لا يتجزأ من عملية تعزيز الرقابة والمساءلة بشأن النتائج المحققة في البلد، بما في ذلك من خلال إعداد تقارير النتائج.

188 – وعلى الصعيد العالمي، هناك قنوات متعددة تدفع عملية الإبلاغ عن النتائج استنادا إلى الأدلة. واستجابة لقرار الجمعية العامة 279/72، تقدم رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تقريرا سنويا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جزئه المتعلق بالأنشطة التنفيذية. ومنذ عام 2023، يُستكمل التقرير بإطار لنتائج نظام المنسقين المقيمين، وفقا للتكليف الصادر عن الجمعية العامة في قرارها 4/76. ولأكثر من عقد من الزمان، استمر الإبلاغ عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات من خلال إطار للرصد والإبلاغ يقيس التنفيذ الجماعي الذي تؤديه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويغطي الإطار، الذي استكمل بعد اتخاذ الجمعية العامة قرارها 233/75، نطاق الولايات والأحكام من خلال إطاره الشامل للمؤشرات.

189 – وعقب اعتماد القرار الجديد بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات في عام 2024، ستعمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مع الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لإنشاء إطار جديد للرصد والإبلاغ. وسيتوخى الإطار، حيثما أمكن، الحصول على مؤشرات من أدوات القياس القائمة.

190 - وساعد تنفيذ معايير البيانات[29] أيضا على تبسيط عملية الإبلاغ عن البيانات المالية على نطاق المنظومة مع كفالة أن تكون البيانات أكثر شمولا وموثوقية وقابلية للمقارنة في جميع كيانات الأمم المتحدة. ومنذ عام 2020، أبلغت جميع الكيانات عن البيانات المالية حسب وظيفة النظام والأداة المالية. وفي عام 2023، أبلغ 39 كيانا تشكل نسبة 85 في المائة من إجمالي نفقات النظام عن أنشطة ونفقات في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ 17، بزيادة عن الـ 24 كيانا في عام 2021. ويهدف مؤشر المساواة بين الجنسين، الذي طرح في عام 2023، وأصبح الإبلاغ بشأنه إلزاميا اعتبارا من عام 2026، إلى قياس الإنفاق على الأنشطة المنفذة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. ويعد ذلك جزءا من استراتيجية "مكعب البيانات" للفترة 2022-2025، التي ستتيح لأصحاب المصلحة بمجرد إنجازها نظرة عامة شاملة على ما تنفقه الكيانات لدعم كل هدف من أهداف التنمية المستدامة حسب الموقع الجغرافي. وهذه خطوة إيجابية نحو تعزيز قابلية البيانات للمقارنة وزيادة التبصر في الإنفاق في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

191 - وعلى الرغم من التقدم المحرز في نشر البيانات المالية، ليس هناك سوى 21 كيانا من كيانات الأمم المتحدة تنشر حاليا قوائم المشاريع، بل إن عددا أقل من ذلك (11 كيانا) يقدم وثائق المشاريع على الإنترنت. ويمكن أن يقوم المزيد من الكيانات بنشر مثل هذه الوثائق لدعم تبادل المعارف بشكل أفضل وتعزيز المساءلة. وعلى الرغم من أن كل كيان قد أدخل بالفعل ممارسات الإدارة القائمة على النتائج، فإن تحسين التنسيق بشأن الأساليب وتطبيق أدوات مرنة في جميع الكيانات سييسر الإبلاغ عن النتائج على نطاق المنظومة دون إضافة ضغط لا مبرر له على فرادى الكيانات.

192 - وشهدنا أيضا زيادة ملحوظة في الشفافية على الصعيد القطري منذ الإصلاحات التي أطلقناها. وبالنسبة لحكومات البلدان المضيفة التي شملها الاستقصاء، كان هناك تحسن مستمر منذ عام 2021 في الرضا عن جودة التقارير السنوية المقدمة من المنسقين المقيمين (انظر الشكل الرابع والعشرين). فقد أعربت الحكومات عن موافقتها على كون التقارير متسقة مع الأولويات الوطنية وتمحورها حول نتائج إطار التعاون. وواصلت أيضا طلب تقديم تقارير مالية أكثر تفصيلا وأبرزت الحاجة إلى تقديم التقارير في الوقت المناسب وسهولة الوصول إليها. وسيواصل المنسقون المقيمون المشاركة بنشاط مع نظرائهم الوطنيين والأفرقة القطرية لمواصلة زيادة الشفافية والإبلاغ عن الدعم المقدم على نطاق المنظومة لخطة عام 2030.

(29) انظر https://unsceb.org/data-standards-united-nations-system-wide-reporting-financial-data.

الشكل الرابع والعشرون

**أبعاد الجودة للتقارير السنوية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية: النسبة المئوية للحكومات التي وافقت على أفكار الاستقصاء**

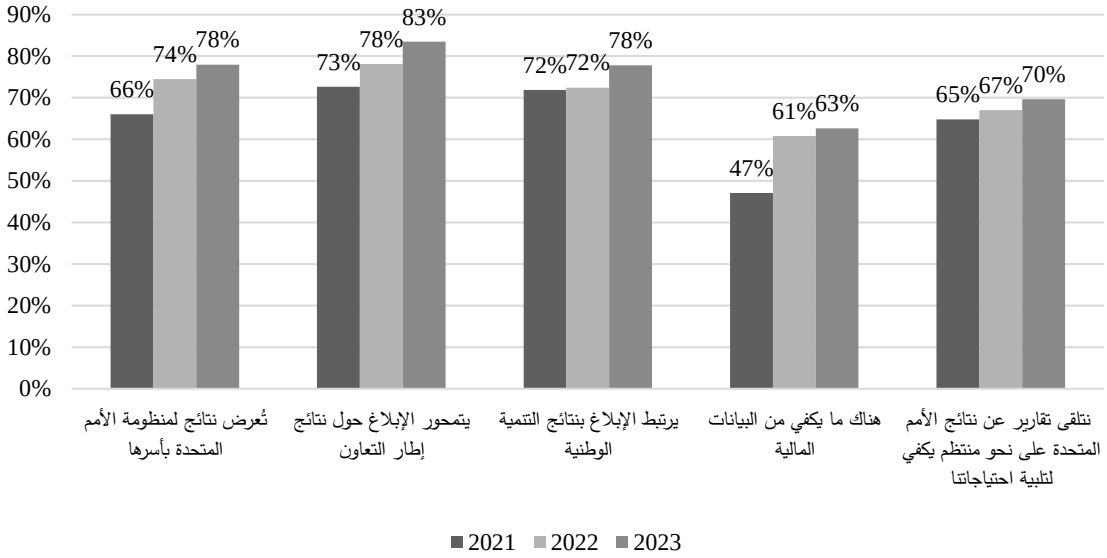


*المصدر*: الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للحكومات في سنوات متعددة.

## باء - إرساء التقييم على نطاق المنظومة على أساس متين

193 - تم إنشاء مكتب التقييم على نطاق المنظومة التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وباشر عمله. واقترحت في البداية إنشاء هذه المهمة في تقريري لعام 2017 بشأن إعادة التنظيم (A/72/684-E/2018/7). وأنشئ المكتب لتعزيز الرقابة والشفافية والمساءلة والتعلم الجماعي بين كيانات المنظومة الإنمائية. وتماشيا مع رؤيتي لإعادة توجيه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، شددت الدول الأعضاء - في قرار الجمعية العامة 233/75 ومؤخرا في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 72/78 - على كفالة استقلالية المكتب ومصداقيته وفعاليته. وأعربت أيضا عن تطلعها إلى تلقي تقارير عن أداء المكتب وعمله، ولا سيما استنتاجاته وتوصياته ومتابعته. وعُينت أول مديرة تنفيذية في أيلول/سبتمبر 2023، ولا تزال إجراءات التوظيف قائمة لشغل الوظائف الأخرى.

194 - وقد تلقى المكتب حتى الآن الدعم من خلال موارد خارجة عن الميزانية. وتلقى الصندوق الاستئماني الذي أنشئ في عام 2022 دعما حيويا لبدء التشغيل من دولتين عضوين، ويُتوقع الحصول على دعم إضافي من الدول الأعضاء الأخرى في عام 2024. وستقدم كذلك مكاتب التقييم التابعة لعدد من كيانات الأمم المتحدة مساهمات للمكتب في عام 2024. وكان للمساعدة المقدمة حتى الآن دور حيوي في بناء العناصر الأساسية للمكتب، بما في ذلك نظم التشغيل وخطط العمل لإتاحة التنفيذ الفعال لسياسة التقييم على نطاق المنظومة.

195 - وفي عام 2023، أنجز المكتب تقييما لتحديد النطاق وقابلية التقييم لمبادرة تسليط الضوء للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات. وأدى ذلك إلى إطلاق تقييم مستقل، من المقرر الانتهاء منه في عام 2024، لإثراء الأنشطة المتعلقة بالعنف الجنساني وإصلاح المنظومة الإنمائية. وفي عام 2024، سيجري

المكتب تقييما على نطاق المنظومة لدرجة اشتقاق البرامج القطرية من أطر التعاون ومدى تواؤمها معها، وهو تقييم كان مقررا سابقا. وسيوفر هذا التقييم المهم أفكارا متعمقة بشأن مواءمة العرض الجماعي المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وسيثري تنفيذ الاستعراض الشامل المقبل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وسيجري المكتب أيضا تقييما لاستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة بينما تنهي الاستراتيجية عامها الخامس.

196 - ويعمل المكتب حاليا على وضع اللمسات الأخيرة على سياسة التقييم على نطاق المنظومة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام 2024. وستستفيد هذه السياسة من المشاورات داخل المجموعة وكيانات الرقابة التابعة للأمم المتحدة. والتقييمات التي أنجزها المكتب حتى الآن متاحة للجمهور على الإنترنت. وسيواصل المكتب تعزيز إجراءات نشر واستخدام نتائج التقييم والتوصيات والرصد على نطاق المنظومة. وستدرج خيارات المتابعة مع الكيانات في سياسة التقييم النهائية على نطاق المنظومة.

197 - وستستند السياسة على نطاق المنظومة إلى التقدم المستمر خلال دورة الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020 في تعزيز ثقافة التقييمات المشتركة. وفي عام 2023، أبلغ 18 من أصل 27 كيانا من الكيانات المجيبة (67 في المائة) عن إجراء تقييمات مشتركة، وهو نفس معدل العام السابق، الذي لا يزال أقل من المعدل المستهدف البالغ 75 في المائة. وسلط العديد من الكيانات الضوء على السياسات المؤسسية التي تشجع التقييمات المشتركة. وعلاوة على ذلك، لاحظ العديد من الكيانات أن آليات التمويل المشتركة والجماعية، والسياسات المطبقة على نطاق المنظومة، وتزايد الطلبات من الحكومات لإجراء تقييمات مشتركة يمكن أن يحفز التقييمات المشتركة ويوفر فوائد في تبسيط الرقابة من جانب الحكومات والمانحين. وتواصل الكيانات إحراز تقدم في ضمان استجابة الإدارة لتقييماتها، حيث قام 14 كيانا من أصل 28 كيانا بذلك بالفعل بالنسبة لجميع التقييمات وحققت 9 كيانات أخرى أكثر من 50 في المائة من التقييمات. وتعرض ثلاثة أرباع الكيانات (21 من أصل 28) تقييماتها المؤسسية من خلال الموقع الشبكي لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

198 - والتمويل المستقر من الموارد العادية لمكتب التقييم على نطاق المنظومة أمر حاسم لدعم استقلاليته وشفافيته ووظيفته الرئيسية في دعم التعلم والتحسين في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وأحطت علما في تقريري المؤرخ 20 نيسان/أبريل 2023 (A/78/72-E/2023/59) برأي اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأن يمول المكتب من الميزانية العادية. وسيقدم طلب لتمويل المكتب من الأنصبة المقررة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025.

## سادسا - تنشيط اتفاق التمويل

### ألف - اتجاهات التمويل - النقاط البارزة في عام 2022

199 - بلغت المساهمات المالية للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة 54,5 بليون دولار في عام 2022، منها 61 في المائة لتمويل الأنشطة الإنسانية و 39 في المائة للأنشطة الإنمائية. وعكست المساهمة الإجمالية زيادة بنسبة 17 في المائة مقارنة بعام 2021، على الرغم من أن النمو يعزى إلى حد كبير إلى المزيد من التمويل غير الأساسي المخصص لمشاريع أو برامج محددة. ولم تشكل المساهمات الأساسية سوى 16,5 في المائة من التمويل البالغ 54,5 بليون دولار الذي تلقته منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وباستثناء

الاشتراكات المقررة، لم يمثل التمويل الأساسي سوى 12 في المائة من إجمالي التمويل الطوعي في عام 2022، وهي أدنى حصة على الإطلاق، مما يشكل تهديدا حقيقيا لاتساق وفعالية العمل الإنمائي للأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن هذا التمويل المخصص لأغراض محددة بشكل صارم يمكن أن يوفر موارد مهمة لمبادرات محددة، فهو يمثل تحديات كبيرة للأمم المتحدة في تلبية توقعات الدول الأعضاء لتقديم الدعم الاستراتيجي والشامل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويبين الشكل الخامس والعشرون اتجاهات التمويل الأخيرة موزعة حسب أنواع التمويل الرئيسية.

الشكل الخامس والعشرون

**اتجاهات أنواع التمويل الأساسي وغير الأساسي: 2018-2022**

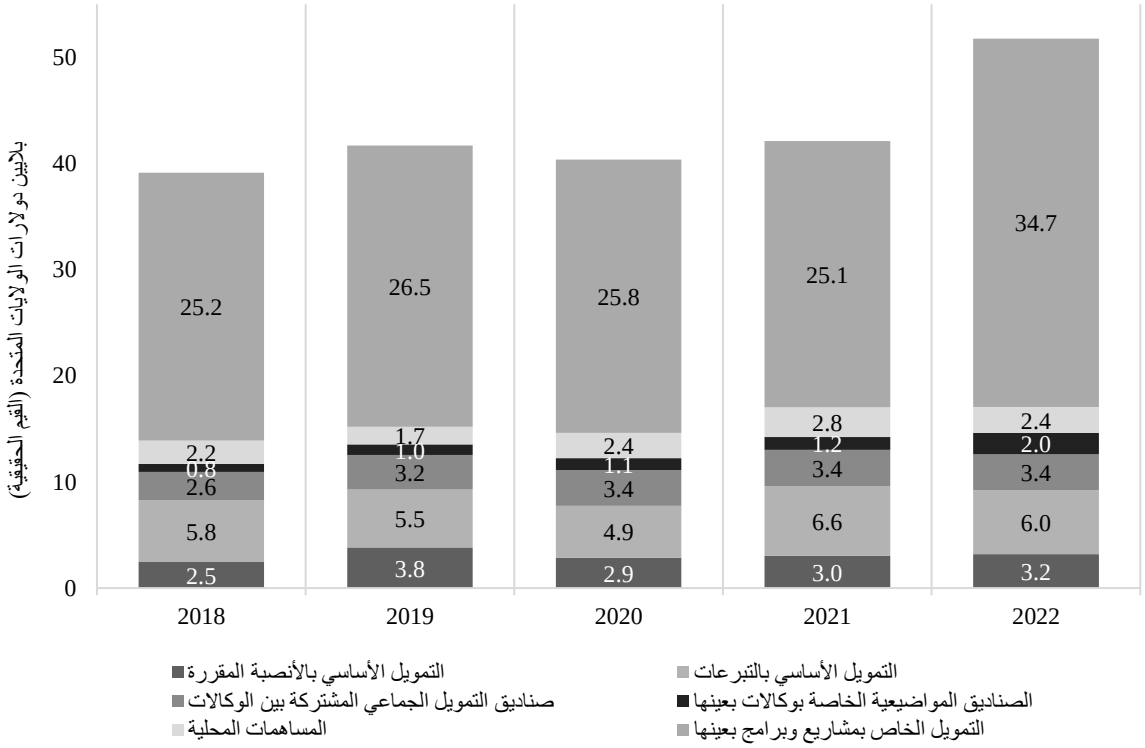


200 - وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك زيادة كبيرة بين عامي 2012 و 2022 في نسبة الموارد المستخدمة للأنشطة الإنسانية (الشكل السادس والعشرون). وعلى الرغم من وجود حاجة إنسانية متزايدة، يجب ألا نتغاضى عن الاحتياجات والأهداف الإنمائية للبلدان إذا كنا نعتزم الوفاء بوعد عدم ترك أحد خلف الركب وإرساء أسس متينة للسلام المستدام.

الشكل السادس والعشرون

**تدفقات التمويل حسب نوع النشاط، 2012-2022**

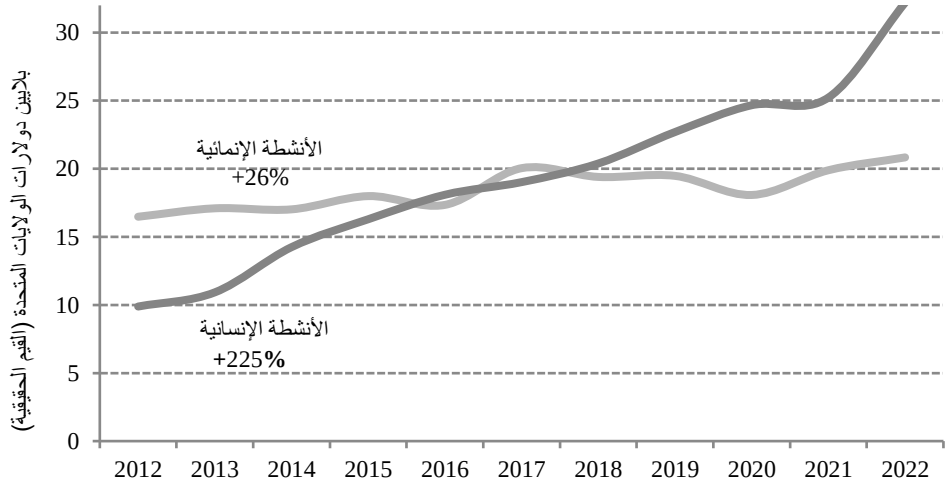


201 - كانت هناك بعض الاتجاهات الإيجابية في التمويل الوارد من مصادر أخرى غير الحكومات في عام 2022. وازداد التمويل الذي جمع من القطاع الخاص بنسبة 16 في المائة مقارنة بعام 2021، ليصل إلى 1,3 بليون دولار في عام 2022. وتضاعفت مساهمات المؤسسات المالية الدولية لأنشطة التنمية بين عامي 2021 و 2022 وتمثل الآن 5 في المائة من إجمالي التمويل. بيد أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لا تزال تعتمد اعتمادا كبيرا على عدد صغير من المساهمين. ففي عام 2022، استأثرت أكبر خمس حكومات مساهمة في الأنشطة الإنمائية (باستثناء الأنشطة الإنسانية) بنسبة 49 في المائة من إجمالي التمويل الوارد من الحكومات (مقارنة بنسبة 48 في المائة في عام 2021). وشكلت أكبر عشر حكومات مساهمة 69 في المائة (65 في المائة في عام 2021). وباستثناء أكبر عشر حكومات مساهمة، انخفض إجمالي المساهمات المقدمة من الحكومات للأنشطة الإنمائية بنسبة 7,3 في المائة من عام 2021 إلى عام 2022، مما يشير إلى أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أصبحت أكثر اعتمادا على حفنة من المساهمين الحكوميين. وشكلت الحكومات مجتمعة 71 في المائة من إجمالي تمويل الأنشطة الإنمائية في عام 2022. وجاءت نسبة الـ 29 في المائة الأخرى من أنواع مختلفة من المساهمين، كما هو مبين في الشكل السابع والعشرين.

الشكل السابع والعشرون

**المصادر الرئيسية لتمويل الأنشطة الإنمائية لعام 2022**

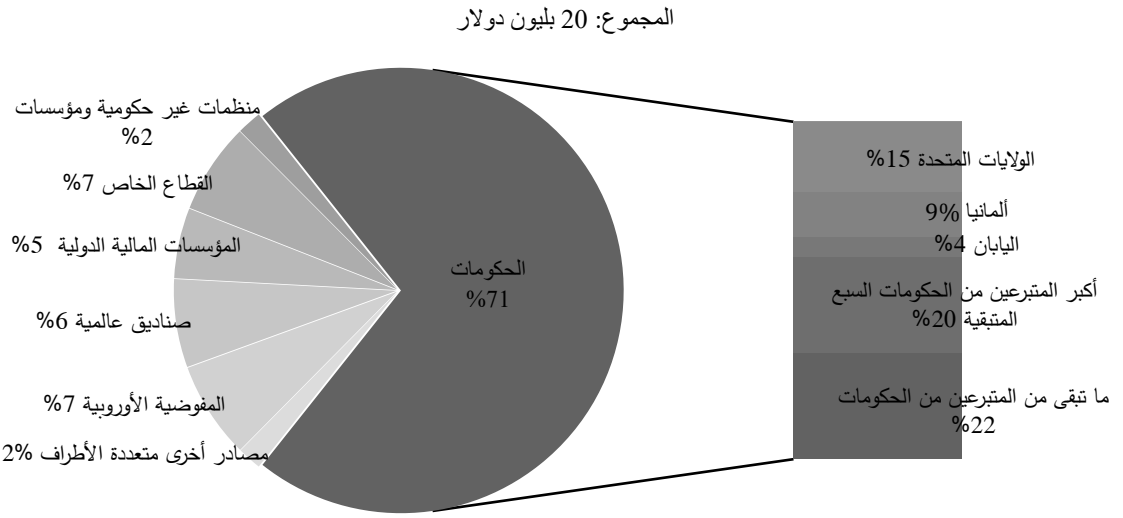


المصدر: قاعدة بيانات الإحصاءات المالية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومجلس الرؤساء التنفيذيين، 2024.

202 - ويرد في الإضافة لهذا التقرير تحليل كامل لتمويل الأنشطة الإنمائية والإنسانية على السواء.

## باء - تحقيق نتائج جماعية من خلال التمويل المشترك والجماعي

203 - تشكل صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات أدوات رئيسية لاتخاذ إجراءات أكثر استراتيجية وكفاءة وتنسيقا. ولذلك، فمن المثير للقلق أن المساهمات في الصناديق المشتركة بين الوكالات المتصلة بالتنمية، وبعد ست سنوات متتالية من الزيادة، انخفضت بنسبة 22 في المائة لتصل إلى 1,27 بليون دولار في عام 2022 (انظر الشكل الثامن والعشرين). وشكلت هذه المساهمات 8,9 في المائة من جميع مصادر التمويل غير الأساسي للأنشطة الإنمائية، أي أقل من الهدف المحدد في اتفاق التمويل الأصلي البالغ 10 في المائة. وفي اتفاق التمويل الجديد، يتمثل الهدف في بلوغ حصة قدرها 25 في المائة بحلول عام 2027.

الشكل الثامن والعشرون

**المساهمات في صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات المتصلة بالتنمية (القيمة الإجمالية ونسبتها إلى جميع المساهمات غير الأساسية)، 2015-2022**

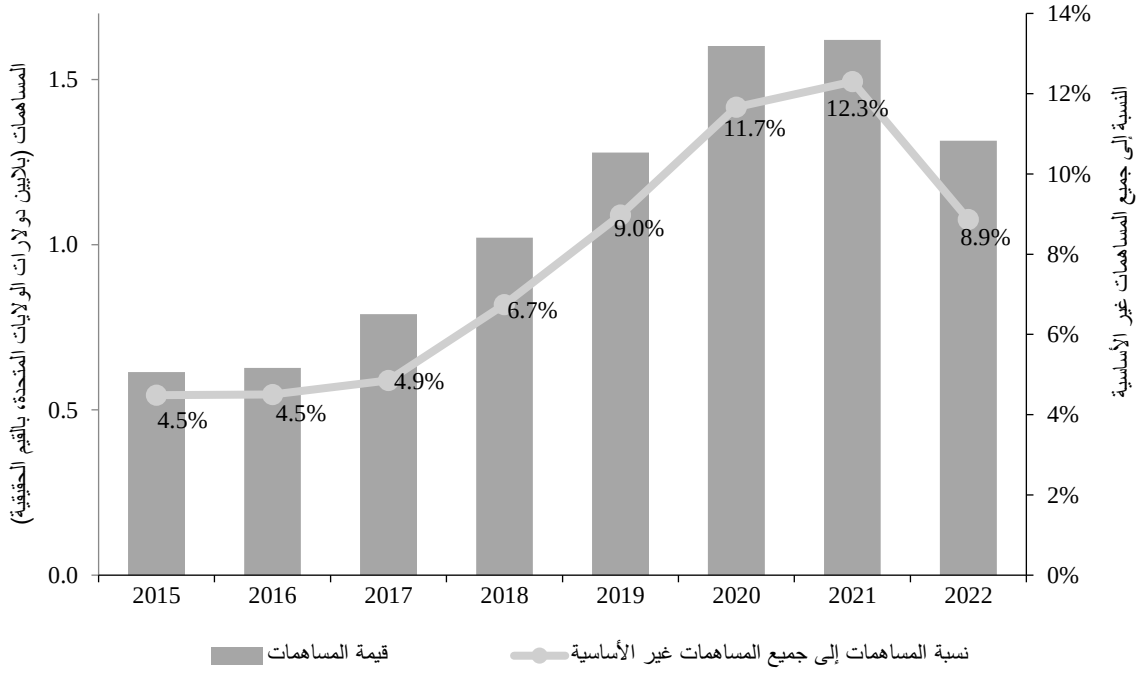


*المصدر*: قاعدة بيانات الإحصاءات المالية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومجلس الرؤساء التنفيذيين، 2024.

204 - وكان الانخفاض في المساهمات في صناديق التنمية العالمية السبب وراء معظم الانخفاض في تمويل صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات في عام 2022. وتضم الصناديق العالمية كيانات الأمم المتحدة ومجموعة متنوعة من الشركاء للتصدي للتحديات العابرة للحدود التي لا يمكن لبلد واحد أن يتصدى لها بمفرده. وشكلت المساهمات في الصناديق العالمية 30 في المائة من إجمالي التمويل لصناديق التنمية الجماعية المشتركة بين الوكالات في عام 2022 (الشكل التاسع والعشرون).

الشكل التاسع والعشرون

**تمويل صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات المتصلة بالتنمية، حسب النوع لعام 2022**

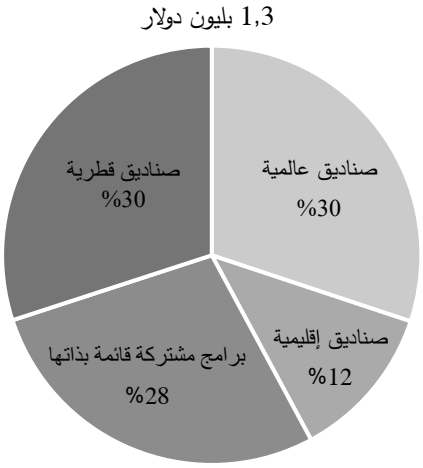


*المصدر*: قاعدة بيانات صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات، 2024.

205 - وكانت مبادرة تسليط الضوء وصندوق بناء السلام هما الصندوقان العالميان اللذان شهدا أكبر انخفاض في التمويل. فقد انخفضت المساهمات في صندوق بناء السلام[30] للعام الثاني على التوالي لتبلغ 131,8 مليون دولار في عام 2023، وذلك أقل بكثير من الهدف السنوي في اتفاق التمويل البالغ 500 مليون دولار. وفي الوقت نفسه، انخفض تمويل مبادرة تسليط الضوء من 128 مليون دولار في عام 2021 إلى 3 ملايين دولار في عام 2023. وتختتم مبادرة تسليط الضوء مرحلتها الافتتاحية كصندوق استئماني لشريك واحد بقيمة 500 مليون يورو في عام 2024 وستتطور إلى صندوق استئماني جديد متعدد الشركاء يطمح إلى بلوغ تمويل بقيمة بليون دولار. ونعول على الشركاء لبلوغ هذا الطموح بغية توسيع نطاق التأثير العالمي لهذه المبادرة البارزة (انظر الفرع الرابع-هاء).

206 - ويحفز الصندوق العالمي المشترك لأهداف التنمية المستدامة السياسات التحويلية والتمويل لتشجيع الاستثمارات الاستراتيجية التي تحفز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2023، خضع الصندوق لإصلاح شامل في مجال الحوكمة وتبنى رؤية استراتيجية جديدة باعتباره الصندوق الرئيسي العالمي للأمم المتحدة لدفع التحولات الرئيسية على المستوى القطري، تحت قيادة المنسقين المقيمين. وتلقى الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة مساهمات بلغت 55,9 مليون دولار في عام 2023، وهي أقل بكثير من الهدف المحدد في اتفاق التمويل[31]. وقد تم بالفعل تأمين 58,8 مليون دولار من المساهمات الموقعة من 16 دولة عضوا لعام 2024[32]. ويواصل الصندوق تحقيق قيمة ممتازة مقابل المال، بسبل منها الاستثمارات التي استفادت من أكثر من 4,9 بلايين دولار من الموارد الإضافية منذ عام 2019، وأتى ذلك

(30) انظر الفرع الثاني-باء للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

(31) في الأصل، كان الهدف بحسب اتفاق التمويل لعام 2019 هو 290 مليون دولار على شكل التزامات سنوية. وفي اتفاق التمويل الجديد لعام 2024، أصبح الهدف 500 مليون دولار على شكل التزامات تسدد بحلول عام 2027.

(32) كما في أواخر شباط/فبراير 2024.

في المقام الأول من خلال حلول التمويل المختلطة المبتكرة ودعم أطر التمويل الوطنية المتكاملة. ويخصَّص مقابل كل دولار واحد يلتزم به الصندوق مبلغ 18 دولارا لتمويل أهداف التنمية المستدامة على نطاق أوسع.

207 - وبلغت الموارد المخصصة لصناديق التمويل الجماعي ذات الصلة بالتنمية على المستوى القطري 383 مليون دولار في عام 2022، أي أعلى بنسبة 1 في المائة فقط مما كانت عليه في عام 2021. وتستخدم أفرقة الأمم المتحدة القطرية أداة التمويل المرنة هذه لتنفيذ إجراءات مشتركة بشأن أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية المحددة في إطار التعاون وللاستجابة لحالات الطوارئ الإنمائية. وأشجع الدول الأعضاء على زيادة الموارد المخصصة لهذه الصناديق لأنها تتيح دعما إنمائيا أحسن توقيتا ويتماشى تماما مع الأولويات الوطنية.

208 - وتشكّل الصناديق المواضيعية الخاصة بوكالات منفردة آلية أخرى للتمويل الجماعي من خلال موارد مخصصة بشروط ميسّرة تدعم تحقيق نتائج رفيعة المستوى على الصعد القطري والإقليمي والعالمي. وتمثل مصدرا قيّما لتكميل الموارد الأساسية. ومما يدعو للتفاؤل أن تمويل الصناديق المواضيعية ذات التركيز الإنمائي ازداد في عام 2022 بنسبة 24 في المائة، ليواصل أطول نمو لوحظ منذ عام 2015 (الشكل الثلاثون). ويمثل هذا التمويل الآن 6,1 في المائة من إجمالي التمويل غير الأساسي للأنشطة الإنمائية، وبذلك يصل إلى الهدف المحدد في اتفاق التمويل وهو 6 في المائة. وفي أحدث نسخة من اتفاق التمويل، ازداد هذا الهدف ليصل إلى 15 في المائة بحلول عام 2027.

الشكل الثلاثون

**المساهمات في صناديق التنمية الجماعية المواضيعية الخاصة بوكالات منفردة (القيمة الإجمالية ونسبتها إلى جميع المساهمات غير الأساسية)، 2015-2022**

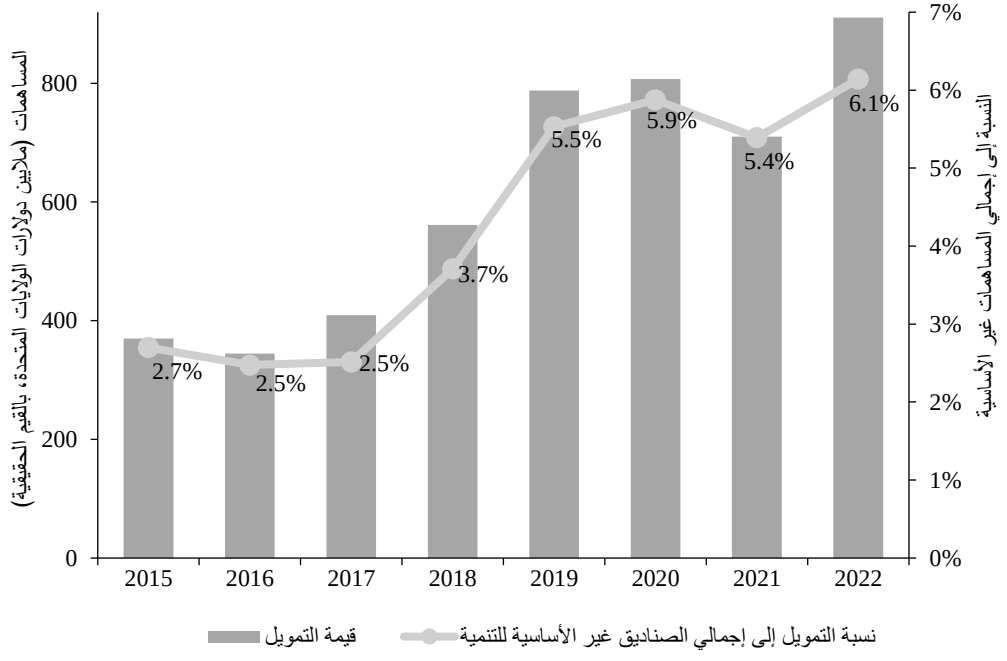


*المصدر*: قاعدة بيانات الإحصاءات المالية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومجلس الرؤساء التنفيذيين، 2024.

## جيم - إعادة تنشيط اتفاق التمويل

209 - يعد اتفاق التمويل لعام 2019 بين مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والدول الأعضاء عنصرا أساسيا في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويرتكز هذا الاتفاق على تفاهم متبادل مفاده أنه من الضروري، من أجل أن تدعم الأمم المتحدة بفعالية تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، أن يتم إجراء تغييرات كبيرة في التمويل. ويهدف اتفاق التمويل إلى تحويل التمويل نحو موارد ذات جودة أعلى من شأنها أن تسمح للأمم المتحدة بالاستجابة لتوقعات الدول الأعضاء وأولوياتها بطرق متكاملة ومرنة وديناميةً، بما يتماشى مع خطة عام 2030. وكان من المقرر دعم هذه العملية بإجراءات مكرسة لبناء الثقة والاطمئنان فيما بين الدول الأعضاء، وتعزيز الرأي المؤيد لترتيبات التمويل هذه على أساس منظومة إنمائية للأمم المتحدة أكثر تعاونا وفعالية وكفاءة.

210 - وبعد خمس سنوات من اعتماد اتفاق التمويل، كان التقدم المحرز نحو تحقيق التزاماته وأهدافه متفاوتا. وعلى الرغم من الجهود المخلصة التي تبذلها بعض فرادى الدول الأعضاء لتنفيذ الالتزامات، لا يزال التمويل يشكل تحديا. وبدلا من دفع عجلة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، نجد أن التمويل أصبح عائقا أمام تقدمنا.

211 - ويتطلب التحول نحو تمويل أكثر مرونة وانتظاما إرادة سياسية. ومن أهم النتائج المستخلصة من استقصاءات عام 2023 الافتقار إلى الثقل السياسي وراء اتفاق التمويل، من جانب منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وحكومات البلدان المساهمة والمضيفة على حد سواء. فقد أشار 17 في المائة فقط من المنسقين المقيمين إلى أن اتفاق التمويل يمثل عنصرا إصلاحيا له أثر إيجابي كبير على دعم الفريق القطري من أجل تحقيق النتائج المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. ولاحظت الدول الأعضاء أنه على الرغم من التقدم المحرز على مستوى المقر، فإن اتفاق التمويل لم يصل إلى المستوى الميداني بما فيه الكفاية.

212 - وكما بينت في تقريري السابق، فإن من المهم، مع انتهاء صلاحية بعض الأهداف الواردة في اتفاق التمويل، استعراض الكيفية التي يدفع بها اتفاق التمويل باتجاه الوفاء بالتزامات الدول الأعضاء ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بتحقيق نتائج أفضل للبلدان، وتحديد الخطوات التي يمكن أن تسرع بإحراز التقدم على نحو أكبر. وهناك حاجة إلى جولة جديدة من الحوارات بشأن مستقبل اتفاق التمويل، مع التركيز على تحديد الالتزامات الأكثر أهمية لبناء الثقة وتعزيز بيان جدوى التمويل الفعال في تحقيق نتائج أكبر. وقد توخى الحوار مع الدول الأعضاء معالجة قلة الوعي باتفاق التمويل في العواصم، حيث تتخذ القرارات المتعلقة بالتمويل في كثير من الأحيان، وكذلك فيما بين شركاء التمويل على الأرض.

213 - وقد أطلق هذا الحوار الشامل بين الدول الأعضاء ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023. واستمر لمدة خمسة أشهر، حتى 27 آذار/مارس 2024. وقاد الحوار الأمين العام المساعد للتنسيق الإنمائي، نيابة عن رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، واشتمل الحوار على خمس جلسات عامة، وجلسات إحاطة ومشاورات غير رسمية مع المجموعات الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة الإنمائية، وفرص مختلفة لتقديم مدخلات وتعليقات خطية.

214 - وكان هناك اتفاق واسع النطاق على قيمة صياغة اتفاق تمويل جديد أقصر وأبسط وأكثر استراتيجية. فذلك سيساعد الاتفاق على أن يلقى صدى لدى كبار صانعي القرار وسيشجع على زيادة الوعي والمشاركة على الصعيد القطري، وفي هيئات الإدارة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وقد وضع في وقت

لاحق اتفاق جديد على هذا المنوال، مع الاستفادة من مشاورات ومدخلات متعددة من الدول الأعضاء وكيانات المنظومة. وتتألف هذه الوثيقة (انظر الإضافة 2 لهذه الوثيقة) من 12 التزاما يعزز بعضها بعضا – 6 التزامات من الدول الأعضاء و 6 التزامات من مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ويمكن أن تؤدي هذه الالتزامات معا إلى جعل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أكثر استراتيجية واستجابة، وأكثر تعاونا وتكاملا، وأكثر كفاءة وتبسيطا.

الشكل الحادي والثلاثون

**أهداف والتزامات اتفاق التمويل المعاد تنشيطه**

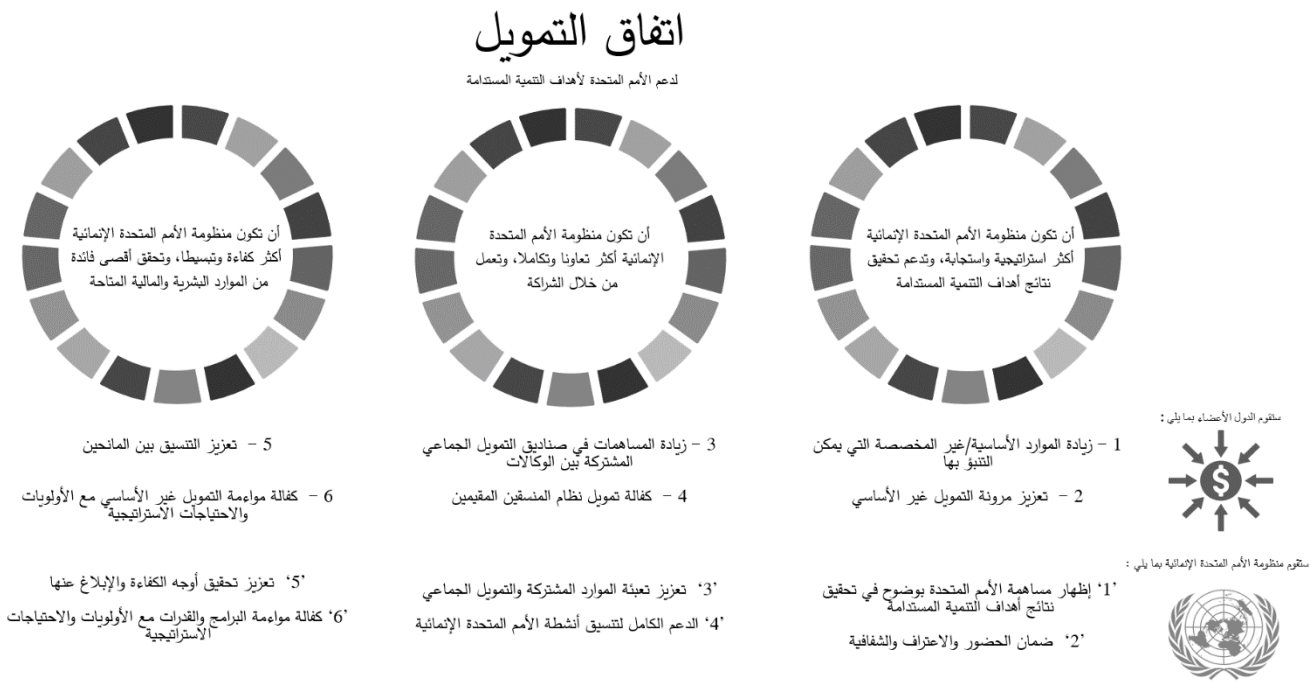


215 – سعيا لدعم تطبيق إجراءات فعالة لرصد التنفيذ ومتابعته والإبلاغ عنه، ستطبق أطر مؤشرات مختلفة. وساعدت عملية الحوار على وضع إطار عالمي للرصد لكي يستخدمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويتضمن الإطار عددا متوازنا من المؤشرات لتتبع التنفيذ الجماعي من جانب الدول الأعضاء والتنفيذ على نطاق المنظومة من جانب مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وتظهر بعض المؤشرات والأهداف زيادة في مستوى الطموح عن الاتفاق السابق. وجميع المؤشرات قابلة للقياس والقياس الكمي. وتقيم بوضوح التغيير، وحيثما أمكن، الأثر.

216 – وسيُستكمل إطار الرصد العالمي بأطر رصد محددة لفرادى كيانات الأمم المتحدة، مصممة خصيصا لسياقها، ولاستخدامها في حوارات التمويل التي تعقدها هيئات إدارة كل منها. وتشجَّع أفرقة الأمم المتحدة القطرية على وضع أطر الرصد الخاصة بها، مع مؤشرات وأهداف مصممة خصيصا، من خلال حوار مع الشركاء الإنمائيين في سياق حوارات التمويل الوطنية. وأدرجت في الاتفاق المقترح تدابير إضافية لتعزيز الرصد والمساءلة المتبادلة.

217 - ويمكن لاتفاق التمويل المجدد أن يحدث تغييرا حقيقيا في أنماط تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتحسين تمكينها من أداء وظائفها الأساسية، بما في ذلك الدعم والتوجيه المعياريان اللذان تتوقعهما الدول الأعضاء، وتسريع العمل الذي دعا إليه الإعلان السياسي لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023. وأحث جميع الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على التفكير، استراتيجيا وداخليا، في اتخاذ خطوات فعالة للوفاء بالالتزامات الواردة في اتفاق التمويل الجديد بحلول عام 2028.

## دال - ترسيخ الإصلاحات وتوسيع نطاق النتائج من خلال نظام المنسقين المقيمين الممول تمويلا كاملا

218 - يرسخ نظام المنسقين المقيمين جميع الجهود التي نبذلها لدعم البلدان في تحقيق خطة عام 2030. ولسوء الحظ، استمر النقص المزمن في تمويل هذا النظام في عام 2023، مما يهدد القدرة على تعزيز الدعم المقدم من الأمم المتحدة على نحو أكثر اتساقا وفعالية وخضوعا للمساءلة ومصمم خصيصا بحسب الأولويات القطرية. وفي عام 2023، قدم 29 مساهما ما مجموعه 90 مليون دولار من التبرعات. ومع ذلك، كانت التبرعات في عام 2023 أقل بمقدار 64 مليون دولار من القيمة اللازمة للحصول على نظام للمنسقين المقيمين ممول تمويلا كاملا. وظلت ترتيبات تقاسم التكاليف التي تنفذها مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عند مستوى ثابت من التمويل بقيمة 77,3 مليون دولار في عام 2023. وولدت ضريبة التنسيق البالغة 1 في المائة المفروضة على المساهمات المخصصة لأغراض محددة بشكل صارم ما قيمته 61 مليون دولار. وبشكل عام، بلغت فجوة التمويل في عام 2023 حوالي 54 مليون دولار (الشكل الثاني والثلاثون). وكما أشرت على نحو منفصل في تقريري إلى الجمعية العامة (A/78/753)، فإن النقص المزمن في التمويل قد أعاق قدرة نظام المنسقين المقيمين على الوفاء الكامل بولايات قراري الجمعية العامة 233/75 و 279/72. ويقدم تقرير رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مزيدا من التفاصيل بشأن أداء التمويل والآثار الناجمة في البلد في عام 2023[33].

(33) E/2024/5.

الشكل الثاني والثلاثون

**تمويل نظام المنسقين المقيمين، حسب مسار التمويل (2019-2023)**

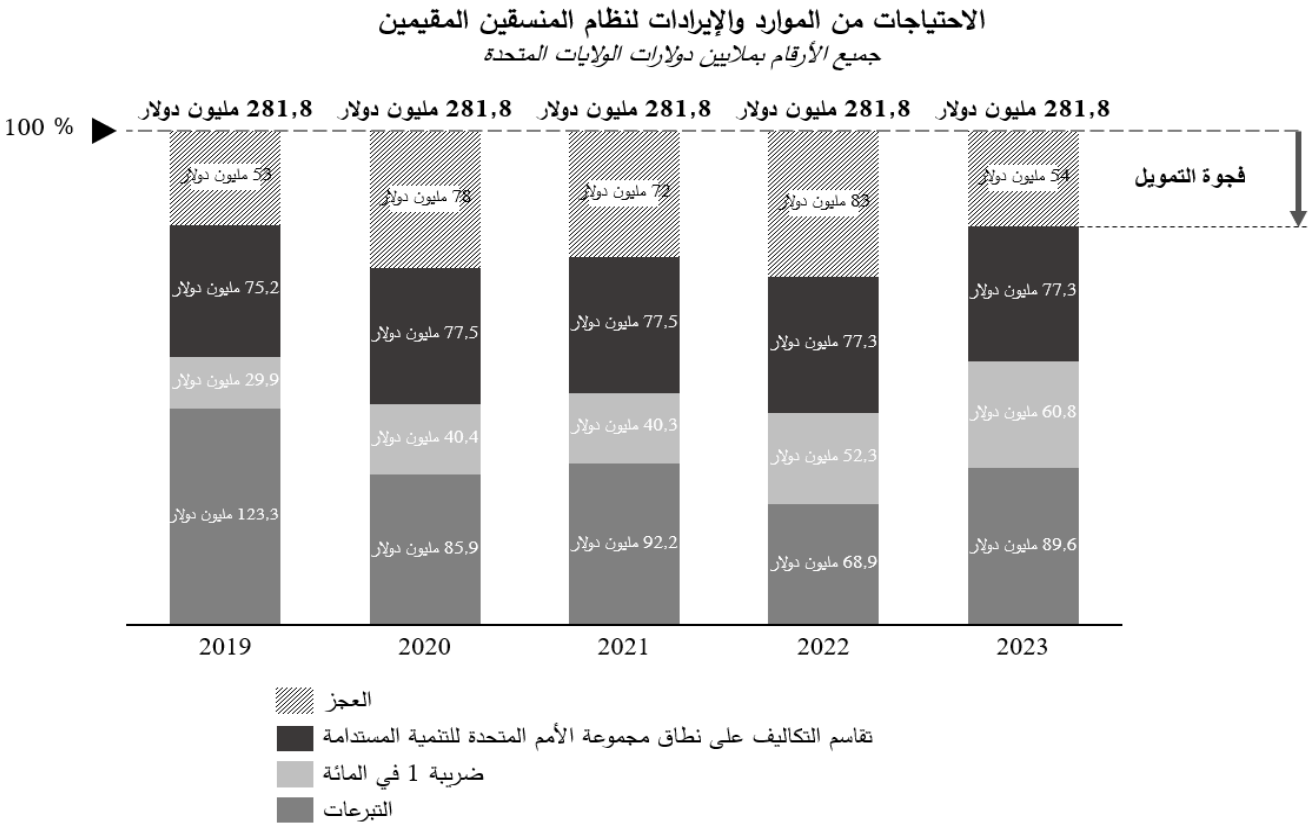


*المصدر*: مكتب التنسيق الإنمائي، 2024

219 - وقد عزز النقص المزمن في التمويل والآثار التشغيلية الناجمة عنه اعتقادي بأن النموذج الحالي لا يمكن قبوله. وكما ورد في قرار الجمعية العامة بشأن استعراض نظام المنسقين المقيمين[34]، فقد دعيتُ إلى تقديم توصيات إلى الجمعية العامة في حالة عدم تمكن نظام المنسقين المقيمين من أداء عمله على نحو سليم من خلال تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به. وعقب اعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرارا[35] أكد فيه المجلس من جديد قرار الجمعية العامة المذكور آنفا وتطلع إلى عملية تشاور مفتوحة وشفافة بشأن تمويل المنسقين المقيمين، طلبت من رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة قيادة المشاورات مع الدول الأعضاء خلال الربع الأخير من عام 2023. وفي تقريري المقدم إلى الجمعية العامة المؤرخ 31 كانون الثاني/يناير 2024[36]، اقترحت تمويل نظام المنسقين المقيمين عن طريق تحويل التبرعات، التي تمثل حاليا أكبر مصدر لعدم القدرة على التنبؤ وعدم كفاية التمويل، إلى تمويل من الأنصبة المقررة من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وأوجزت في التقرير الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف المقترحة لتمويل الميزانية العادية لتمكين نظام المنسقين المقيمين من القيام بمهامه على نحو سليم.

(34) قرار الجمعية العامة 4/76.

(35) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 31/2023.

(36) A/78/753.

220 - وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، قطع نظام المنسقين المقيمين بعد تنشيطه خطوات كبيرة في توجيه ما تُقدِّمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لدعم تحسين المواءمة مع السياسات والخطط والاحتياجات والأولويات الإنمائية الوطنية. والآن ليس الوقت المناسب لفقدان المكاسب التي تحققت والإخلال بقدرة المنظومة على دعم البلدان في جهودها الرامية إلى التعجيل بالتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويظل دعم جميع الدول الأعضاء حيويا لضمان نظام للمنسقين المقيمين يعمل بكامل طاقته ومزود بالموارد الكافية.

## سابعا - خاتمة

221 - في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023، ارتقى المجتمع الدولي إلى مستوى مسؤولياته لتجديد الوعد المتصل بخطة عام 2030، وتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والاستفادة من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لدعم الرحلة المقبلة. وتظل المنظومة شريكا موثوقا به في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على نطاق عالمي، والوصول إلى أبعد القرى وأعلى مستويات صنع القرار. فمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية تجمع بين الخبرات والأدوات اللازمة لتمكين ومتابعة عمليات الانتقال إلى أهداف التنمية المستدامة الرئيسية الستة على نحو أسرع وأكثر شمولا. إن العالم الذي يتمتع فيه كل فرد بما يكفي من الغذاء والدخل والرعاية الصحية والتعليم والمهارات والاتصال الرقمي والطاقة، وحيث تزدهر الطبيعة، ويقل التلوث، ويسود السلام جنبا إلى جنب مع الازدهار ويستقر المناخ، هو عالم لا يمكنه ببساطة الانتظار.

222 - واحتمال عقد دورة جديدة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات يجعل من هذا التقرير انعكاسا هاما لما أنجزته أفرقة الأمم المتحدة القطرية تحت قيادة المنسقين المقيمين. وتوفر الاستقصاءات والتقييمات أدلة دامغة على أن هناك الآن قدرا أكبر من الثقة والاطمئنان بين الشركاء الحكوميين، وخبرة أكثر فعالية وتكاملا في مجال السياسات، واهتماما مستمرا بتلبية احتياجات البلدان التي تمر بظروف مختلفة. ومع بدء دورة الاستعراض المقبلة، وتمشيا مع التوجيهات المقدمة من الدول الأعضاء، سنتطلع إلى توجيهات الدول الأعضاء بشأن المجالات التي تريد أن تعزز فيها الإصلاحات المنفذة، وأن ترى زيادة الدعم السياساتي والتشغيلي المقدم من الأمم المتحدة. وسنكثف ما نقدمه من مواصفات تحليلية وموجهة نحو السياسات من خلال برامج أكثر تكاملا وأقل اعتمادا على المشاريع، بما يتفق مع رؤية خطة عام 2030. كما ستشكل الدورة المقبلة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات الدفعة الأخيرة لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن تكون الجهود المبذولة للقيام بذلك عالمية في نطاقها وأثرها، وأن تقودها جميع الحكومات وأن يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة، وطنيا وإقليميا وعالميا.

223 - هذه لحظة لتقدير إنجازاتنا، والاعتراف بالطريق إلى الأمام مع التركيز بشدة على الوفاء بوعود خطة عام 2030 للناس وللكوكب. والسياق العالمي متيقظ ولا يوجد وقت على الإطلاق للتراخي. ونتوقع من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تستفيد استفادة كاملة من الإصلاحات لاستخدام ما لديها من موارد ومجموعات مهارات ونطاق عالمي والقدرة على حشد الجهود لمساعدة البلدان على تصحيح المسار. ويجب أن يكون مؤتمر القمة المعني بالمستقبل لعام 2024 بمثابة نقطة انطلاق للعمل من أجل البناء على نتائج مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة والالتزام بتحقيق تلك الأهداف. ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على استعداد للتعاون مع كل بلد في هذه الرحلة الحاسمة.